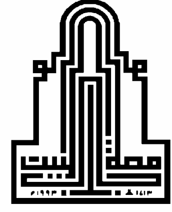


جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

أثر الانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن (١٩٩٩-٢٠١٤)

The impact of political openness on the civil society institutions in Jordan (1999-2014)

إعداد الطالب

عيد كامل عيد الخزاعلة

إشراف

الدكتور عاهد مسلم المشاقبة

العام الدراسي

٢٠١٥

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة (**أثر الانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن (١٩٩٩-٢٠١٤)**) استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة أل البيت نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٢

إعداد

عيد كامل عيد الخزاعلة

إشراف

الدكتور عاهد مسلم المشاقبة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور عاهد مسلم المشاقبة	مشرفا ورئيسا..................
الأستاذ الدكتور :علي الشرعة	عضوا..........................
الأستاذ الدكتور: هاني اخوارشيدة	عضوا..........................
الأستاذ الدكتور : يحيى العلي	عضوا..........................

الإهداء

إلى والدي قدوتي ومعلمي أطال الله في عمره

إلى والداتي نبع المحبة والحنان والدفء

إلى الخال الغالي الأستاذ الدكتور هاني عبد الكريم اخوارشيدة الذي علمني كيف تكون الحياة

إلى إخواني وأخواتي الذين أمدوني بالحب والإرادة والإصرار على مقاومة الصعاب .

إلى البيت الجميل أسرتي الأردنية

إلى زملائي الذين وقفوا إلى جانبي دوما .

اهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير:

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى الدكتور عاهد مسلم أبو ذويب المشاقبة، الذي اشرف على إعداد رسالتي هذه، والذي كانت نصائحه بمثابة النبراس الذي أرشدني إلى الأخطاء التي لم أكن لا تخلص منها لولا ذلك.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى مدرسي معهد بيت الحكمة الأساتذة الكرام على مابذلوه من جهود معي ومع زملائي الطلبة في سبيل تجنب الأخطاء خلال سني الدراسة التي مكثناها في الجامعة.

إلى أعضاء لجنة المناقشة على مابذلوه من جهد أكاديمي خلال تفضلهم بقبول تحكيم هذه الدراسة، والتي أرجو من الله أن تكون صدقة جارية في ميزانهم وميزاني يوم القيامة.

ولا يفوتني إلا أن أتقدم ببالغ الشكر إلى جميع من ساعدني ونصحني وأرشدني إلى طريق الصواب، ومن عمل على مساعداتي في إكمال هذه الدراسة لترى النور.

لهم مني جميعا خالص الحب والتقدير.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

أثر الانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن (١٩٩٩-٢٠١٤)

إعداد الطالب : عيد كامل عيد الخزاعلة

إشراف الدكتور

عاهد مسلم أبو ذويب المشاقبة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن في الفترة من (١٩٩٩-٢٠١٤).

بالإضافة الى التعرف على ماهية الانفتاح السياسي من حيث المفهوم والتطور، والتعرف كذلك على مفهوم مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، وعلى أثر الانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني، ومعيقات الانفتاح السياسي.

وقد استخدمت في هذه الدراسة منهج تحليل النظم الذي ساعد في الكشف عن اثر الانفتاح السياسي على منظمات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج الهامة كان من ضمنها : أن هناك إجماع وطني على ضرورة الانفتاح السياسي من خلال التحديث والتنمية والإصلاح السياسي، وأهمية الانفتاح السياسي لمنظمات المجتمع المدني من خلال المشاركة السياسية والشعبية في صناعة القرار السياسي، والتركيز على قيم الانفتاح السياسي كالحرية والديمقراطية والإصلاح السياسي المتوازن والمواطنة الصالحة، ومحاربة الفساد، وتوسيع دائرة الحريات.

وقد رأت ضرورة الاهتمام من خلال الدراسة بمفهوم الانفتاح السياسي وبث ثقافة الحرية والمساواة والعدل والحق والالتزام بالنظام والقانون والأخلاق العامة، من خلال منظمات المجتمع المدني.

الإطار العام للدراسة

المقدمة :

إن الدولـة المدنيـة المعاصـرة هـي دولـة المؤسسات والقوانين علـى اختلاف مستوياتها، والمجتمع المدني مكون أساسي من مكوناتها، ولديه ادوار كبيرة في تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي والوساطة بين المجتمع ومؤسسات الدولة من حكومة وبرلمانات وقضاء وأحزاب سياسية وإعلام، وكل هذه المكونات شريك للآخر، ولا يجوز استخدام الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية أو التشريعية لتقييد على عمل مؤسسات الدولة الأخرى.

المجتمع المدني في الأردن ليس طارئا، إذ شكل مع بدايات تأسيس الملامح الأولى للدولة في عشرينيات القرن المنصرم عدد من منظماته مثل الجمعيات والنوادي والهيئات التي كانت تعمل لخدمة مصالح أعضائها والفئات الاجتماعية التي تمثلها، واستمر في التطور متكيفا مع فترات المد والجزر في سقوف الحريات العامة وأجواء الانفتاح السياسي منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا، وكان من الطبيعي أن تتطور أشكال التنظيم المدني للمجتمع وفق حاجاته وأولوياته باعتباره جزء من الدولة.(عوض، ٢٠١٥، ١-٢).

ومن الجدير بالذكر، أن الدولة تزداد قوة ومناعة بوجود مجتمع مدني قوي مستقل وفعال، فالدولة القوية تسير فيها عمليات التغيير (التحول) الاجتماعي والسياسي بشكل سلس وسلمي تدريجي، والمجتمع المدني احد المنظمين لهذه السلاسة والسلمية والتدرجية.

ولا بد من تقنين المجتمع المدني سياسيا قبل عملية الانفتاح السياسي، ذلك أن ممارسات بعض مؤسسات السلطة التنفيذية الهادفة إلى استيعاب وتوظيف منظمات المجتمع المدني أو بعضها لتكون اذرعا وأدوات لها تتنافى مع أهمية الدور المأمول لهذه المنظمات وإذا أردنا المضي قدما نحو تعزيز التحولات الديمقراطية على السلطة التنفيذية ومؤسساتها وشخوصها الاعتراف والإقرار أن المجتمع المدني ومنظماته مكون مستقل من مكونات الدولة، وأنشطته ربما تتفق وربما تختلف مع أهدافها، وعكس ذلك، فنحن نضع عراقيل أمام عملية التحول السلمي التدريجي، وبالتالي عراقيل ومصاعب أمام الانفتاح السياسي.

والانفتاح السياسي يأتي من خلال تطوير تشريعات عادلة نظرا لأهميتها لكي تضمن استقلالية المجتمع المدني وحريته، وترسم علاقته مع مكونات الدولة الأخرى، وعلى التشريعات تشجيع الممارسات القائمة على مبادئ الحكم الرشيد بما تتضمنه من الإفصاح والشفافية

والمساءلة والمشاركة السياسية وسيادة القانون والمساواة والفعالية والكفاءة والتوافق وتوفر الرؤية الإستراتيجية لها(عوض، ٢٠١ : ٢-٣،).

وفي عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين ١٩٩٩-٢٠١٤ سارت عملية الانفتاح السياسي بخطوات متتالية، ذلك أن الرؤية الملكية بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني كمؤثر حقيقي في رسم السياسيات لا بد أن يتصاحب مع درجة أعلى من الانفتاح الحكومي على تلك المؤسسات والمبادرة في دمجها ضمن عمليات صنع القرار من خلال خلق قنوات تشاركيه فعالة تعمل على تكريس دور المجتمع المدني لتقريب ما بين المواطنين ودوائر صنع السياسات.

ويرى الملك عبد الله الثاني أن الأداء النيابي للمواطنين والبرلمان الأردني ركنا أساسيا في منظومة الإصلاح السياسي، إذ انه لا يعمل على تعزيز المساءلة الديمقراطية التمثيلية فحسب، بل انه يدفع أيضا تجاه تطوير الثقافة الانتخابية لدى المواطن الأردني من خلال إتاحة مقارنات علمية ما بين الأداء التمثيلي واحتياجات وتطلعات القواعد الانتخابية (روابدة، ٢٠٠٦: ١-٢).

الأمر الذي سينعكس بصورة مباشرة على كم ونوعية المشاركة الشعبية والرؤية الملكية حول الانفتاح السياسي الذي يسعى لاستدامة أثر المنجزات الإصلاحية، من خلال تحمل مؤسسات المجتمع المدني المسؤولية التي تقع على عاتقها بتسريع الوصول إلى مستوى النضج السياسي المنشود لانجاز متطلبات كل محطة إصلاحية، بخاصة فيما يتعلق برفع الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة العامة والياتها والأطر القانونية الخاصة بالمساءلة الاجتماعية، والعمل نحو تكريس الموارد والخبرات المتاحة لها ولتعزيز صنع القرار التشريعي بما يتوافق مع الأولويات المرحلية المتمثلة بكل من قانون البلديات واللامركزية والانتخاب لمجلس النواب والأحزاب السياسية وضمان حق الحصول على المعلومات .(روابدة، ٢٠٠٦ : ١-٣).

سعت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الانفتاح السياسي على منظمات المجتمع المدني في الأردن، وذلك خلال عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين، (١٩٩٩-٢٠١٤) والتي كانت فاعلا قبل مجلس عام١٩٨٩، ولكن هذه الفترة(١٩٩٩-٢٠١٤) شهدت الكثير من التطورات السياسية على المستوى المحلي من تعديل قوانين، وإنشاء منظمات جديدة مثل مكافحة الفساد، وتفعيل دور المنظمات المجتمع المدني كالبرلمان والوزارات، والتركيز على عملية الإصلاح السياسي وخاصة بعد الاحتجاجات الشعبية في بعض البلدان العربية .(الربيع العربي) .

أولا : أهمية الدراسة :

تـأتي أهميـة هـذه الدراسـة بمـا تقدمـه مـن فائـدة عمليـة وعلميـة لكـل المعنيين والمهمتـين بـالعلوم السياسية النظريـة والـشأن الـسياسي العملـي والعلاقـة بينهمـا نظريـا وعمليـا، وتبـرز أهميـة هـذه الدراسة من خلال مستويين :

١- **الأهمية العلمية (النظرية)** : من خلال توضيح المقصود بالانفتاح السياسي، ومنظمات المجتمع المدني، وكشف مؤشرات قياسهما، فإن هذه الدراسة تبين أهمية وأهداف الأخذ بسياسة الانفتاح السياسي، وكذلك تبين لنا علاقة الانفتاح السياسي بمنظمات المجتمع المدني وتطورها ، ووعيها ونضجها السياسي والديمقراطي، فهي توضح مجموعة الخطوات التي انتهجتها القيادة السياسية والحكومية الأردنية للسير في قناة الانفتاح السياسي منذ عام ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٤ ، كما وان الدراسة تبين واقع البيئة السياسية في الأردن، فيما إذا كانت محفزة أو مثبطة من خلال الأطر التشريعية والقانونية، في مؤسسات المجتمع المدني.

٢- **الأهمية العملية (التطبيقية) :** إن هذه الدراسة تحاول في حقيقة الأمر الكشف عما إذا كان هناك علاقة وأثر للانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من خلال قياس درجات الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والحرية والوعي السياسية، فهي دراسة تجريبية، أو اختيارية للأدب النظري لمعرفة وجود علاقة وأثر للانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من برلمان، ووزارات ، وأحزاب ونقابات مهنية، وسيتم من خلال محاولة التعرف على نهج الانفتاح السياسي حسب رؤية القيادة السياسية في الأردن في ترسيخ نهج الشراكة والانفتاح ، وتحديد جهود الدولة والحكومة والمواطن في المضي قدما في مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وأثر ذلك على مؤسسات المجتمع المدني الأردني.

وسواء على الصعيدين النظري والعملي فإن هذه الدراسة تتأثر أهميتها من خلال الكشف عن مواطن القوة والضعف في العلاقة بين الانفتاح السياسي ومنظمات المجتمع المدني، وبالتالي تحول الجدل النظري العام غير المثبت حتى هذه اللحظة إلى وقائع علمية حول ذلك الأثر للانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تحاول أن تضيف شيئا جديدا في موضوع الانفتاح السياسي في هذا المجال .

ثانيا : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي من أبرزها :

١- التعرف على ماهية الانفتاح السياسي من حيث المفهوم والتطور.
٢- التعرف على ماهية مؤسسات المجتمع المدني.
٣- التعرف على درجة أو مستوى الانفتاح السياسي الذي وصلت إليه الأردن.
٤- معرفة تطور الانفتاح السياسي في الأردن وخاصة في الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠١٤.
٥- التعرف على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن.
٦- الكشف عن أثر الانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن.
٧- التعرف على معيقات الانفتاح السياسي في الأردن وخاصة الفترة من ١٩٩٩-٢٠١٤.

ثالثا : مشكلة الدراسة وأسئلتها :

يعيش الاردن في منطقة بين الشرق والغرب ويتعامل مع دول العالم بحكمة وانفتاح وخاصة في علاقاته مع الدول الكبرى المسيطرة على المقدرات الدولية، وقد حقق في هذا المجال نجاحا كبيرا، ذلك لان الأردن من الدول التي كانت قادرة على تحقيق التوازن في العلاقات ما بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي، فكانت الأردن على علاقة قوية بالمعسكرين، إذ أنها كانت تمسك العصا من النصف دلالة على الانفتاح المتوازن، إلا أن الانفتاح السياسي ما زال في مراحله الأولى من ناحية التأثير على منظمات المجتمع المدني، ونحن بصدد هذه الرسالة معرفة العلاقة الجدلية القائمة بين الانفتاح السياسي منظمات المجتمع المدني في الأردن، وأثر ذلك الانفتاح على تلك المنظمات، ومن هنا تبرز العلاقة بين المتغيرين، وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي للوصول إلى النتائج المامولة وهو : ما أثر الانفتاح السياسي على دور وتطور منظمات المجتمع المدني في الأردن في الفترة من ١٩٩٩-٢٠١٤؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية تحاول الدراسة الإجابة عليها وهي :

١- ما هي المراحل العملية التي مرت بها السياسة الأردنية في الفترة من ١٩٩٩-٢٠١٤ في عهد الملك عبد الله الثاني، وصولا إلى الانفتاح السياسي وتأثيره على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن؟

٢- هل تسير الدولة الأردنية في خطوات منتظمة تدريجية نحو الانفتاح السياسي، وطبيعة ذلك الانفتاح؟
٣- ما هي الخطوات العملية التي اتخذتها الدولة الأردنية في سبيل الوصول الحقيقي للانفتاح السياسي لمؤسسات المجتمع المدني؟
٤- ما هو موقف مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من الانفتاح السياسي الأردني؟
٥- ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي للانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من ١٩٩٩-٢٠١٤؟

رابعا : فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضيات الرئيسة التالية والتي مفادها :

١- إن وزن البيئة الدولية والإقليمية المحلية هي الأكثر تأثيرا على السياسة الأردنية من ناحية الانفتاح السياسي وأثره على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من ١٩٩٩-٢٠١٤.
٢- هناك علاقة ارتباطية بين مقومات الانفتاح السياسي التي تمتلكها الدولة الأردنية وبين قدرة منظمات المجتمع المدني في الأردن من ١٩٩٩-٢٠١٤.
٣- يوجد علاقة ذات دلالة سياسية واقتصادية واجتماعية بين الانفتاح السياسي ومنظمات المجتمع المدني في الأردن من ١٩٩٩-٢٠١٤.
٤- يوجد علاقة ذات أثر سياسي واقتصادي واجتماعي للانفتاح السياسي العالمي للأردن على منظمات المجتمع المدني من برلمان، وأحزاب، ووزارات، ونقابات.

خامسا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة :

يبرز في الدراسة المتغيران الرئيسيان التاليان:

- **المتغير المستقل** : ويتمثل في الانفتاح السياسي.
- **المتغير التابع** : ويتمثل في منظمات المجتمع المدني.

وتمثل البيئة الدولية والإقليمية والمحلية دورا مهما في الاتجاه نحو الوصول للانفتاح السياسي وأثره على مؤسسات المجتمع الأردني، وفي دور الأردن في اتخاذ القرار السياسي

اللازم؛ لذلك الانفتاح من خلال خطوات عملية مثل الإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد، وأثر ذلك الانفتاح على تطور مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من ١٩٩٩-٢٠١٤.

وسيتم تعريف هذين المتغيرين اسميا وإجرائيا :

١) **الانفتاح السياسي** : هو سياسة وأسلوب سياسي لإدارة السياسة الوطنية والقومية على أساس تحقيق التفاعل الصحيح بين السياسة الوطنية والقومية والسياسة العالمية بما يحقق المصالح السياسية للدولة في إطار خطة وطنية وقومية طويلة الأجل، وينظر للانفتاح السياسي على انه تنمية وإصلاح ومشاركة ووعي سياسي من خلال إزالة كافة القيود بين الدول وأنظمتها السياسية القومية والدول الكبرى العالمية، لتحقيق التزاوج بين السياسة الوطنية والقومية والسياسة العالمية.(الخزرجي، ٢٠٠٤: ١٣٨-١٤٠).

أما إجرائيا فيمكن تعريف الانفتاح السياسي بأنه : مجموعة التدابير التي يتم من خلالها ربط السياسة الوطنية والقومية بالسياسة العالمية، بحيث يؤثر كل منها بالآخر، ويقاس الانفتاح السياسي من خلال عدة مؤشرات منها : تحقيق الوعي والإصلاح، والتنمية والمشاركة السياسية، للتعرف على الدرجة أو المستوى الذي تم الوصول إليه في الأردن من ١٩٩٩-٢٠١٤.

٢) **مؤسسات المجتمع المدني :** تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في أي دولة من دول العالم من مكونات النظام السياسي الذي يلعب دورا فاعلا في تحقيق الأمن والاستقرار في شتى مجالات الحياة ويتفاوت هذا الدول بتفاوت التطبيق الديمقراطي الذي يختلف من دولة إلى أخرى، فنجد أن الدور الديمقراطية والمتحضرة ينتج عنها مجتمعات مدنية متطورة ومتحضرة، والعكس صحيح، والمجتمع المدني هو مجتمع مواطنين، وليس مجتمع أفرادا، يتمتع بحقوق المواطنة والتي ابرز معالمها حق المشاركة السياسية.(المناعسة، ٢٠٠٧ : ٣٤).

وهي تلك التنظيمات التي تتواجد في الانظمة السياسية المختلفة والتي تعد شرطا اساسيا للتقدم من خلال ما توفره من حلول واجراءات لحل الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة وتسويتها حيث أنها تمثل القناة التي تتجمع فيها آراء الافراد وتفضيلاتهم وجهودهم

لتحقيق الغايات المشتركة مما يساعد النظام على ادارة عملية التغيير بدرجة كبيرة من المرونة . (ابو عين، ٢٠٠٨: ٩)

ومؤسسات المجتمع المدني : هي تلك المنظمات التي تعمل في المجال الجمعي بين الدولة ومنشات القطاع الخاص والتي تهدف إلى تعظيم رأس المال الاجتماعي، بجانب الدفاع عن مصالح أعضائها والمصالح القومية وتقوم بعمل طوعي دون مقابل، كما أنها تختلف عن الأحزاب في أنها لا تسعى إلى السلطة .(الصمد، ١٩٩٥ : ٧).

وإجرائيا فإن منظمات المجتمع المدني هي تلك المؤسسات أو المنظمات أو الهيئات من احزاب سياسية ونقابات وجمعيات واتحادات واندية والتعاونيات ومراكز البحث والجامعات التي تقوم على الانتساب الطوعي للعضوية، وتقوم بوظيفة مساندة للمؤسسات الرسمية، وتكون وساطة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، ولا يكون عملها في الأساس عمل سياسي وإنما تؤثر فيه.(المناعسة، ٢٠٠٧ : ١٩٩٥).

سادسا : حدود الدراسة :

١- **الحدود الزمنية** : تسعى هذه الدراسة للبحث عن أثر الانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من ١٩٩٩-٢٠١٤، إذ يعتبر العام ١٩٩٩ عاما مهما في تاريخ الأردن ومفصلي، حيث تسلم الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية بعد وفاة الملك الحسين بن طلال، علاوة على ذلك فإن العام ٢٠٠٠ شهد بداية متنامية لاتجاه عالمي نحو تبني نموذج الانفتاح الاقتصادي كآلية لإنعاش وتنمية وتطوير المجتمعات وزيادة مستوى رفاهيتها، وتبع ذلك انفتاح سياسي بعد حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣، وعلاوة على ذلك فقد شهد مطلع الألفية أي بعد تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية بسنة واحدة وشهر تكريس الديمقراطية بمفهومها الليبرالي الغربي وأسلوب لإدارة الحكم في جميع دول العالم بما فيها الأردن، وباتت تلك الديمقراطية حاجة تنادي بها الشعوب والأنظمة، وبالتالي استجابت الأردن لهذه الحاجة المهمة.

٢- **الحدود المكانية** : بما أن العنوان يشير إلى أثر الانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، فإن التركيز سيكون على الأردن.

سابعا منهجية الدراسة :

وصولا لاختبار فرضيات هذه الدراسة، وإجابة تساؤلاتها تحقيقا لأهدافها، فإنه سيتم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية المستخدمة في العلوم السياسية، منها :

١- **منهج تحليل النظم** : حيث يساعد هذا المنهج في الكشف عن العلاقة وأثر الانفتاح السياسي على منظمات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية، إذ سيتم اعتبار الانفتاح السياسي بمثابة المدخلات التي تدخل على النظام وهو هنا النظام السياسي لدولة الدراسة (الأردن) الذي يحدث فيه عملية التفاعل(العمليات) لتخرج على شكل زيادة في مستوى انفتاح منظمات المجتمع المدني، والمخرجات وهذه المخرجات وهي مؤسسات المجتمع المدني تعود وتؤثر على المدخلات وهي " الانفتاح السياسي" (Eston, 1996: 30-34)

ولتوضيح هذا المنهج : ولتوظيفه ضمن اطار هذا البحث قمت كباحث بشرحه على شكل نقاط على النحو التالي :

يقصد بتحليل النظام والتوظيف من خلال البحث ما يلي:

- تجزئة النظام إلى مجموعة المدخلات والإجراءات والمخرجات والتغذية المرجعية.
- تحديد عناصر المدخلات والمخرجات،وتحديد العلاقات المنطقية والفيزيائية والرياضية فيما بينها.
- تنظيم الإجراءات الداخلة في تركيبي النظام ضمن منظومة معادلات رياضية،وعلاقات منطقية،وعمليات معالجة بيانات واضحة المعنى،محددة المدخلات ودقيقة المخرجات.
- إيجاد العلاقات التركيبية ،ووسائل اتصال المعلومات والبيانات بعضها ببعض في منظومة الأنظمة الفرعية المكونة للنظام.
- تحديد أساليب السيطرة على مدخلات وإجراءات ومخرجات النظام.
- تحديد أهداف النظام الخاصة والعامة بحيث تصاغ هذه الأهداف في عبارات محددة المعنى والعناصر.
- تعديل وتحديث النظام وصياغته كلما لزم الأمر.
- بناء وتصميم الأنظمة الجديدة.
- تحديد مستخدمي النظام.

ولكي يتمكن نحلل النظام من إنجاز هذه المهمة فانه لا بد من اتباع طرق محددة في التحليل ومنهجية واضحة المعالم.

طرق التحليل التركيبي لنظام المعلومات:

- منهجية التحليل من الأعلى إلى الأسفل حيث يتم تحديد مدخلات النظام أولاً ،ثم تحديد مخرجات النظام وأهدافه ،وكذلك التغذية الراجعة وطرق السيطرة على النظام. ويجب مراجعة النظام الكلي من النظام الفرعي الأول وحتى النظام الفرعي الأخير في كل تفرع.
- منهجية التحليل من الأسفل إلى الأعلى تعني هذه المنهجية دراسة أهداف النظام ومخرجاته أولاً تم تحديد إجراءات النظام وبعد ذلك تحديد المدخلات والتغذية الراجعة في النظام الكلي. أو دراسة النظام الفرعي في أدنى مستوى له ثم صعوداً في المستويات الأعلى لدراسة الأنظمة الفرعية الأخرى وصولاً إلى النظام الكلي.
- منهجية التحليل من الداخل إلى الخارج والعكس(inside outside)وتعني هذه المنهجية دراسة الإجراءات أولاً وتركيب المعادلات الرياضية والمقارنات المنطقية الداخلة في هذه الإجراءات ومن قم الانطلاق إلى تحديد العناصر التي يمكن أن تنشا من هذه المعادلات الرياضية والمقارنات المنطقية.وبذلك تحديد المدخلات والمخرجات بعد أن تحدد الإجراءات اللأزمة لهذا النظام،وكذلك يمكن البدء من المدخلات والمخرجات لتحديد الإجراءات وهي ما يعرف باسم منهجية التحليل من الخارج إلى الداخل. ويمكن فهم هذه المنهجية في النظام الكلي على اعتبار فهم إجراءات كل نظام فرعي والخروج بعد ذلك لتحديد المدخلات والمخرجات وكذلك العكس .

٢- منهج صنع القرار : سيقوم الباحث باستخدام هذا المنهج في معالجته لإشكالية الدراسة هذه، فمنهج صنع القرار هو الأكثر فاعلية لتحديد آليات صنع القرار في الأردن باعتبارها دولة مستقلة عضو في المجتمع الدولي، وطرفا في المعاهدات الدولية، وعضوا في جامعة الدول العربية، اخذين بعين الاعتبار ما تمثله الأردن من مؤسسات سياسية واجتماعية.

يعرف صاحب النظرية (ريتشارد سنايدر) صناعة القرار، بأنه : " مجموعة الأنظمة من قواعد إجرائية وضوابط وقيود داخل الهيكل التنظيمي المختص القرار الخارجي والذي يتفاعل في داخله الأفكار والتشاور وتبادل الأفكار (ناصيف، ١٩٨٨، ٧٨).

والملاحظ على الوحدات القرارية أنها قد تختلف عن بعضها وذلك يرجع إلى طبيعة النظام السياسي وطبيعة المواقف التنظيمية داخل النظام السياسي، وتلعب عقيدة وطبيعة النظام السياسي وسعته ومناقشاته دورا في القرار وصناعته لان شخصية القائد أو رأس النظام قد تطغى على طبيعة القرار. (ناصيف، ١٩٨٨ : ٧٨-٧٩).

إن عملية صنع قرار السياسة الخارجية تشتمل على أربعة عناصر رئيسية وهي تحديد المشكلة التي يجب اتخاذ القرار حيالها، وعملية البحث في البدائل، واختيار البديل المناسب، ثم العمل على تنفيذ هذا البديل أو الخيار

وعملية اتخاذ القرار تعتبر، كما يرى محمد السيد سليم (٢٠٠٢:ج) من أهم العمليات التي تميز تشكيل السياسة الخارجية التي تعتبر سلسلة من القرارات المتلاحقة التي يتم اتخاذها لمواجهة المواقف السياسية المختلفة، ويميز سليم (٢٠٠٢: ٣) بين عملية اتخاذ القرار التي يرى بأنها عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة في لحظة معينة وعملية صنع القرار التي تعتبر العملية التي تشتمل على مجموعة من التفاعلات التي تؤدي إلى اختيار إحدى البدائل.

وهناك كما يعتقد اسماعيل مقلد (١٩٨٧: ١٩٠) مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الخارجية تتمثل في البيئة الخارجية بكل أبعادها وضغوطها ومؤثراتها، والبيئة الداخلية والتي تشمل الوضع الاجتماعي السائد والنظام السياسي والاقتصادي للدولة والمؤسسات السياسية الموجودة فيها مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح (مقلد، ١٩٨٧: ١٩٠- ١٩١)

وفي نفس السياق، صنفت العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة إلى عوامل خارجية تشتمل على طبيعة وتركيبة النظام السياسي والاقتصادي العالمي، وأهداف وسلوك أطراف النظام السياسي الدولي، وطبيعة المشكلات الدولية والإقليمية، والقانون الدولي والرأي العام العالمي، وعوامل داخلية تضم الظروف الجغرافية والصفات العامة للدولة مثل حجمها الجغرافي وعدد سكانها ودرجة نموها وتطورها الاقتصادي، إضافة إلى طبيعة تركيب نظامها السياسي وأيدلوجيتها وفلسفتها السياسية والرأي العام المحلي والأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومؤسسات صنع القرار فيها، وبعض الاعتبارات الأخلاقية والشخصية التي

تؤثر في عملية صنع القرار مثل التصورات والقيم والمواقف والمعتقدات والمبادئ والأيدلوجيات.

حيث يرى (مقلد) أن طبيعة تركيب النظام السياسي الدولي تجبر الدول الصغيرة على الدخول في تحالفات سياسية مع القوى الكبرى مثلما كان سائداً خلال النظام ثنائي القطبية الذي كان سائداً في العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما أن سلوكيات معظم الدول وقراراتها الخارجية تتأثر إلى حدٍ كبير بالسياسات التي تنتهجها دول أخرى والتي تؤثر في مصالحها الوطنية. وفي الوقت الذي تتأثر فيه قرارات القوى الكبرى بما يحدث في مختلف مناطق العالم، فإن الدول الصغيرة لا تتأثر قراراتها الخارجية سوى بسياسات الدول القريبة منها جغرافياً .

كما يعتقد بأن صفات الدولة وخصائصها الذاتية ودورها في النظام السياسي الدولي تعتبر من المؤثرات المهمة في كيفية اتخاذ قراراتها في السياسة الخارجية، حيث يمكن أن يؤدي البعد أو الانعزال الجغرافي لبعض الدول إلى اتخاذها لسياسات انعزالية وإلى تحصينها من التهديدات الأمنية، مثل حالة الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر ووضعية بعض الدول في منطقة الباسفيك الجنوبي خلال الفترة الحالية. (مقلد، ١٩٨٧: ١٩٢)

ثامنا : الدراسات السابقة :

١- **دراسة احمد الصبيحي(٢٠٠٠)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، حيث تناول المؤلف بهذه الدراسة مفهوم المجتمع المدني واشكالياته، وتحدث عن مؤسسات المجتمع المدني، وقسمها الى مؤسسات قليدية مؤسسات غير تقليدية وتناول في شرح مفصل كل هذه المؤسسات ثم انتقل للحديث عن مشكلات المجتمع المدني وتحدياته السياسية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية، وتحدث كذلك عن الوسائل الفاعلة لتفعيل المجتمع المدني ضمن الاطار القانوني والاطار الثقافي والاطار الاقتصادي والاجتماعي.

٢- **دراسة الصادق الكردي (٢٠٠٠) ، بعنوان : دور الحكومة الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي"** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات في ظل ذلك الانفتاح والمتمثلة بسياسة الانفتاح الاقتصادي على الدور الإنمائي للحكومات في ظل ذلك الانفتاح، فبعد التعريف بالانفتاح الاقتصادي يتناول الباحثان إبراز التوجهات الإنمائية في الألفية الجديدة ودور الحكومات في اقتصاد السوق ودور الحكومات في التنمية

السياسية والاقتصادية وتمثيل التنمية، وما يميز هذه الدراسة أنها تسعى للتعرف على تأثير الانفتاح الاقتصادي على التنمية السياسية.

٣- **دراسة محمد صبري حسن خليل (٢٠٠٥) بعنوان : دور البرلمان والأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن،** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور البرلمان والأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الأردن من خلال التعرف على مفهوم التنمية السياسية والذي له علاقة بالانفتاح السياسي، وموضوعات التنمية، وأهدافها إضافة إلى التعرف على مفهوم الأحزاب السياسية ووظائفها وعلاقاتها بالتنمية السياسية والمعوقات التي تواجه التنمية والانفتاح السياسي في الأردن، والتعرف على الانجازات النيابية والحزبية فيما يتعلق بقضيتي الانفتاح السياسي والتنمية السياسية وتحقق أهدافها.

وخلصت الدراسة إلى وجود ضعف واضح جدا في أداء المجالس النيابية الأردنية وكذلك في عمل المؤسسات الحزبية في الأردن، باعتبارها مؤسسات مجتمع مدني، وق أوصت الدراسة بضرورة شرح مفاهيم التنمية والانفتاح السياسي ومؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب كهدف وأولوية للدولة الأردنية، وضرورة قيام البرلمان بإعطاء أهمية وأولوية لاقتراح ومناقشة وإقرار التشريعات ذات العلاقة بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعديل القوانين الخاصة بها.

٤- **دراسة ريما علي محمد ابو عين (٢٠٠٨)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة (دراسة حالة)،** هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة بشكل عام والاردنية بشكل خاص من المشاركة الفاعلة من خلال مؤسسات المجتمع المدني وقدرتها على تولي المناصب القيادية وصنع القرار،وذلك من خلال تحديد الاهداف المركزية لخطط التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، ومحاولتها تشخيص الاسباب التي تحول دون تمكين المرأة.

٥- **دراسة مازن سعيد مصبح المقبالي (٢٠١٣)، " أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية السياسية في مجلس التعاون الخليجي(دراسة حالة سلطنة عُمان وقطر ٢٠٠٢-٢٠١٢م)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الانفتاح الاقتصادي من حيث المفهوم والمؤشرات القياسية، وعلى ماهية التنمية السياسية من حيث المفهوم والمؤشرات القياسية، ودرجة انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي على الأسواق العالمية، والكشف عن المستوى الذي وصلت إليه التنمية السياسية في دول مجتمع الدراسة، والكشف عن مدى وجود علاقة

بين الانفتاح الاقتصادي والتنمية السياسية في مجتمع الدراسة، والتعرف على المعوقات التي تؤثر على العلاقة بين الانفتاح والتنمية السياسية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها : أن انتهاج سلطنة عُمان لسياسة الانفتاح الاقتصادي أدى إلى زيادة مستوى مشاركة للعُمانيين في الانتخابات ، وأدت سياسة الانفتاح الاقتصادي في سلطنة عُمان وقطر إلى زيادة مستوى حرية التعبير والمساءلة فيها.

٦- دراسة جواد الحمد (٢٠١٤)، (الأردن في إقليم عاصف التحديات والسياسة الخلاقة).

تهدف هذه الدراسة المختصرة إلى التعرف على طبيعة العواصف السياسية الإقليمية والدولية المحيطة بالأردن، وما تشكله من تحديات أمام عملية الانفتاح السياسي، وكيف يمكن للأردن أن يعبر مسارها الخطر بحكمة وسلامة وبمكاسب. وذكر الباحث تلك العواصف التي تحيط بالبلاد سياسيا واقتصاديا وامنيا، والتي يمكن للأردن أن يجتازها دون التأثير على الواقع السياسي والأمني له، ومن تلك العواصف مشكلة العراق، وسوريا، وفلسطين، والمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية المتوقفة، بالإضافة إلى مناهضة العنف والإرهاب، والغلو والتطرف، وتنامي الجماعات المتطرفة في العراق وسوريا وامتداداتها في الأردن، وما تشكله من قلق امني حساس، وتزايد الأعباء الاقتصادية مع قضية اللاجئين، وتزايد أزمات محور الاعتدال، وخاصة فتح مصر والإمارات والسعودية معركة مع تيار الإسلام السياسي وهي سياسة لا تخدم سياسة الأردن في الانفتاح السياسي ولا تخدم أيا من أهدافها ويشكل مجموع التحديات لهذه المجالات مخاطر أساسية على استقرار المملكة وانفتاحها الاقتصادي والسياسي واستقرارها الأمني.

٧- **دراسة رائد إسماعيل النسور(٢٠١٥)، الأردن والانفتاح السياسي العالمي.** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخطوط العريضة للسياسة الأردنية منذ إنشاء الدولة الأردنية، وسياسة الأردن المتوازنة بين المعسكرين الغربي والشرقي تلك السياسة التي جعلت الأردن منطقة امن واستقرار علاوة على أن حافظ على نظامه الاقتصادي في ظل الصراعات الإقليمية والدولية.

والآن أصبحت الأردن تعلب دورا محوريا، في السياسة الدولية والإقليمية والمحلية الأردنية في ظل الظروف السياسة التي تحيط به بعد ثورات الربيع العربي من ٢٠١٠-٢٠١٤ وتغير في الايدولوجيا لبعض الدول، حافظ على الانفتاح السياسي العالمي.

وخلصت الدراسة الى ضرورة اتباع منهج الانفتاح السياسي من اجل المحافظة على التطور والتقدم المجتمعي.

ما يميز هذه الدراسة :

بعد الاطلاع عن ابرز ما جاء في الدراسات السابقة، تبين لنا أن ابرز ما يميز هذه الدراسة ما يلي :

١- **متغيرات الدراسة** : إذ أن بعض الدراسات لم تركز تركيزا كاملا على الانفتاح السياسي وعلاقته بمنظمات المجتمع المدني، وإنما اختصت تلك الدراسات ببعض الجوانب المتعلقة بأجزاء من عناصر الانفتاح السياسي.

٢- **الفترة الزمنية** : لم تكون هناك دراسات متخصصة للانفتاح السياسي خلال هذه الدراسة، والفترة الزمنية هي الأصل ، إذ أنها تناقش الفترة من ١٩٩٩-٢٠١٤، وهي من أهم واعقد الفترات التي يمر بها الأردن.

وقد حاولت هذه الدراسة إضافة ما هو جديد؛ إذ إنها بنت على ما سبقها من دراسات سبقتها الى هذا المضمار.

الفصل الأول

الانفتاح السياسي في الأردن

إن عملية الانفتاح السياسي في الأردن بشكل خاص والعالم عموما تتطلب إزالة حدود الانغلاق والتخلف بأنواعه، وتدعو إلى إحلال الوعي السياسي الذي يفضي إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع ومؤسساته بشكل صريح ثم التحدث عن الوسائل والطرق التي تؤدي إلى إزالة الحدود التي تقف عائقا في وجه الانفتاح، وتتطلب كذلك عملية الانفتاح أن الحرب على الإرهاب يجب أن لا تكون على حساب حقوق الإنسان، وبهذا فان تشجيع الديمقراطية جزء من أهداف الانفتاح السياسي.(باول، ٢٠٠٣: ٣٥).

إن عملية الانفتاح السياسي يجب أن تكون جزء من السياسية الداخلية والخارجية لأي دولة، ذلك لان عملية الانفتاح السياسي تتطلب انفتاح اقتصادي وثقافي وفكري، وتتطلب كذلك بناء جسور التواصل مع الآخر، سواء كانت مؤسسات المجتمع المدني في الداخل أم في الدول الأخرى، ذلك لأن جسور التواصل تقرب المجتمع والدولة من الشعوب الأخرى، وتقارب رجال السياسة والاقتصاد المستثمرين، والفكر. (عودة، ٢٠٠٨ : ١-٢).

إن الانفتاح السياسي المسؤول هو ذلك الانفتاح الذي يتجاوز مع المجتمع معوقات الوعي بأنواعه، لا يأتي فجأة وإنما يجب أن يتصف بالتدرج ، والذي لا يمس هوية وثقافة المجتمع وثوابته، وهو انفتاح يعبر عن رؤية جديدة ومتطورة ومتسارعة للمجتمع ومؤسساته المدنية، ولا يمكن أن يظل بمعزل عما يدور حوله من حراك سياسي واقتصادي متسارع، وهو يتطلب التحلل مع الانغلاق والرؤى الضيقة ليخرج هذا الانفتاح إلى أفق أوسع وأرحب، ذلك لان الشعب ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تملك أدوات المعرفة والتواجد السياسي والفكري.(الحيدري،) وفي هذا الفصل سنتناول المبحثين التاليين :

المبحث الأول : مفهوم الانفتاح السياسي أهدافه، ومتطلباته.

المبحث الثاني : الانفتاح السياسي في الأردن.

المبحث الأول

مفهوم الانفتاح السياسي، أهدافه، ومتطلباته

شهد العالم العربي بشكل عام، والأردن بشكل خاص موجات من الانفتاح على العالم الخارجي وسياساته الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، كان الأول في مطلع تسعينات القرن الماضي، بينما جاءت الثانية في نهاية ذلك العقد، ومطلع العقد الأول من الألفية الثالثة، ام الموجة الثالثة فقد جاءت بعد أحداث ما يمسى بالربيع العربي مطلع ٢٠١١، واستخدام وسائل التكنولوجيا والاتصال في تلك الثورات لإنجاحها، إذ أن تلك الموجات وضعت البلاد العربية ومنها الأردن على اعتبار مرحلة جديدة اتجهت فيها إلى تحديث نفسها أن ظلت حالة من الركود تسيطر عليها لعقود طويلة. (مينسي، ٢٠٠٣ : ١).

وفي الأردن كانت مرحلة الانفتاح السياسي بعد عام ١٩٨٩، أي بعد ابتداء مرحلة الديمقراطية التي تمثلت بانتخابات ٨/تشرين الثاني ، وتشكيل برلمان نيابي ديمقراطي مشاركة فيه مختلف الكتل الأحزاب آنذاك، وبدأت مرحلة سياسية جديدة في الأردن نحو الديمقراطية عنوانها الانفتاح السياسي والديمقراطي، والتعددية الحزبية والسياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحكم، وعودة الحياة البرلمانية، واحترام الحرية المسؤولية في التعبير عن الرأي، ودعم حرية الصحافة، والسير على طريق الانفتاح. (الوثائق الأردنية، ١٩٩٠، ٤٣-٥١).

في هذا المبحث سنتناول المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : مفهوم الانفتاح السياسي.

المطلب الثاني : أهداف ومتطلبات الانفتاح السياسي .

المطلب الأول

مفهوم الانفتاح السياسي

يقتضي الاقتراب والتعامل مع مصطلح الانفتاح السياسي توضيح المقصود بهذا المصطلح بصفة عامة ، تمهيدا لطرح مفهوم الانفتاح السياسي، فالانفتاح السياسي أصبح الآن مصطلحا شائعا وخاصة بعد إقرار النظام العالمي الجديد الذي أعلن عنه بوش الأب بعد الحرب الدولية على العراق في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٩١، وأصبح الانفتاح السياسي سياسية دولية تعتمد على إزالة كافة القيود على حركة التبادل الدبلوماسي والاقتصادي، وتشجيع دخول العولمة بدون قيود وحدود ، وأصبح على دول العالم الثالث الانفتاح قسريا لان العالم أصبح يتحول ديمقراطيا، وأصبحت الدول الكبرى تفرض نمطا سياسيا عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإجبار الدول المنغلقة على ذاتها الانفتاح سياسيا واقتصاديا، ومما زاد في الأمر بعد الاحتجاجات الشعبية في بعض بلدان العالم العربي ٢٠١١-٢٠١٤، إذ أن هذه الدول أصبحت تنفتح وتنكشف سياسيا وبدون جحود وعوائق على النظام السياسي الدولي. (جور، ١٩٨٦، ١٢٣-١٢٤).

إن سياسة الانفتاح السياسي ليست بالأيديولوجية أو الفلسفة الجديدة، وإنما هي أسلوب لإدارة السياسة المحلية (الوطنية) بالانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني، وتقوم تلك السياسة على أساس تحقيق التفاعل والتعاون الصحيح بين السياسة القومية والوطنية ، والسياسة العالمية، بما يحقق الاستغلال الأمثل للتفاهمات السياسية في إطار خطة وطنية قومية، تقوم تلك السياسة على إزالة القيود على التعاون والانكشاف السياسي داخل وخارج البلاد، ما بين النظام السياسي، ومؤسسات المجتمع المدني، وما بين النظام والأنظمة السياسية والديمقراطية في العالم (Gates, 1998: 80-81).

يمكن تقسيم هذا المطلب إلى القسمين التاليين هما :

أولا : مفهوم الانفتاح السياسي.

ثانيا : مرتكزات الانفتاح السياسي.

أولا : تعريف الانفتاح السياسي :

الانفتاح في اللغة جاء من الفعل " انفتح" ويعني الانكشاف ، وفي ذلك يقول ابن منظور:" كل ما انكشف عن شيء فقد انفتح، ودلالة الانفتاح تعني الانغلاق، فالانفتاح يعني إزالة الانغلاق. (ابن منظور، ١٩٧٠: ١٢٢).

وانفتح الشيء عن الشيء أي انكشف عنه، وانفتح الباب: فتح أي شرع على مصراعيه، وانفتحت الزهرة أي أن أوراقها تفتحت بمعنى : انبسطت وامتدت، ويقال انفتح ذهنه عن أشياء كان يجهلها، أي انكشف ذهنه وعرف تطورا وانتعاشا، وانفتح على الآخرين: أي اختلط بهم. (مصطفى، وآخرون، ١٩٨٥: ٦٨).

أما المعنى الاصطلاحي للانفتاح : فلم يضع الباحثون والمفكرين السياسيين للانفتاح تعريفا يوضح حدوده وخصائصه ، ويخرج عنه ما ليس منه، بل ظل هذا المصطلح فضفاضا يستخدمه الليبراليون والمناهضون للدين للدعوة للانفتاح على العقل، ونبذ كل ما يقبله ويرضاه، لان العقل في نظر هؤلاء هو المصدر الوحيد الدال على صحة القضايا . والانفتاح السياسي : هو احد المصطلحات الوافدة التي نتجت عن التطور الكبير الذي طال مختلف الجوانب المادية، وخاصة التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات، وتطور العلوم السياسية والمفاهيم الخاصة بها ، إذ أن التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات جعلت من العالم قرية صغيرة وبسرعة مذهلة، والانفتاح السياسي كان في بداية الأمر على يد الليبراليين في الدول المتقدمة الذين أرادوا الاستفادة من الانكشاف على الأنظمة السياسية الأخرى والإفادة من عملية التقدم والتطور الحضاري، والتعايش مع الآخر .(المحمد، ٢٠١٠ : ١-٣) .

ومن هنا سمو العصر الذي روا فيه على الكنيسة عصر التنوير ، ويستخدمه بعض الإسلاميين بمعناه الذي يدل على معنى الاطلاع والاستفادة مما عند الآخرين ، وترك الانكفاء على الذات والانغلاق عليها .(عرجاوي، ١٩٩٧: ٢٩٤).

والانفتاح السياسي يعني أيضا إخفاء صبغة الديمقراطية على مؤسسات المجتمع المدني وتطور التنمية السياسية وحقوق الإنسان، والقيام بإصلاحات سياسية وديمقراطية .(المرشد، ٢٠١٣ : ٧-٩).

والانفتاح السياسي يعني أيضا التنمية والتحديث السياسي، والتي تعتبر مرادفة لمصطلح الانفتاح السياسي، ومصطلح التنمية السياسية مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب، أولا لأنه

كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، وربما رآها البعض مرادفة له مثل له مثل التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي والانتقال السياسي، والديمقراطية، وثانيا : لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها، أي مفاهيم سياسية وأيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، مثل العدل ، المساواة ، والقدرة وغيرها، والسبب الثالث وفيه يتجلى غموض المفهوم أكثر من غيره، هو تعدد التعاريف التي وضعت لمصطلح التنمية السياسية الذي هو مرادف للانفتاح السياسي، وحيث أن التنمية السياسية إحدى مرتكزات التنمية السياسية.(المرشد، ٢٠١٣ : ١٥-٢٥).

والانفتاح السياسي يتطلب إزالة العقبات السياسية بين النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني داخل وخارج الوطن، وذلك من اجل الانفتاح والانكشاف على المعارضة وتحقيق التوافق السياسي من خلال تفعيل نظام المشاورات، وينبغي على الجانبين النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني تغيير الخطاب والتنازل عن بعض الأمور السياسية من اجل التوافق لتجاوز عملية الاحتقان السياسي والتأسيس لمرحلة الانتقال التي تتطلب من الجميع الاستمرار في عملية التنمية والتحديث والبناء الدستوري والسياسي والاجتماعي، ولكي تتحقق عملية الانفتاح السياسي يجب أن يتحقق التحول الديمقراطي المنشود الذي يجب من استكمال بناء الصرح الديمقراطي والسياسي والدستوري والاجتماعي، وتحقيق توازن بين السلطات المؤسسية الملكية، السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية، ونشر الثقافة الديمقراطية والوعي السياسي في كل مفاصل الدولة والمجتمع. (بلفقيه، ٢٠١٤: ١-٢).

ثانيا : مرتكزات الانفتاح السياسي :

يقوم الانفتاح السياسي على المرتكزات التالية :

١. **تشجيع الديمقراطية والتحول الديمقراطي**: إن المفهوم التقليدي للديمقراطية هو حكم الشعب للشعب، كما هو في الدولة اليونانية القديمة، وقد تعددت تعريفات الديمقراطية وتباينت بحسب النظم السياسية والمفاهيم المتباه فيها، وجميع الآراء في تعريفها للديمقراطية التقت عند نقطة واحدة، أساسية في غالبيتها هي أن " يحكم الشعب نفسه بنفسه" ومعنى هذا المصطلح اليوناني الأصل والمركب من كلمتين هما Demos

Kratos " سلطة الشعب" ، أي أن الشعب هو صاحب السلطة السياسية في الدولة.(الروابدة، ١٩٩٢ : ٧).

وقد ظهرت الديمقراطية الحديثة نتيجة ظهور فكرتي الحرية والمساواة الذين نادى بهما فلاسفة ومفكرو السياسة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فندما أسست الولايات المتحدة كان إعلان المبادئ لاستقلالها متضمنا فكرتي الحرية والمساواة وذالك عام ١٧٧٦(الكسواني، ١٩٨٣: ١٢٤).

وقد تطور مفهوم الديمقراطية واتخذ عبر العصور أشكالا مؤسسية متعددة رغم التباين في الأفكار والاجتهادات بين المفكرين والسياسيين والدول بشان أشكال الديمقراطية ومؤسساتها وكيفية مشاركة الناس في الحكم، فنشأت المؤسسات الديمقراطية كمجالس الشورى والمجالس النيابية (كالبرلمانات) وتشكلت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمنظمات الشعبية، وأسست الصحف ووسائل الإعلام وذلك مع تطور التكنولوجيا وثورة الاتصالات الأمر الذي أدى إلى تطور آراء الأفراد والجماعات وعلى الرغم من التباينات في التوجهات والأطر السياسية المفسرة لمفهوم الديمقراطية، إلا أنها تبقى تستند إلى آراء راسخة تشكل ابرز ثوابتها (مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في الحكم) حيث أصبحت السلطات الثلاث تشكل هيئات إدارية وتنظيمية مستقلة عن بعضها (الربيع، ١٩٩٥، ٢٠-٢٣).

إن مصطلح الليبرالية السياسية، مرتبط مباشرة بالديمقراطية ، إلا انه مساوي لها ، ومع ذلك فان الحريات الليبرالية تسعى إلى انجاز الديمقراطية فاللبرالة (من الليبرالية) كما عرفها هنتنغتون (Huntington) هي : الانفتاح الجزئي في النظام التسلطي الفاقد للاختيار الحر لقادته الحكوميين من خلال انتخابات تنافسية وحرة، ولبرلة الأنظمة التسلطية قد تؤدي إلى إطلاق السجناء السياسيين، وفتح بعض السبل للنقاشات العامة، إضافة إلى التخلي عن الرقابة ودعم الانتخابات للهيئات ذات السلطة المحدودة، وتسمح ببعض التجديد والانفتاح للمجتمع المدني وتأخذ خطوات أخرى تجاه الديمقراطية بدون إخضاع كبار صانعي القرار للاختيار الانتخابي. (Al-sharah,1997: 12) .

إن الانفتاح السياسي يعني الدمقرطة السياسية التي تستوجب توسعا وانتشارا للمشاركة السياسية، مثل تمكين المواطنين من درجة عالية من الرقابة الجماعية والحقيقية على السياسة العامة، ونجد أن ثمة علاقة بين الديمقراطية والليبرالية والدمقرطة، والانفتاح السياسي، كما أن

هناك ثلاث مبادئ ومكونات أساسية للنظام السياسي الديمقراطي وهي : (هلال ، ٢٠٠٠: ٧-٢١).

١- **الحرية** : تعني احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، كالحريات السياسية والشخصية، والتنقل والزواج، وحرية الرأي والتعبير والحق في الاجتماع والتنظيم.
٢- **المساواة** : بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
٣- **المشاركة** : وهي مشاركة المواطنين في اتخذا القرار من خلال حق كل مواطن في إبداء الرأي في القرارات والسياسات.

وفي الأردن وبعد أن تقلد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الحكم في السابع من شباط عام ١٩٩٩م بدأت مسيرة بناء المؤسسات وتدعيم الحكم في إطار من الديمقراطية، وما الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياسية وشعار الأردن أولا وكلنا الأردن، والأجندة الوطنية إلا وسائل لتحقيق الهدف المنشود، وكانت انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر أول انتخابات تشريعية شهدها الأردن خلال العهد الجديد، علما أن المجلس غاب عن الساحة السياسية قرابة سنتين بسبب الأوضاع الإقليمية المتدهورة التي لا يمكن للأردن أن يتفادى تأثيراتها .(اللوزي، ٢٠١٢ : ٨٨-٨٩).

٢. **المشاركة السياسية** : إن مفهوم المشاركة السياسية هو أوروبي من حيث النشأة إذ انه كان من المعروف أن أوروبا كانت تعيش في عصر الظلام والاستبداد والاضطهاد السياسي والفكري الذي كانت تمارسه الكنسية والإقطاع والنبلاء والملوك والأباطرة، وكانت المجتمعات حينها تخضع لإرادة الحاكم المستبد وإرادته هي القانون في المجتمع، والسلطة لا ينظم سلوكها قانون، وان وجد لا سيادة له، وهو تعبير عن إرادة الحاكم.(أبو حلاوة، ١٩٩٨ : ١٥).

ومن خلال الظروف التي عاشتها الكنيسة ومصادرتها للحريات للحقوق المدنية للمواطنين، وحظرها للفكر والتفكير، ونشاط الفرد والجماعة ، فان عصر النهضة الذي أعقب عصر الكنيسة بدأت فيه المناداة بحقوق الإنسان المصادرة من قبل الكنسية، نتيجة لازدياد العلم والثقافة، وارتفاع المستوى الاقتصادي لتلك المجتمعات، فادى ذلك إلى ظهور العديد من المفكرين الذين اخذوا ينظرون للسلطة وكيفية تنظيمها وممارستها وفق آليات وضعت بالديمقراطية، لهذا عدت المشاركة السياسية أداة ضرورية لغرض التمييز بين الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية ، وبوصفها مرتكز من مرتكزات الانفتاح السياسي، ولكونها تتعلق ببنية النظام السياسي، ومدى استجابة النظام لها، وهو ما يتوقف على مدى ما يوفره النظام لها

من مؤسسات تجري من خلالها المشاركة السياسية، وهكذا أصحبت المشاركة السياسية آلية ضرورية لاختيار الحكام والتداول السلمي للسلطة، لكي تكون النظام ديمقراطيا يؤمن بها ويسعى لتلبية مطالبها وإذا لم يستطيع النظام السياسي عن تلبية مطالبتها أو تجاوزها فيمكن أن يعد نظاما متهاوي .(الخلايلة، ٢٠١٢ : ٧)

وبهذا فان المشاركة السياسية احد المرتكزات للانفتاح السياسي، ذلك لأنها تحتل محورا رئيسيا في العلوم الاجتماعية والسياسة، فهي تعني إسهام المواطن أو انشغاله في المسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، وتتمثل أرقى تعبيرا للديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة المواطنين في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة أو العائلة، وصولا إلى إطار المشاركة العام من خلال منظومة الوطن الواحد وهيئاته السياسية العليا، سواء أكان هذا الانشغال هن التوافق مع إطار الحكم أو المعارضة السلمية له.(العامري، ٢٠١٣ : ١٨).

وهي أيضا الجهود الاختيارية أو التطوعية التي يبذلها أفراد المجتمع بهدف التأثير على بناء القوة في المجتمع، والإسهام في صنع القرارات الخاصة بالمجتمع، في ضوء الموقع الطبقي الذي يحتله الأفراد في البناء الطبقي للمجتمع، وتتم هذه المشاركة في صور متعددة بدءا من الاهتمام بأمور المجتمع والمعرفة السياسية ومرورا بالتصويت الانتخابي والترسيخ للمؤسسات والانتماء الحزبي (العامري، ٢٠١٣ : ١٩).

إن المشاركة السياسية كالديمقراطية هي أكثر شعار دعائي ترفعه دولة ما، ذلك لان المشاركة السياسية هي من أساسيات الفعل الديمقراطي والانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني، إذ لا يمكن التعرض للديمقراطية جون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع السلبية والايجابية ، وهي كذلك مؤشر ومقياس لنجاح أو تعثر هذه العملية.(ماشطي، ٢٠١٠ : ١٤٣).

٣. **التنمية السياسية** : إن التنمية السياسية هي عملية تهدف إلى إحداث التغيير من حالة إلى حالة أخرى، وهي تشمل العديد من المجالات : السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وهي عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول

الصناعة، بمعنى أن التنمية السياسية هي مقدمة للتنمية الاقتصادية، وهي نمط لسياسات المجتمعات الصناعية والتحديث السياسي، وتنظيم للدولة القومية، وهي تنمية إدارية وقانونية، وتعبئة ومشاركة جماهيرية، وبناء للديمقراطية، واستقرار وتغير منتظم لجانب من جوانب عملية الانفتاح والتغيير وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة.(المقبالي، ٢٠١٣ ك ٥٧).

٤. **التحديث السياسي** : والتحديث يتضمن التغييرات التي تصيب منظومة القيم الأساسية في المجتمع ، ويمكن القبول بهذه التغيرات تدريجا من قبل الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ووفق المعايير العالمية القائمة على الانجاز، وبالحقوق المتساوية للمواطنين إزاء الدولة وذلك في مقابل التسليم بوجود التزامات متساوية في حق الدولة.(عبد الرحمن، ٢٠٠١ : ٢٣٣٩.

وبهذا فإن مفهوم التحديث السياسي يعتبر من مرتكزات الانفتاح السياسي، والذي يرتكز حسب المفهوم الغربي على محددات معينة، حيث يجعل البعض من قيام الرأسمالية الليبرالية، أو اقتصاد السوق، والعلمانية، أو فصل الدين عن الدولة، وعن السياسة، ... الخ، شروطا لقيام الديمقراطية، والتحديث السياسي، وهم يفترضون انه لا يمكن إقامة الديمقراطية أو نجاح التحديث في أي بلد، ما لم يكن نظام الحكم فيه علمانيا ورأسماليا ولهذا لا يمكن إقامة الديمقراطية إذا إتباع البلد نظاما اقتصاديا غير رأسمالي، أو إذا كان حكمه نظاما سياسيا منبطا عن الدين كالنظام السياسي الإسلامي .(عبد الجبار، ١٩٩٩، ١٧٩).

والتحديث السياسي كأحد مرتكزات الانفتاح السياسي هو عملية منظمة تشمل تغيرات متكاملة في قطاعات المجتمع السكانية والاقتصادية والسياسية والثقافية ويعني التحديث حرفيا حلول شيء مكان شيء آخر كان مقبولا في الماضي كطريقة لعمل الأشياء، وان النقطة الأساس في مفهوم التحديث هو عملية تحريك باتجاه العلاقات المثالية الحديثة، وأنماط مثالية من الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، المرغوب فيها التي تحققت في الدول المتقدمة.(الخلايلة، ٢٠١٢ : ٣٢).

٥. **الوعي السياسي :** وهو إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي، ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به، ومعرفة مشكلات العصر المختلفة، ولا يكون هناك انفتاح سياسي إلا إذا كان هناك وعي سياسي وكذلك

يتطلب الوعي السياسي معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار وطنيا وعالميا، والوعي السياسي هو طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في كل الأنظمة الديمقراطية أو الشمولية والمجتمعات التي تنوي التحول من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي الذي هو بحاجة إلى منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن قيم واتجاهات سياسية مختلفة، يستطيع من خلالها الفرد التعرف على الظروف والمشاكل التي تحيط به محليا وعالميا، ويحدد مكانه وموقفه منها والمساهمة في تغييرها أو تطويرها، ولذلك يحتاج الفرد إلى رؤية سياسية واعية وشاملة بالظروف والأزمات التي تعتري المجتمع، ليكون مدركا لمسؤوليته وناقدا للسلوكيات الخاطئة التي تمارس من قبل السلطات الحكومية.(الحورش، ٢٠١٢ : ٢٢-٤١).

ومن أهم مصادر تمويل الوعي السياسي وسائل الإعلام المملوكة والمستقلة، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، إضافة إلى التثقيف الذاتي عن طريق القراءة والمطالعة والصحف والكتب، والدوريات السياسية، الشهرية، والفصلية، والندوات، والمحاضرات والمقالات، وتتسع قاعدة الوعي السياسي للفرد من خلال المشاركة السياسية في المجتمع، كالانتخابات والاحتجاجات والتظاهرات والتصويت والاستفتاء وغيرها، وتلك الممارسات تمد الفرد بخبرات سياسية أو فكرية تساهم في التنشئة السياسية والاجتماعية، وتقويم رؤيته وأفكاره السياسية، وتخلق مناخات سياسية ايجابية ذات تأثير فعال على تنمية العمل الديمقراطي.(آل طويرش، ٢٠١٢ : ١-٣).

وغياب الوعي السياسي له آثاره السلبية على عملية الانفتاح السياسي وبناء المجتمع سياسيا وديمقراطيا، وكذلك الرؤية الواضحة نضوج المجتمع سياسيا وثقافيا، مما يجعل قيم المجتمع تنهار وتفقد توازنها وبريقها من فضاء المجتمع، وان أي تراجع أو ضمور في مسيرة بناء الوعي السياسي يعطل دور المجتمع ويطفئ جمدة العقل البشري، وفي ظل غياب الوعي لا يمكن لأي شعب أو مجتمع التعرف على واقعه ورصد مواطن القوة والضعف والعوامل المؤثرة فيه .(آل طويرش، ٢٠١٢ : ٢-٣).

٦. **الاستقرار السياسي** : يعتبر الاستقرار السياسي ركيزة أساسية من عوامل الانفتاح السياسي، وعدم الاستقرار السياسي يعني عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل

يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى، فهذا التعريف يدرك وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار ، لكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود ذلك إلى عدم استقرار سياسي وتناقص شرعية النظام، بحيث يصبح تغييره مقبولا من قبل بضعة مؤثرات في المجتمع، حتى وان كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن مؤثرات داخلية أو خارجية . (ناجي، ٢٠١٢ : ١-٢).

أما العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي والتي هي ركيزة من ركائز أي انفتاح سياسي، إذ لا يمكن الانفتاح السياسي على مؤسسات المجتمع المدني، والأنظمة السياسية في العالم إذا لم يكن هناك استقرار سياسي فيمكن إجمالها فيما يأتي : (البدراين، ٢٠٠٩ : ٥٩-٦٢).

أولا : العوامل الداخلية وتتمثل فيما يلي :

١- القيادة السياسية: ودورها الفعال المؤثر وقوتها وشرعيتها في الاستقرار.
٢- **الأحزاب السياسية** : انطلاقا من أن الحزب القوي والفعال على محل المؤسسات السياسية في حالة ضعفها أو عدم وجودها، وحرص تلك الأحزاب على المصلحة العامة.
٣- **المعارضة** : فإذا كانت المعارضة لأجل المعارضة فقط فهي عامل مع عوامل عدم الاستقرار، أما إذا كان هدف المعارضة البناء للوطن والتعبير فهذا عامل بناء استقرار.
٤- **البطالة** : انتشار البطالة بين فئات الشباب والمتعلمين تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.
٥- **التنمية الاقتصادية** : حيث تعرف التنمية السياسية بأنها تحقيق الدولة لنمو دخلها ونصيب الفرد من هذا الدخل بحيث يكون ذلك مصحوبا بتغيرات جذرية في هيكلها الاقتصادي وتؤثر عملية التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي وسيظهر من ناحيتين، ناحية يظهر من خلالها مدى مراعاة هذه العملية للبعد الاجتماعي فيها وتلبية متطلبات المجتمع، وأيضا تلبية المتطلبات الدفاعية للدولة أي مدى عدالة توزيع أعباء وعوائد هذه العملية ومن ثم قد يظهر التهديد للاستقرار السياسي كنتيجة لعملية التنمية

الاقتصادية في حالة إغفال البعد الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت بين الأغنياء والفقراء.

٦- **الحرمان والفقر** : يؤثر هذا العامل في نظرة العداء لدى الفئات الفقيرة المحرومة تجاه النظام السياسي باعتباره من وجهة نظرتهم مسؤولا هن معاناتهم، وعدم تحقيق الأمن الوظيفي والعدالة الاجتماعية.

٧- **العوامل الثقافية** : ويتمثل في التعدد الثقافي داخل المجتمع على أساس اللغة أو العرق أو الدين أو الطائفة وهو ما يطلق عليه التكامل الكوني، إذ أن عدم تجانس المجتمع ثقافيا قد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، الناتج عن عدم تفاعل تلك الفئات في المجتمع، وهنا يبرز دور القيادة السياسية وقوتها عن توجيه الثقافات داخل المجتمع، والأردن مثال على ذلك.

ثانيا : العوامل الخارجية :

ويقصد بالعامل الخارجي أي تلك العوامل النابعة من البيئة الخارجية للنظام السياسي وهي :

أ- الدول الكبرى : ويتمثل ذلك من خلال تدخلات مباشرة وغير مباشرة :

١- تدخل مباشر : مثل توفير الدعم للحكومات التي تنسجم سياساتها مع أهداف ومصالح تلك الدول سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

٢- تدخل غير مباشر : من خلال دعم احد أطراف النزاع عن وجود نزاع ما بما يعمل على حفظ التوازن بين أطراف النزاع بالتالي الحفاظ على حالة عدم الاستقرار مدة أطول.

٣- طبيعة النظام الاقتصادي الدولي : إذ أن بعض الدول الرأسمالية تقوم بخطط إفقار للبلدان النامية، وتعمق تخلفها عبر آليات التخصص الدولي في العمل المتواصل مع حالة التبادل اللامتكافئ بسبب تدهور شروط التبادل التجاري ما بين تلك المراكز والدول النامية لصالح الأول، وهو ما يؤدي إلى تعميق مديونية الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الداخلي في تلك الدول النامية.

٧. الإصلاح السياسي : يعتبر الإصلاح السياسي من مرتكزات الانفتاح السياسي، إذ لا يمكن الانفتاح السياسي بين النظام السياسي في بلد ما، وبين مؤسسات المجتمع المدني

بدون إصلاح سياسي متطور وحديث وديمقراطي للنظام السياسي، ويشير مصطلح الإصلاح السياسي إلى فكرة التحديث السياسي وبناء الديمقراطية، والتغير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة، وتحقيق المساءلة ، والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها، الجماهيرية واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون الإصلاح السياسي كأحد مرتكزات الانفتاح السياسي يعني : التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي ، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج، وهو عملية تعديل تطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة لمفهوم التدرج .(الخلايلة، ٢٠١٢ : ٥-٦).

المطلب الثاني

أهداف ومتطلبات الانفتاح السياسي

شهد العالم متغيرات شتى وخاصة بعد عام ١٩٩٠، ووضوح معالم النظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج الثانية، وأبرزها المتغيرات السياسية والاقتصادية، فقد انتهجت جميع دول العالم اليوم سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، رأسمالية،أو اشتراكية، والذي ينطوي على الانفتاح على العالم الخارجي من حيث الحرية السياسية، وعدم وجود حدود ومعوقات سياسية لعملية الانفتاح، والتنمية والتحديث والإصلاح، وحرية الاقتصاد والتجارة، وفتح الاقتصاد أمام الاستثمارات الأجنبية وهجرة الأفراد، وهناك من يرى أن الانفتاح السياسي على العالم الخارجي يسهم في تطوير وتحديث العلاقات الدولية، وقيام التكتلات والأحلاف السياسية والاقتصادية بين دول العالم، وأسواقها، وهناك من يرى أن الانفتاح السياسي والاقتصادي عبارة عن سياسة تعتمد على إزالة الحدود السياسية والاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق دول تابعة سياسيا واقتصادية للدول الكبرى، (بحوص، ٢٠٠٨: المقدمة).

سنتناول في هذا المطلب القسمين التاليين وهما :

أولا : أهداف الانفتاح السياسي.

ثانيا : متطلبات الانفتاح السياسي.

أولا : أهداف الانفتاح السياسي :

ترمي سياسة الانفتاح السياسي إلى تحقيق الأهداف في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية، والزراعية والصناعية والاجتماعية والإستراتيجية والتكنولوجيا وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الاقتصادية والسياسية وتوفير وسائل النقل والمواصلات، وزيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية والرأسمالية، والتطوير الديمقراطي والسياسي. (سلامة، ٢٠٠٢: ٨٢).

ويهدف كذلك الانفتاح السياسي إلى تحقيق الاستقرار السياسي، حيث اتضح من خلال التجارب أن الدور السياسي مهم في إستراتيجية التنمية السياسية والاقتصادية والاستثمار، وذلك يرجع إلى الخطر السياسي وعدم الاستقرار المؤسساتي الذي له الدور الكبير في الأهمية شرح تمركز الاستثمار الأجنبي لان عدم الاستقرار داخل البلد الذي يرغب بالانفتاح يخلق عدم اليقين لدى المستثمر الأجنبي ولهذا فان عدم الاستقرار يقضي على فرص الانفتاح.(عليوش، ١٩٩٩، ١١٠) .

وتهدف عملية الانفتاح السياسي إلى تحرير العقل السياسي من التخلف والتزمت والتعصب والتطرف، وتحرير العقول والقوى المنتجة اقتصاديا وسياسيا، التي تتجسد في تنشيط السياسة والاقتصاد، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والسياسية والعلمية والفكرية والاجتماعية، وبروز مؤسسات المجتمع المدني كقوة جديدة قادرة على المشاركة الفعالة في القرار السياسي.(جيان، ٢٠٠٨ : ١) .

إن عملية الانفتاح السياسي تهدف أيضا إلى تحقيق وتوفير الإرادة السياسية وإزالة معوقات عملية التنمية السياسية، وإبراز قيم الحرية والمساواة والإرادة والإدارة السياسية الفاعلة، وتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى إبراز مكانة الدولة وهيبتها وقوتها وسيادتها، والتخلص من كل الممارسات التي تحول دون الوصول إلى مبدأ الإدارة السياسية الفاعلة، وتضييق الفجوة ما بين النخب السياسية الفاعلة السائدة وعموم مكونات المجتمع، وتحقيق مبدأ التعددية السياسية، وتحقيق مبدأ الاستقرار السياسي الذي لا يمكن أن ينشا أو يستمر في ظل ظروف شرعية وطنية جديدة، وهنا لا يوجد أمام الدولة إلا الانخراط في موضوع التنمية والانفتاح السياسي الذي يعيد للدولة ومواطنيها وممارسة دورهم الحضاري ويخرجهم من التخلف والاستبداد .(النجار، ٢٠٠٣ :٩) .

ومن أهداف الانفتاح السياسي إبراز دور المعارضة السياسي القادرة على أداء الأدوار المناط بها المتعلقة بعملية التجنيد السياسي والمشاركة بالسلطة من خلال آليات الانتخاب وتفعيل الرقابة السياسية، لما له من أثر كبير في توسيع عمليات التنمية السياسية، وذلك لأنها تسهم في نشر الثقافة والوعي السياسي، وتساعدي بروز قواعد شعبية تأخذ شكل الزعامات التقليدية والطائفية والقبلية والعائلية . (المشاقبة، ٢٠٠٥ : ٧٥).

كما أن الانفتاح السياسي يطور الأحزاب السياسية نحو الأفضل ، حيث تقوم الأحزاب السياسية بناء عملية الانفتاح السياسي بدور غرس مجموعة من المعايير والقيم السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين بشكل تدريجي وبواسطة عملها الحزبي الشعبي، وتسهم بتزويد المواطن بالمعلومات السياسية، وتعمل على غرس أنماط سلوكية تتعلق بالعملية السياسية، وتؤدي دور كبير تشكيل الثقافة السياسية بل يمتد نشاطها ليشمل تغيير هذه الثقافة وهذا يتوقف على مدى قوة الأحزاب في التأثير والانفتاح السياسي .(المنوفي، ١٩٨٧ : ١٩٨).

وتهدف عملية الانفتاح السياسي أيضا التأهيل السياسي للمرأة وتوعيتها بحقوقها لتكون فاعلة سياسيا من خلال عرفة حقيقية الانفتاح مواجهة المعوقات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، ونبذ كل ما من شانه التأثير على دور المرأة السياسي، ويعني ذلك توفير السبل والآليات والوسائل الثقافية، والمادية والتعليمية، وحصول المرأة على فرص متساوية ومتكافئة لتحقيق مجتمع أفضل مع التوزيع العادل بين كافة الفئات الاجتماعية في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد .(العيادات، ٢٠٠٦ : ٤٦).

لقد أدت سياسة الانفتاح السياسي في بعض البلدان العربية والأردن خاصة إلى تمكين المرأة من المشاركة في الحكومات والمنظمات العالمية التي تعني ببرامج التمكين وحقوق الإنسان عن طريق فتح الجمعيات والمراكز التي تعني بالمارة ، وتكثيف برامج التوعية والتثقيف وبرامج التمكين المتعددة، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وفتح المجال أمام المرأة للظهور في المحافل الدولية والمؤتمرات والتركيز على المناطق الأقل خطا في ذلك.(الشرعة، ٢٠٠٧ : ١٨٧-١٨٨).

وتهدف عملية الانفتاح السياسي كذلك إلى عملية التحول الديمقراطي، إذ أن ثمرات التحول الديمقراطي التخلص من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وإنشاء منظمات حقوق الإنسان، وحماية حقوق الإنسان، وجمعيات ومؤسسات التنمية الديمقراطية، وجمعيات

حماية البيئة والمنابر الفكرية، والجمعيات الأكاديمية ، نوادي المعلمين، والمنظمات النسائية، وجمعيات حماية المستهلك.(النوايسة، ٢٠١٠ : ٢٠).

ويهدف الانفتاح السياسي كذلك إلى نبذ الغلو والتطرف والإرهاب والعنصرية، والدعوة إلى الوسيطة والممارسات السياسية والاقتصادية واعتماد منهج الاعتدال والتوازن، ومواجهة الانغلاق، فلا مكان للغلو والمغالاة والتطرف والانجراف إلى الإرهاب الفكري أو الحسي، لان الحضارة الإسلامية ، والتي في أصلها حضارة عربية تركز على الوسطية حيث لا افرط ولا تفريط، وبما أن أنظمتنا السياسية العربية هي أنظمة مسلمة في معظمها تتبع المنهج الوسطي في التعامل مع الآخر، وخاصة في الأردن.(عويس، ١٩٩٧ : ٢٩٤-٢٩٥).

أما **الانغلاق السياسي**، وعدم الانفتاح على الدول والأنظمة السياسية في العالم فانه يؤدي إلى :

١- غياب دور المعارضة السياسية والأحزاب السياسية الفاعلة .(المشاقبة، ٢٠٠٥، ٧٥).
٢- غياب دور عناصر اقتراب علاقات الدولة المجتمع المبنية على الضبط الاجتماعي والرقابة السياسية.(الدرمكي، ٢٠١٢ : ٤٠)
٣- ضعف مستوى المؤسسية ، وظهور الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي وسيطرت السلطات الحاكمة على آلياته ونتائجه رغم وجود مؤسسات برلمانية التي يفترض أن تضع التشريعات .
٤- غياب المشاركة السياسية : حيث أن المشاركة السياسية مرتبط بالمجتمع الديمقراطي ، والذي يؤثر بشكل مباشر على القرار السياسي، الأمر الذي يشكل عائقا أمام عمليات التنمية السياسية، .(الدرمكي، ٢٠١٢ : ٤١).
٥- ضعف دور المرأة السياسي : يشكل ضعف دور المرأة السياسي انعكسا لدرجة التخلق السياسي التي تعاني منها المجتمعات وذلك بالنظر إلى ما تعانيه المرأة من استغلال لدورها في مجال المشاركة السياسية، وحقوقها في التصويت والانتخاب والترشح للمجالس النيابية، وهو عائق حقيقي أمام عمليات التنمية السياسية فضلا على استبعادها عن تولي المناصب الحكومية العليا أو المناصب الدبلوماسية وحرمانها من حقوقها الإنسانية الأخرى.(المشاقبة، ٢٠٠٥ : ٧٩).

٦- إفشال المشروع الديمقراطي، والانقلاب عليه، وسيادة سياسة الاحتواء، وضعف الإعلام في تقديم وجهة نظر متباينة، وكبت الحريات .(فلاحات، ٢٠١٤ : ١٩-٢١) .

٧- عجز القوى السياسية عن تقديم رؤى محددة للإصلاح السياسي ، والتنمية السياسية، وانعدام الثقة بين مؤسسات المجتمع المدني والنظام السياسي، وبين أحزاب المعارضة، والنظام ، وعدم قدرة القوى السياسية على توسيع المشاركة في الأنشطة المطالبة بالإصلاح خارج إطار الحراكات والمعارضة النقابات، وعجز القوى السياسية عن تقديم خطاب وطني أردني لكافة شرائح المجتمع، وسيادة لغة المصالح.(فلاحات، ٢٠١٤ : ٢٠-٢١).

ثانيا : متطلبات الانفتاح السياسي :

إن الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني والجماهير، والأنظمة السياسية الأخرى في العالم، والانتشار بين الناس ليست شعارا يرفع ولا خطبة سياسية تطلق أو مقال، أو رغبة تحملها النوايا وإنما هي مسار أساسه مجاهدة النفس لقبول الآخر والانكشاف على أفكاره، والقدرة على الأخذ منه، وترقيته وتاهيليه للأدوار السياسية والديمقراطية والانفتاح ممارسة وعمل سياسي واقتصادي وفكري متواصلة دون انقطاع لا تخضع لنظر فيه والمناسبة السياسية. ولذلك فان متطلبات الإصلاح السياسي هي على النحو التالي :

١) وجود قيادة سياسية تتمتع بالقوة والوعي السياسي مؤمنة بالانفتاح ومستعدة للإصلاح السياسي والاقتصادي وقيادة أنموذج تمثل المجتمع.

والانفتاح يحتاج إلى قائد سياسي ذو رؤية خاصة، يملك من الصفات ما هو مؤثر على وجدان الجماهير المحيطة به وعواطفهم، ولديه القدرة على جعل الجماهير تصغي إليه ، وتعي ما يقوله وتتقبله، فهو يحرك الجماهير ويوجههم ويقنعهم بتحمل أعباء التغيير والانفتاح المطلوب، فلم يعد النمط السياسي التقليدي بقادر على مواجهة المعوقات والمشكلات الناجمة عن قضايا التغيير وتذليلها، وهنا تظهر الحاجة إلى الأنماط والمداخل السياسية والدبلوماسية الحديثة كضرورة حتمية وحيوية من اجل حسن معالجة التعامل مع مشكلات الانفتاح وفاعليتها (Hsirkin, 2005, 188 110) .

ويؤكد فولمرfolmur أن علماء التربية على أهمية القيادة المؤهلة في تعزيز عملية إيجاد مناخ من الدعم النفسي للانفتاح والتغيير، حيث أن القائد الناجح يقدم ويعرض التغيير والانفتاح لا على أساس انه مطلب شخصي إنما مطلب تقتضيه الظروف السياسية للموقف والدولة، والقائد القادر على إحداث التغيير والانفتاح هو الذي يضع نصب عينه كل ما من شانه المساهمة في الوصول إلى الهدف المنشود مع ربط الخطط السياسية والاقتصادية بالنتائج، والحرص على الجدولة الزمنية القائمة بصرف النظر عن حجم ومجال وطبيعة وتفاصيل الخطط. (العواملة، ١٩٩٢ : ١٧٣-٢٠٣).

وللقائد السياسي الواعي صفات حتى يقدم على الانفتاح والتغيير وهي على النحو التالي (sirken, 2005, 108-113) " :

١. الحساسية نحو الأهداف والمطالب الوطنية والقومية، ويتطلب ذلك عند الانفتاح فهم مشكلات ومتطلبات المجتمع ومؤسساته ومتطلبات المعارضة، والوعي بمسؤولية الإرادة السياسية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية، والمحلية والوطنية والدولية، وارتباطها بالقوى السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي والتنمية والانفتاح.
٢. القدرة الإبداعية والبحث المستمر عن الأفضل لمصلحة الوطن، وفرص جديدة لتحقيق أعلى ناتج بأقل قدر ممكن من التكلفة، وامتلاك الشخصية الخلاقة الطموحة سياسيا واقتصاديا، ودبلوماسيا التي تتعدى حدود القائد السياسي.
٣. فهم أسس العملية السياسية وأساليبها واكتساب المهارات والاتجاهات الضرورية لقيادة عملية الانفتاح والتغيير ومنها التعرف على الحاجات الجديدة وتوفير مصادر الوفاء بها وخلق المناخ الملائم لتقبل الانفتاح والتغيير.
٤. بعد النظر، والقدرة على التأثير في الآخرين، وإقناعهم بما يحقق أهداف ومصلحة الوطن والمواطن دون مقاومة.
٥. استخدام المنهج العلمي السياسي في الانفتاح والحرص على التخطيط والإحاطة بإدارة الأزمات.

٢) المحافظة على الهوية الوطنية والقومية والإسلامية عند الانفتاح السياسي فالأمة العربية ممزقة ولا يخلو قطر من أقطارها من شكل من أشكال التمزق السياسي الاقتصادي والجغرافي والديمغرافي، والمذهبي، والأمة العربية أصبحت عاجزة عن الدفاع عن نفسها، وعاجزة عن استعادة حقوقها الشرعية

المغتصبة، وبسبب هذا التمزق فالأمة العربية هي الأمة الأكثر ضعفا في عالمنا المعاصر، وأصبحت تعي الأردن أن الإمكان لشعوب الضعيفة والدول الصغيرة في عالمنا المعاصر، ولذلك يجب الانتباه من عدم زيادة شرخ وتمزق الوطن مع عملية الانفتاح السياسي.(التل، ٢٠٠٦ : ٤١٤).

٣) أن يعبر الانفتاح السياسي عن رؤية جديدة لا تمس الهوية والثوابت الوطنية، رؤية متطورة ومتسارعة لمجتمع لا يمكن أن يظل معزول عما يدور حوله من حراك متسارع، انفتاح يأخذ بعين الاعتبار التحليل لبعض بعض الرؤى الضيقة، ليخرج إلى أفق أوسع وأرحب ويأخذ بعين الاعتبار الشعب الذي يملك أدوات المعرفة والتواجد الديني، وان يكون الشعب الأكثر حضورا بين باقي المجتمعات .(الحيدري، ٢٠١٢ : ١-٢).

٤) أن يعبر الانفتاح السياسي عن رؤية متطورة للمجتمع ويأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والأجيال القادمة وهمومهم وطموحاتهم.

٥) تمكين المرأة من نيل حقوقها، وتعزيز المشاركة والتعددية السياسية على أساس العدل والديمقراطية والمساواة.

٦) تشجيع الحوار الهادف إلى نبذ العنف والإرهاب ومحاربة الغلو والتطرف وبث ثقافة التسامح فكرا وسلوكا.

واعتقد ان هناك متطلبات أخرى للانفتاح السياسي وهي :

١. الوعي.
٢. معرفة مطالب القوى السياسة من أحزاب ومؤسسات وجماعات .
٣. الإصلاح السياسي والشفافية، ومحاربة الفساد.
٤. تلبية حاجات المجتمع السياسية والاقتصادية والفكرية.
٥. تحقيق المصالح الحيوية والإستراتيجية والسياسية للمجتمع والوطن .
٦. حوار الحضارات القائم على الأهداف على الاعتراف بالآخر.

المبحث الثاني

الإصلاح السياسي ومراحله وآلياته ومعوقاته.

يعتبر الأردن من الدول التي بدأ فيها الانفتاح والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي مبكراً حيث جرت عدة محاولات من اجل إصلاح البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية من

خلال تطوير القوانين والتشريعات الناظمة للحياة السياسية وتشجيع العمل الحزبي وتعزيز مشاركة المرأة وإجراء انتخابات تهيئ المناخ المناخ السياسي والذي يقوم بدوره على حفظ التوازن بين الشعب والسلطة. (عبد العظيم،٢٠٠٧: ٢٤)

وكانت عملية الانفتاح السياسي في الاردن بدءا من ثمانينيات القرن الماضي، أي بدأت ي عهد الملك حسين، الذي كان الاسبق إلى الانفتاح في المنطقة؛ حيث كان يتمتع ببعد نظر في قرارات التحولات التغيرات، ومن ثم ادى به ذلك إلى حزمة من الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتحول بمنظومة ادارة الدولة الاردنية نحو دولة المؤسسات والقانون، وكان من نتائج ذلك الميثاق الوطني وحرية الاحزاب واستئناف الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩م (المشاقبة ، ٢٠٠٢: ٩٧-٩٩).

ان الإصلاح السياسي عملية شاملة لكافة الجوانب المتعلقة بالعملية السياسية وتطور دور مؤسسات المجتمع المدني ومنها الأحزاب والنقابات والمؤسسات الأهلية، وبناء المؤسسات ورفع مستوى التعليم وبناء تنمية سياسية حقيقية في المملكة.

وقد خطت الأردن خطوات في مجال الإصلاح السياسي بعد ثورات الربيع العربي في ٢٠١١ من خلال الاستجابة للمطالب الشعبية في الإصلاح بأنواعه الدستوري والإداري والاقتصادي ومكافحة الفساد والفقر.

وسيتم عرض فكرة ومراحل وآليات ومعوقات الإصلاح السياسي في الأردن من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول :مفهوم الإصلاح ومراحله

المطلب الثاني :آليات وأدوات ومعوقات الإصلاح السياسي في الأردن

المطلب الأول

مفهوم الإصلاح السياسي ومراحل تطوره في الأردن

شهدت الأردن من عام ١٩٨٩ حتى العام ٢٠١٤ سبعة انتخابات برلمانية، إلا ان التجربة البرلمانية لا زالت في مرحلة تجريبية ؛ إذا لا زالت تعاني من أوجه قصور سواء

تهدف عملية الإصلاح السياسي في الأردن إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة من اجل بناء مؤسسي يقوم على عدد من الممارسات الديمقراطية، والأردن يعد من الدول التي بدأ فيها الانفتاح والإصلاح السياسي مبكرا واستمرت حتى وقتنا الحاضر؛ لإدراك الأردن وقيادته طبيعة المراحل السابقة والمراحل المقبلة والتعامل معها ومواجهة التغيرات الدولية بايجابية لمصلحة الأردن(الشرعة،٢٠٠٦: ٤٩-٥٠).

أولا: ماهية الإصلاح السياسي

مفهوم الإصلاح السياسي ينظر له على أساس انه التغير او التعديل نحو الأحسن لوضع سيء او غير طبيعي او تصحيح خطا او تصويب اعوجاج، ويمكن القول ان الإصلاح السياسي هو عمليه تعديل وتطوير جذريه أو جزئيه في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة، واستنادا لمفهوم التدرج ومعنا اخر فإنه يعني تطوير كفاءة وفعاليات النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا، والإصلاح السياسي يجب ان يكون ذاتيا من الداخل وليس مفروضا من الخارج، ذو طابع شمولي يحمل في طياته صفه الاستمرارية، وواقعيا ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الاختلالات القائمة المراد إصلاحها ويجب ان ينحني منحى التدرج مرحله بعد الاخرى وان لا يكون سريعا ومفاجئا ويركز على المضمون والجوهر لا الشكل، وباعتقادنا يجب ان يتلازم مع البنى الفكرية القائمة لان حالة التعديل حاله ذهنيه بمعنى ان تكون مستوعبه ومدركه عقليا من الخاصة والعامة على السواء ناهيك عن أهمية الشفافية الوضوح وإلا يكون في طياتها غموض او قفز نحو المجهول.(المشاقبة ،٢٠١١: ٥-٨)

ويعنى الإصلاح السياسي بالسعي الى التحديث ومواكبة التغيرات الدولية السريعة وزيادة فعاليه الديمقراطية وممارساتها وذالك بتوسيع المشاركة في الحياة السياسية والعامة وتعزيز دور كل مكونات المجتمع المدني التي تشمل (المنضمات غير الحكومية)وتوسيع مشاركه المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية وتعزيز دورها ومكانتها في المجتمع، واحترام حكم القانون والشفافية والحد من البيروقراطيه، وتطوير النظام القضائي ومكافحه الفساد.

وعلى ذلك فالإصلاح السياسي هو قدرة النظام السياسي على التكيف مع ايقاع التغير المجتمعي والإقليمي والدولي (التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية)، وتطوير الآليات السياسية للسلطه والمجتمع بالانتقال من حالة إلى أخرى أفضل تحقيقا لنقله الحضارية وارتقاء إلى مستوى الأمم الفاعلة .(الشناق وآخرون،٢٠٠٦ :٥٨-٥٩)

ويعد الإصلاح السياسي من منظوره العملي والواقعي "عملية بناء عقليه وثقافيه جديدة قائمة على النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل والتكييف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للقيم والأساليب الديمقراطية في التعامل بين الفرد والمجتمع والفرد وعلاقته بالدولة وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار"(الطويل ،٢٠٠٥: ٢٢-٢٥)

ويتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقته كثرت استخدامها استخدامه مثل التنمية السياسية والتحديث السياسي والتغير السياسي وجميعها تصب في حاله التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين وآليات هذا التحول ضمن إطار الجوهر أو المظهر "الشكل أو المضمون "فالتغير السياسي يشير إلى التحول في الأبنية أو العمليات أو الغايات بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمضامينها مثل السلطة والإجبار والنفوذ السياسي داخل الدولة أو في علاقاتها ا الخارجية. أما التنمية السياسية فهي الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة وتعني كذالك نمو وتطور قدرات النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية من اجل تحقيق أهدافه وغاياته وتمثل كذالك تنميه للممارسات الديمقراطية إذ ان جوهره التنمية كعملية وفعل مخطط إرادي هو بناء الديمقراطية وللتنمية عدة أعراض منها زيادة قدره النظام السياسي ،التمايز البنائي والوظيفي ،وتحقيق اكبر من المساواة من خلال الخضوع لمبدا سيادة القانون ،وتوسيع قدره المشاركة السياسية على المستويين المحلي والوطني واعتماد معيار الكفاءة وحدها كمعيار للتوظيف الإداري والسياسي "التجنيد السياسي"(المشاقبة، ٢٠١١: ٧-٣٣)

تناول العديد من المثقفين السياسيين مفهوم الإصلاح السياسي ،كل حسب اتجاهه ومعتقداته؛ حيث يعرف احدهم الإصلاح السياسي بأنه عمليه تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج يعرف الاصلاح كذالك "بانة تطوير كفاءة وفعالة النظام السياسي في بيئته المحيطة الداخلية والإقليمية ودوليا"(عبد العظيم،٢٠٠٧،ص:٣٣-٣٤)

أما العوامل الدافعة الى الإصلاح السياسي، فهي الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي وهو ما يتطلب إصلاح البنية السياسية والمؤسساتية، وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير، والرغبة في رفع مستوى المعيشة ومحاربه الفقر والبطالة وتحقيق وحده النظام الاجتماعي وحمايه مصالح الأقليات العرقية والاثنية والدينية والرغبة في التكييف مع متغيرات دوليه والإقليمية خاصة بعد أحداث (١١)أيلول ٢٠٠١م، وما تلاها من احداث في العراق وأفغانستان ومحاربة الإرهاب بالإسلام والخلط ما بين المقاومة والإرهاب (طبيشات،٢٠٠٥: ٥-٢٥).

وفي الوقت الذي يندر فيه إي طرف من رؤساء الدول والحكومات والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عن ماهية الإصلاح ومضامينه ووسائله واستحقاقاته؛ فإن الشعوب العربية تراقب المشهد بصبر لاينفذ، وتستمع دون ان ترى شيئا يحدث على ارض الواقع، فهي لم تعد معنية بالتصريحات التي تطلق بمناسبة وبدون مناسبة ولا بالإصلاح الذي يهبط على شكل منح موسمية من الداخل أو من الخارج بل انها معنية فقط بالإصلاح الحقيقي المستقر في وعي هذه الشعوب والذي تشارك صنعه والذي من شانه ان يغير الواقع إلى الأفضل في إطار منظومة ديمقراطية متكاملة .وهذه الشعوب تحترم الإصلاح الذي يبدأ باحترام الدستور ويصون كرامة الإنسان ويحمي حقوقه وحرياته ويتعامل مع الأمة باعتبارها مصدر السلطات قولا وفعلا.(احمد واخرون،٢٠٠٦ :١٤١)

ولقد بدأت المملكة الأردنية الهاشمية خطوات جادة باتجاه الاصطلاح وبالذات بعد عمليه مرحلة التحول الديمقراطي ١٩٨٩م وكانت البداية بإعادة الحياة إلى مجلس الأمة ثم تلتها الحياة الحزبية إضافة إلى الشعارات والمواثيق الوطنية وآخرها مشروع الأجندة الوطنية والذي يعتبر برنامج إنمائي طويل المدى تلتزم بتنفيذه كل حكومة مهما قصر عمرها على أسس ثابتة وهو حل لمشكله تتصل بين الحكومة والحكومات الأخرى المتعاقبة ويتضمن العمليات اصطلاحيه شامله لكل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية والإعلامية كان أبرزها ظهورا على السطح تلك المتعلقة بالإصلاحات السياسية الممثلة بقانون الانتخابات الجديد والجدل الواسع في قانون الصوت الواحد، وقانون الأحزاب، والمطبوعات والنشر، والبلديات، وما يتعلق بالنواحي الإصلاحية لهذه القضايا التي بدأت تشغل المواطن الأردني (الشرعه ،٢٠٠٦: ٥٠)

وبهذا فإن عملية الإصلاح السياسي في الأردن هي العملية التي تتضافر فيها كافة جهود المجتمع والدولة لإبراز دوره إقليميا ودوليا فرؤية الملك عبدالله الثاني تعني ان الإصلاح السياسي يجب ان يخلق أدوات مجتمعية وسياسية وبنزاهة ومسائلة وعدالة وسيادة القانون والمساواة والمشاركة الفاعلة لجميع شرائح المجتمع، وخلق أدوات الإصلاح السياسي الفاعلة، وهو مؤشر لتوفير الإرادة السياسية الراغبة في تحقيق الإصلاح والتنمية السياسية التي يقودها الملك حيث اكد على ذالك مرارا وتكرارا(الشرعة، ٢٠٠٦: ٥٠-٥١).

وفي هذا الخصوص تطرق الملك عبدالله الثاني في حديثه المتلفز مع قناة العربية في(السابع من أيار عام ٢٠٠٦م) قائلا: ان الأردن أمام مرحلة جديدة من المسيرة الديمقراطية وهذه المرحلة بحاجة الى كثير من التشريعات والقوانين التي لابد من انجازها على وجه السرعة مثل :قانون مكافحة الفساد، وقانون ديوان المظالم، والمطبوعات والنشر، ومحاربة الإرهاب والبلديات والأحزاب السياسة والاجتماعات العامة، وان الأجندة الوطنية جاءت بمحاور وحلولا لمشكلة الفقر والبطالة، وان التنمية السياسة لاتكون بدون أحزاب وطنية لها برامج سياسية واقتصادية واجتماعية ولها قواعد شعبية واسعة وان لا تخضع إلى أي تمويل او ارتباط خارج حدود الوطن(قناة العربي، صحيفة الرأي،٢٠٠٦).

أما المواطنين والقوى السياسية فتسعى الى الحصول على أعلى سقف للحقوق والحريات لممارسة أنشطتها لتحقيق مصالحها من منظورها الخاص ولذا من الصعب تحقيق الوفاق والتوافق بين الطرفين في الرؤى والطموحات ولهذا سيبقى الجدل بينهما قائما إلى الأبد ومهما يكن من امر فإن قوانين الانتخابات والأحزاب والاجتماعات العامة وقوانين الجمعيات والمطبوعات وغيرها من التشريعات الناظمة للحقوق المدنية والسياسية والحريات العامة تشكل وحده متكاملة ومترابطة وعلى الرغم من تعديلها أكثر من مرة؛ إلا انها مازالت تلقى معارضة وعدم قبول من الأطراف السياسية ذات العلاقة وعليه لابد ان يتم إعادة النظر بالنصوص والتشريعات المعترض عليها للوصول إلى صيغة توافقية ترضي كافة الأطراف الأهلية والرسمية وفق رؤيا وطنية واضحة تجسد المصلحة الوطنية العليا للدولة بما يحقق الإصلاح السياسي المطلوب، وهذا ما أكد عليه الملك عبدالله الثاني بقوله:(وكما أكدنا دائما ان الإصلاح لم يعد خيارا فقط بل هو ضرورة حياتية للأردن الجديد الذي نريد والذي قطعنا مسيرة إبرازه وتجسيده ولهذا فإن الحكومة مدعوة بل هي مطالبة بإن تكرس الإصلاح مفهوما ومعنى في جدول أعمالها اليومي باعتبار الديمقراطية نهجا لا حياده عنه والديمقراطية كما هو معروف ثقافة وممارسة وليس مجرد شعارات ترفع في المناسبات، ولهذا فإن الحكومة مطالبة بمؤسسة

عملية الإصلاح السياسي والتحديث والتطوير واننا نجد في توصيات لجنتي الأجندة الوطنية والأقاليم ما يمكن ان يعد هاديا ومرشدا للحكومة للاستناد إليها في تبني برنامج الإصلاح الشامل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. (بطاينة ،٢٠١٢ ٣٠٤-٣٠٥)

ثانيا: مراحل تطور الإصلاح السياسي في الأردن

تبنت الدولة الأردنية منذ عام ١٩٨٩المضي في إعادة المسيرة الديمقراطية وتوسيع قاعدة الانفراج الديمقراطي والمشاركة السياسية وإعادة الحياة البرلمانية والحزبية بعد انقطاع طويل، وتدرجت في بناء التشريعات القانونية الناظمة للتأسيس لتلك العملية بدء من تجميد الأحكام العرفية ثم إلغائها وإصدار قانوني الأحزاب السياسية ٣٢ لعام ١٩٩٢ والانتخابات بالإضافة إلى قانون المطبوعات والنشر (١٠) لسنة ١٩٩٢وقانون الدفاع رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ فشكلت هذه القوانين نقطة الانطلاق لمرحلة جديدة من مراحل تطور الدولة الأردنية ونهجها الديمقراطي.(المشاقبة،٢٠١٢ :٩٧).

وقد تم إقرار الميثاق الوطني في مؤتمر وطني عام عقد برئاسة الملك حسين في عام ١٩٩١ لكي يمثل مصالحة وطنية بين الشعب وقواه السياسية وبين الحكم ونظامه على اساس ترسيخ مبادئ الديمقراطية، وليكون الميثاق احد الخطوات العملية في طريق الإصلاح الديمقراطي؛ حيث تشكلت لجنة ملكية لصياغة هذا الميثاق الوطني تكونت من العديد من الشخصيات الأردنية التي تمثل جميع الاطياف السياسية والاجتماعية بالإضافة للمفكرين ورجال القانون والإعلاميين ورائدات الحركات النسوية وممثلي المجتمع المدني والجمعيات الاجتماعية.(الدباس،١٩٩٤،ص:٦٤)

من ثم حل مجلس النواب الحادي عشر في١٩٩٣/٨/٤ وجرت الانتخابات ١٩٩٣/١١/٨ لقانون الانتخابات المؤقت رقم (١٥)لسنة ١٩٩٣ وتعديله الذي صدر في ١٩٩٣/٨/١٧والذي نص على ان يكون لكل مواطن صوت واحد ولمرشح واحد بدلا من القانون السابق رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ الذي كان يتيح للناخب ان ينتخب عددا من المرشحين مساويا لعدد النواب المخصصين لدائرته وقد جرت العملية الانتخابية في الموعد المحدد بكل نزاهه وحيادية ودون تدخل من الحكومة لأي جهة كانت وقد جرت انتخابات هدا المجلس في ظل مشاركة العمل الحزبي الذي أرسى أركانه الدستور وقانون الأحزاب رقم (٢٣) لسنة١٩٩٢.

ثـم صــدرت الإرادة الملكيــة الـسامية بحــل مجلــس النــواب الثــاني عــشر فــي ١٩٩٧/٩/١وصدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب الثالث عشر في ١٩٩٧/١١/٤ وفقاً لقانون الانتخاب المؤقت رقم(٢٤)الذي صدر في ١٩٩٧/٥/١٥ والذي تم بموجبه إجراء تعديل على النظام الانتخابي الملحق بالقانون الأصلي والخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية كما تضمن تعديلا على المادة (٣٩) فإناط صلاحية تمديد الاقتراع إلى رئيس اللجنة المركزية إضافة إلى تعديل المادة (٤٦) والتي تتعلق بتصويت الأمي ووفق الدستور صــدرت الإرادة الملكيــة الـسامية بحــل مجلــس النــواب الثالــث عــشر فــي ١٦ حزيــران ٢٠٠١.(اللوزي،٢٠١٢ :٢٤)

فقد صدر القانون رقم(٣٤لسنة ٢٠٠١) ٢٠٠١/٧/١٩ وكان من أهم التعديلات هذه القانون :

١- أبقى القانون على منع أفراد القوات المسلحة من حق الانتخاب وحرم بعض الموظفين الحكوميين من حق الترشيح حيث اشترط المشرع الأردني على الأفراد الذين يرغبون بالترشيح لعضوية مجلس النواب من موظفي الدولة والوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة وبعض الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة بالاستقالة من وظائفهم قبل الموعد المحدد للانتخابات.(الزعبي ، ٢٠٠٨: ٧٩-٨٠)

٢- حددت المادة(٣) الفقرة (ج) من القانون ذاته مجموعه من الموانع التي تمنع الأشخاص من ممارسة حق الانتخاب، وحددت المادة (٨) من القانون نفسه مجموعة من الشروط والقيود المتعلقة بالترشيح كما قسمت المادة (٥٣) المملكة الأردنية الهاشمية إلى (٤٥) دائرة انتخابيه ورفع مقاعد مجلس النواب من (٨٠) إلى (١٠٤). (الزعبي ، ٢٠٠٨: ٧٩-٨٠)

وفي عام ٢٠٠٣صدر الانتخاب العام وهو القانون المعدل لقانون الانتخابات لمجلس النواب الأردني وهو عبارة عن تعديل للقانون رقم (٣٤) الصادر عام ٢٠٠١، وكان من ابرز التعديلات التي تضمنها هذا القانون هو تعديل المادة (٤٥) من قانون ٢٠٠١؛ حيث تم إضافة فقرات جديدة للمادة (٤٥)تتعلق بمشاركة المرأة الأردنية في عملية التنمية السياسية؛ حيث خصص للمرأة الكوتا النسائية لضمان وصولها للبرلمان، وأصبح مجلس النواب يتكون من (١١٠) أعضاء منتخبين؛ حيث تم زيادة عدد المقاعد النيابية من (٨٠) الى (١٠٤)مقعد بقرار حكــومي صــدر فــي عــام ٢٠٠١ وأضــيف إليهــا ســتة مقاعــد عــام ٢٠٠٣ خصــصت للنساء.(الزعبي،٢٠٠٨،ص:٨٠).

وبعد غياب للحياة النيابية لأكثر من عامين جاءت انتخابات مجلس النواب الرابع عشر٢٠٠٣ لتكتسب أهمية خاصة ؛ حيث انها جاءت في ظل مناخات سياسية محلية وعربية وإقليمية استثنائية هذه أول انتخابات تجري في عهد الملك عبد الله الثاني وقد بلغت نسبة الاقتراع ٨٥.٩% وهي نسبة اقتراع لا بأس بها إذا ما أخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي سبقتها ورافقتها وأحاطت بها .(اللوزي، ٢٠١٢: ٢٥)

ثم جاء مجلس النواب رقم (١٥) للعام ٢٠٠٧ ليتمم مسيرة الحياة النيابية ثم اجريت الانتخابات النيابية في العام ٢٠١٠ حيث تم انتخاب النواب رقم (١٦) بعضوية ١٢٠نائبا ونائبة يمثلون جميع اطياف ومحافظات المجتمع .(اللوزي،٢٠١٢،ص:٢٥)

ثم جرت انتخابات (التاسع من تشرين ثاني ٢٠١٠)، وقد أفرزت مجلسا نيابيا لا يختلف كثير عن المجالس السابقة منذ ١٩٩٣، وهو المجلس المكون من (١٢٠) نائباً تم انتخابهم وفق قانون الانتخابات القائم على أساس الصوت الواحد أي ان يعطي الناخب صوته لمرشح واحد في دائرتـــه الانتخابيـــة المـــسجل فيهـــا مـــسبقا، وغالبـــا حـــسب مكـــان ســـكنه الـــدائم. (الخلايلة،٢٠١٢،ص:٥٢)

وفي عام ٢٠١٣ تم اجراء انتخابات المجلس السابع عشر وفيه تم إنشاء الهيئة المستقلة للانتخابات وتم تعديل قانون الانتخابات بحيث اصبح للناخب صوتين صوت محافظة وصوت وطن وتم زيادة أعضاء مجلس النواب إلى(١٥٠) نائبا وهو قائم إلى يومنا هذا.

وقد جاء طرح مفهوم التنمية السياسية في الأردن عام ٢٠٠٣لإحداث نقلة نوعية في الإصلاح السياسي والديمقراطي من خلال تعديل القوانين والتشريعات الناظمة للحياة العامة والسياسية وتشجيع مبدأ الحوار البناء وقبول طروحات الرأي الاخر وتوضيح وتقديم المصالح الوطنية على المصالح الفردية، حيث ظهر ذلك واضحا في كتاب التكليف الذي بعث به الملك عبد الله الثاني إلى رئيس الوزراء فيصل الفايز في ٢٠٠٣/١٠/٢٢ والذي أكد فيه الملك أهمية التنمية السياسية بقوله: نريد هذا التغيير الحكومي لنحقق أولوياتنا دون تردد أو وجل ودون تأخير وعلى رأس هذه الأولويات تأتي التنمية السياسة لأبعادها التي يشارك فيها كافة قطاعات المجتمع وقواه السياسية حيث النزاها والمسالة والشفافية وسيادة القانون والعدالة والمساواة والمشاركة فعالة وحقيقة للمرأة الأردنية والشباب الأردني ".(الشناق وآخرون،٢٠٠٦،ص:٦٥-٦٦).

وأنشئت هيئة مكافحة الفساد تحت قانون رقم٦٢لسنة ٢٠٠٦، وينص القانون على ارتباط هيئة مكافحة الفساد برئيس الوزراء وتتكون الهيئة من رئيس وست أعضاء هدفها وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة لمكافحة الفساد والوقاية منه، والكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله بما في ذالك الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية إذا شكلت اعتداء على حقوق الغير وحفاظا على المال العام وتوفير مبدأ المساواة، وتكافئ الفرص، ومكافحة اغتيال الشخصية.(المشاقبة ،٢٠١٢،ص:١٠٧).

وفي العام ٢٠٠٧ صدر قانون الأحزاب السياسية (٢٠٠٧) الذي يمكن عده قانونا معدلا لقانون الأحزاب السياسية لعام (١٩٩٢)، حيث تم تعديل وإضافة بعض المواد والفقرات على قانون الأحزاب السابق ومن بين اهم التعديلات التي جاءت في القانون:

١- أشارت المادة (٥) فقرة (أ) بان لا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن خمسمائة عضو على ان لايكون مقر إقامتهم المعتاد في خمسة محافظات على الأقل بينما كان عدد الأعضاء المؤسسين في قانون (١٩٩٢) خمسين عضوا مؤسسا.

٢- أكدت المادة (٢٠) فقرة (أ) على ان لا يجوز التعرض للمواطن او مساءل المساس بحقوقه الدستورية بسبب انتمائه الحزبي.

٣- نصت المادة (٢٧) من القانون (على كل حزب قائم تصويب أوضاعه وفقآ لأحكام هذا القانون خلال مدة لاتزيد على سنة اعتبارا من تاريخ هذا القانون وإذا لم يتم تصويب أوضاعها خلال هذه المدة يعد الحزب منحلا حكما).(قانون الأحزاب، ٢٠٠٧)

وفي عام ٢٠١١ جاءت مبادرة الملك عبدالله الثاني التي أعلنها في نيسان ٢٠١١ بتشكيل لجنة ملكية برئاسة احمد اللوزي تكلف بمراجعة نصوص الدستور الأردني تجسيدا للتوجهات الملكية، وإيمانها بان روح التجديد والتقدم هي التي تحكم المجتمع من اجل وضع رؤى حكيمة لمستقبل الأردن المنشود في القوة والازدهار وخاصة حين وجد الملك الفجوة بين النخب السياسية وعموم المجتمع بمكوناته المتعددة، قد باء بالاتساع وزادت مستويات التناقض وحالات عدم الثقة بين الطرفين، وقد صادق الملك على التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ بعد إقرارها من مجلس النواب والأعيان في ضوء هذه التعديلات فقد تم الإعلان عن إقرار وتشكيل المحكمة الدستورية والهيئة المقرة للانتخابات وحل مجلس النواب الأردني وتعديل قانون الانتخابات لسنة ٢٠١٢ وكدلك حل مجلس النواب السادس عشر، والإعلان عن موعد إجراء الانتخابات النيابية في بداية عام ٢٠١٣.(حياصات، ٢٠١٣: ٦١)

ان الإصلاحات السياسية التي شهدتها المملكة الأردنية الهاشمية بعد عام ٢٠١١ تشير إلى قدرة النظام السياسي الأردني عن الاستجابة بفاعلية للحراك الشعبي ويعكس شرعية النظام وقدرته على الاستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية. (حياصات،٢٠١٣،ص:٦١-٦٢)

المطلب الثاني

آليات وأدوات ومعوقات الإصلاح السياسي في الأردن

ان الإصلاح السياسي والديمقراطي عملية تتضافر جهود المجتمع والدولة ليكون الأردن الديمقراطي وإبراز دورها إقليميا ودوليا وهذا يتطلب ان تتعاون كافة الجهود وخصوصا دور الحكومة التي تقوم بتنفيذ عملية الإصلاح، وتحتاج دستور يلائم عملية الإصلاح وبرلمان قوي يقوم بتشريع القوانين المساندة لعملية الإصلاح ومؤسسات مجتمع مدني ودورها المهم في تعزيز الديمقراطية وخلق ثقافة الديمقراطية ثم معوقات الإصلاح السياسي في الأردن، وسيتم تناول هذه المواضيع في المحاور التالية:

أولا : آليات الإصلاح السياسي

يمكن تقسيم هذا المحور إلى اجزاء:

١) دور الحكومة في الإصلاح السياسي في الأردن

نصت الفقرة (١)من المادة ٤٥على دور الحكومة في الاصلاح السياسي بقولها "يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي قانون الى أي شخص أو هيبة أخرى" ويبدو ان نص هذه الفقرة جاء عاما ؛ اذ أعطيت أمور التفصيلات من خلال وضع نظام أو أنظمة يضعها مجلس الوزراء ويصادق عليها الملك لتحكم أعمال السلطة التنفيذية وهذا ما ورد في الفقرة الثانية من تلك المادة والحقيقة ان مجلس الوزراء يستمد اختصاصه من خلال واقع الوظيفة التنفيذية حيث ان عملية تنفيذ القوانين هي من صلب اختصاصه واذا جئنا إلى تعريف الحكومة فهي "الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في الدولة التي تقوم بكافة الأعمال التنفيذية للقوانين والأنظمة بالإضافة إلى كافة أعمال الإدارة في المؤسسات العامة للدولة بمعنى أنها صاحبة الولاية العامة".

ويمكن تلخيص تلك الاختصاصات بالاتي :(المشاقبة، ٢٠١٢: ٦٥-٦٦).

أ. القيام بأعمال الإدارة العليا بالدولة وكافة المؤسسات العامة.

ب. تقرير وتنفيذ السياسة العامة للدولة في المجالين الداخلي والخارجي وممارسة كافة الاختصاصات لذاك.

ج. الإشراف والرقابة على جميع اعمال الدولة في ظل السياسة العامة المقررة.

د. إسداء المشورة والنصح وتحمل المسؤولية عن الملك أمام مجلس الأمة .

ه. تسيير المرافق العامة بناء على الدستور والقوانين والأنظمة المعمول بها بالمملكة.

و. القيام بمهمة التنفيذ للدستور والتشريعات والأنظمة بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية وغيرها من عقود التزمت بها الحكومة.

ز. اقتراح مشروعات القوانين والأنظمة في كل ما يتعلق بالصالح العام .

ح. تعيين وعزل الموظفين حسب الأنظمة المعمول بها .

ط. إعداد الميزانية العامة للدولة.

ي. تنظيم الأمور الاقتصادية في الدولة وتنظيم مشاريع وخطط تنموية لرفع الاقتصاد الوطني.

ما ان تقلد الملك عبد الله الثاني الحكم يوم ١٩٩٩/٢/٧ حتى بدأت مسيرة أخرى من بناء المؤسسات وتدعيم الحكم في إطار الديمقراطية وما الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياسية، وشعار الأردن أولا، وكلنا الأردن، وصناديق التنمية المختلفة وبعد ذلك الأجندة الوطنية إلا وسائل لتحقيق الهدف المنشود، وكانت انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر اول انتخابات تشريعية شهدها الأردن خلال العهد الجديد، علما ان المجلس غاب عن الساحة السياسية قرابة سنتين بسبب الأوضاع الإقليمية المتدهورة التي لايمكن للأردن ان يتفادى تأثيراتها المباشرة .

٢) آليات الدستور الأردني في الإصلاح السياسي

يعتبر الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ هو الدستور المعدل لدستور عام ١٩٤٧ وقد جاء بمبدأ جديدة نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها البلاد وتتمثل هذه الظروف بقرار الوحدة بين الضفتين التي لها الدور الاكبر في عملية إصدار هذا الدستور المعدل وفي ما يلي أهم خصائص الدستور :(العناقرة، ٢٠١٠: ١-٢)

أ. الشعب الأردني جزء من الأمة العربية: بالنظر إلى نص المادة الأولى من الدستور فقد أكدت ان "المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عنشيْ منه والشعب الأردني جزء من الأمة العربية"

ب. الأخذ بمبدأ السيادة الأمة: نصت المادة (٢٤) من الدستور على ان "الأمة مصدر السلطات، وتمارس سلطتها على الوجه المبين في هذا الدستور"

ج. الأخذ بالنظام الملكي الوراثي والنظام النيابي (البرلماني) اذ أن دستور صدر ١٩٥٢ على أساس ان النظام السياسي الأردني هو نظام ملكي وان الملكية وراثية.

د. الأخذ بنظام المجلسين في تكوين السلطة التشريعية: قام الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ بالأخذ بنظام المجلسين في السلطة التشريعية حيث نصت المادة (٦٢)من الدستور على ان يتألف مجلس الأمة من مجلسين هما :مجلس الأعيان ومجلس النواب.

ه. الفصل المرن بين السلطات: جاء الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث حيث انيطت السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وانيطت السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك والسلطة القضائية سلطة مستقلة.

ويتضمن الفصل الثاني من الدستور في المواد من رقم (٥) الى رقم (٢٣) تحت عنوان حقوق الأردنيين وواجباتهم وقائمة واسعة من الحريات الشخصية المكفولة من جانب الحكومة كما تكفل الحكومة في حدود معينة تكافؤ الفرص من خلال العمل والتعليم لجميع الأردنيين وتشمل الحريات الشخصية والتحرر من التمييز القائم على أساس العرق والدين او اللغة والتحرر من التوقيف او الحبس والإقامة الجبرية والعمل القسري والنفي ومصادرة الملكية من دون اجراء قانوني صحيح، وحرية العبادة، و الصحافة، والرأي، والاجتماع السلمي المكفولة في حدود القانون بشرط ان تكون أهدفها وغايتها قانونية تم تعديل الدستور ١٩٥٢م في الأعوام ١٩٧٤، ١٩٧٦، ١٩٨٤ .(الدستور الأردني ١٩٥٢م وتعديلاته) .

لذا جاء الملك عبدالله الثاني التي أعلنها في نيسان ٢٠١١ بتشكيل لجنة ملكية برئاسة احمد اللوزي تكلف بمراجعة نصوص الدستور الأردني .

وقد صادق الملك على التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١١ بعد إقرارها من مجلسي الأعيان والنواب على النحو الآتي(الخلايلة، ٢٠١٢: ٥٤-٥٦) :

المادة (١) :تعدل المادة (٦) من الدستور الأردني على النحو التالي :

أولا :بإضافة الفقرة (٢) إليها بالنص التالي بإعادة ترقيم الفقرة (٢) الواردة فيها لتصبح الفقرة (٣) منها:

٢. الدفاع عن الوطن وارضه ووحدة شعبه والحفاظ على السلم الاجتماعي واجب مقدس على كل اردني .

ثانيا: بإضافة الفقرتين (٤)و(٥) إليها بالنصين التاليين:

٤.الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ويحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها.

٥. يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء وذوي الاعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال.

المادة (٢) : تعدل المادة (٧) من الدستور باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) وإضافة الفقرة (٢) اليها بالنص التالي :

٢.كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة او حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون .

المادة (٣): يلغى نص المادة (٨) من الدستور ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٨) وتنص على ما يلي:

١.لايجوز ان يقبض على احد أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته وفق أحكام القانون .

٢. كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولايجوز تعذيبه بأي شكل من الأشكال أو إيذاؤه بدنيا أو معنويا كما لا يجوز حجزه في غير الأماكن التي تجيزها القوانين وكل قول يصدر عن أي شخص تحت وطأة أي تعذيب أو إيذاء أو تهديد لا يتعد به.

٣) دور البرلمان في الإصلاح السياسي في الأردن

يكتسب دور البرلمان الأردني في عملية الإصلاح أهمية خاصة لما له من دور كبير في عملية الإصلاح السياسي من خلال مهمته في التشريع والرقابة حيث حدد الدستور الأردني لعام ٢٠١١ مهام السلطة التشريعية في مجال الرقابة من خلال نص المادة (٢٥) والتي أشارت إلى ان السلطة التشريعية تناط بمجلس الأمة والملك، وللمجلس الحق في إصدار التشريعات والقوانين والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.(الخرابشة،٢٠٠٦: ١-٢).

وتقوم المؤسسة البرلمانية بإرساء وتهيئة الأرض القانونية والشرعية لمجموعة من الإصلاحات السياسية التي يمكن إدخالها على النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال الدور الرئيسي للمؤسسة البرلمانية، وهو الدور التشريعي حيث تستطيع المؤسسة البرلمانية من خلال سن مجموعة الحزم القانونية التي تؤدي إذا ما طبقت إلى تحقيق إصلاحات سياسية مثل القوانين التي تنص على المساواة القانونية والسياسية بين جميع فئات المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم وفروقاتهم العرقية أو اللغوية أو الدينية بالإضافة إلى التشريعات التي تفرض احترام الرأي والتعبير وحرية التجمع والتنظيم السياسي والثقافي والحزبي كما يمكن لها في هذا المجال ان تضع التشريعات التي تحمي حقوق الإنسان وتعمق احترامها في النظام السياسي من قبل الهيئات الحكومية كل هذه المعطيات تعتبر من ابرز المقومات السياسية لتحقيق التنمية السياسية في المجتمعات النامية.(الصاوي،٢٠٠٣،ص:٨).

وفي الأردن فقد تزايدت مطالبات النواب بإجراء عملية الإصلاح لمجلس النواب وان يبدأ المجلس بنفسه ويقدم نموذجا لما يجب ان يكون عليه حال الإصلاح في الدولة والمجتمع وفيي هذا الموضوع يقول النائب بسام حدادين : "ان الديمقراطية والتحديث والشفافية والمساءلة والنزاهة عناوين يجب على مجلس النواب التصدي لها في إطار خطة الإصلاح وتطوير البيت الداخلي بما يحقق نقلة نوعية على أسس وقواعد وإدارة العملية البرلمانية لتغدو أكثر ديمقراطية وتعمل بمؤسسية وشفافية عالية.(البطاينة، ٢٠١٢: ٦٩)

وإصلاح العمل البرلماني وتطويره وديمقراطية ليس شأنا نيابيا خاصا بالمعنى السياسي، انه شان عام يتطلب دعما وإسنادا من كل قوى الإصلاح والديمقراطية لان ذلك ينعكس إيجابا على علاقة المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع مجلس النواب، وهيئتها ولجانه المختصة وليس من مصلحة احد في المجتمع والدولة ان

يظل مجلس النواب قلعة مغلقة بدل ان يكون بيت الشعب وغرفة زجاجية شفافة يشاهد الجمهور كلشيْ على حقيقته.(البطاينة ،٢٠١٢،ص:٦٩-٧٠)

٤) دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي في الأردن

لقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي انطلاقة مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي بحيث ساهم في تطوير المجتمع المدني بشكل كبير جدا وأصبح له دور فاعل ومؤثر في صناعة القرار .(البطاينة ،٢٠١٢: ٧٠)

تعتبر التنشئة السياسية جزءا هاما من تنشئة مجتمعية كون الفرد يكتسب القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع والتي بمجلها تؤثر على درجة ثقافته وتفاعله مع غيره من الأفراد والجماعات التنظيمية المختلفة وبما ان التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من اجل تفعيل دوره في المجتمع لذا ينبغي ان تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتحمل المسؤولية كغيرها من وسائل التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية وذلك بكافة الوسائل والأدوات التي تملكها داخل إطار المجتمع على اعتبار انها حلقة وصل أساسية بين الفرد والدولة .(المقداد،٢٠١٢: ٥-١٥)

تسهم مؤسسات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في حركة الإصلاح السياسي في الأردن وهذه المؤسسات تضم منظمات وحركات اجتماعية وجمعيات ثقافية غير حكومية كالنقابات والاتحادات والجمعيات تعبر عن آراء الأفراد والجماعات في المجتمع وتساعدهم في اكتساب ثقافة ومعرفة بحقوقهم وواجباتهم كما ان هذه المؤسسات يكفل وجودها الدستور الأردني؛ اذ أنها تلعب دورا بارزا في الحراك الاجتماعي والسياسي لكونها تنبثق عن اتجاهات متعددة ولديها برامج متنوعة تساعد في التغيير والتحديث في شتى المجالات التي تهم المجتمع الأردني كما انها تسهم في توفير فرص طرح الآراء والتعبير عن تطلعات الأفراد وهي بالتالي مؤسسات تعليمية تدريبية تعزز أدبيات المشاركة الفعالة وتفتح أفق الحوار من خلال ما تقدمه من دراسات وعقدها مؤتمرات وندوات ومحاضرات ومقالات وهي متزايدة ومنتشرة في كافة أنحاء المملكة ويتضح دورها في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي بما يلي :(حمزة وآخرون،٢٠٠٣: ١١٩)

أ. نقل تجارب الآخرين في العالم في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح الاجتماعي.

ب. تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان والديمقراطية واستخدم وسائل لتعليم الفرد بحقوقه وواجباته.

ج. السعي نحو التأثير على صناع القرار لاتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات اللأزمة عن طريق المشاركة في الحوار.

ثانيا: معوقات الإصلاح السياسي في الأردن

١-المعوقات السياسية

تشهد الساحة المحلية حشدا كما في عام ٢٠١١ ويعزى ذلك أيضا لحالة التماسك والتوحد التي ظهرت بين القوى المعارضة كما شكَّل الربيع العربي وتداعياته وانعكاساته عامل ضغط على النظام السياسي لتقديم تنازلات في قانون الانتخابات وتشكيل الحكومة وقد شكَّل عام ٢٠١٢ بداية الانقلاب الخريفي لغير صالح الحركة السياسية في الأردن ومثل كذلك انتهاء حالة التوازن في الشارع.(الخرابشة،٢٠٠٦: ٢-٣)

وتنقسم معوقات الإصلاح السياسي إلى معوقات خارجية تتمثل في : (الشناق،٢٠١٤: ١٨-٢٠)

أ. تحالف دولي وإقليمي لإفشال المشروع الديمقراطي والربيع العربي ولكل طرف أسبابه.

ب. المشهد الدموي الذي وصلت اليه الثورات في سوريا وليبيا الأمر الذي جعل شرائح واسعة من الناس تتحدث عن نموذج سلبي.

ج. تعثر المشروع الديمقراطي في مصر وتبعات الانقلاب على المسار الديمقراطي الذي حصل ولا يقل تأثير الانقلاب عما جرى في سوريا وليبيا.

وهناك معوقات داخلية تتحمل المؤسسة التنفيذية جزءاً منها مثل: (الشناق،٢٠١٤: ١٩-٢٠)

أ. نجاح سياسة الاحتواء في امتصاص الصدمة الأولى، وعدم دفع الناس باتجاه المتصادمة.

ب. دور الإعلام الرسمي وضعف الإعلام الخاص والحزبي في تقديم وجهة نظر مغايرة .

ج. قدرة النظام في تسويق خيارين لا ثالث لهما إحداهما بقاء الوضع كما هو مع حفظ الأمن والآخر حصول الديمقراطية والحرية .

د. استمرار الأجهزة الأمنية بوصفها اللاعب الرئيسي وتحكمها برسم الخارطة السياسية ومستقبلها.

ومعوقات تتحمل القوى الحزبية والحركية مسؤوليتها مثل: (الشناق،٢٠١٤: ١٩-٢٠)

١. عجز القوى السياسية عن تقديم رؤيا محدد للإصلاح تمثل حد التوافق بما يشمل الأحزاب التي من خارج إطار أحزاب المعارضة وانعدام الثقة بين أحزاب المعارضة والوسط.
٢. عدم قدرة القوى السياسة على توسيع المشاركة في الأنشطة المطالبة في الإصلاح خارج إطار الحركات والمعارضة والنقابات وتغييب القوى الوسطية والمجتمعية حيث لم يتم الاتفاق على حد أدنى من الإصلاح.
٣. ضعف الثقة بين مكونات أحزاب المعارضة داخل الغرف المغلقة.
٤. عجز القوى السياسية عن تقديم خطاب وطني أردني جامع ومطمئن لشرائح المجتمع الأردني المختلفة كأبناء البادية والمخيمات.

تواجه عملية الإصلاح والتنمية السياسية عدة تحديات :

١. موروث سياسي حزبي تقليد تجاوز التغيرات بأغلب طرحاته وأساليب عمله.
٢. تركيز من منظمات المجتمع المدني على المعارضة السياسية وإهمال دورها في المعارضة الحقوقية وإضعافها.
٣. ثقافة ترفض مشاركة الرأي الآخر وتعتمد مناهج الإقصاء والتهميش
٤. حالة شعبية محيطة بسب تعثر التجارب الحزبي وغياب الدور الفعلي للأحزاب.
٥. ضعف مساهمة مجلس الأمة في تنمية الحياة السياسية .
٦. عدم إتاحة الفرصة والدعم للتيارات السياسية الواقعية الوطنية والمستقلة.
٧. استمرار التعامل المؤقت النفعي(البرجماتي) والمرحلي مع الديمقراطية.

٢-المعوقات الاجتماعية

ان ظاهرة العشيرة والقبيلة في مجتمعنا العربي عموما هي من إحدى الظواهر الأساسية التي يتكون منها المجتمع إن لم نقل انها الظاهرة الأكثر حضوراً التي تشكل البنية الاجتماعية والذهنية للمواطن العربي فمجتمعنا ومعظم ما نراه من ممارسات في نطاق مجتمعنا العربي

يشير ويؤكد على دور العشيرة في إنتاجها بالرغم من التحولات الكبيرة التي تمت في بنية هذه المستويات كافة.(الرواشدة،٢٠١٠: ١-٢)

شهد دور العشائر تحولا في عملية الانتخابية منذ "الانفتاح السياسي" في الأردن والذي تم خلال إجراء أكثر من انتخابات نيابية منذ عام ١٩٨٩، إذ أصبح تنظيم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني قانونيا في عام ١٩٩٢ كما بدت انتخابات ١٩٨٩ تشير إلى محدودية الدور السياسي للعشائر، وفي عام ١٩٩٣ تبنى الأردن قانون الصوت الواحد في الانتخابات خلافا لقانون الانتخابات السابق الذي اعتمد نظام القوائم الانتخابية، حيث كان من شأن القانون الجديد قلب الوزن الانتخابي الإجمالي لكل عشيرة، إذ اخذ بعض المرشحين العشائريين بالفوز بمقاعد في البرلمان ببساطة من خلال تصويت أفراد عشيرتهم لهم كما تمكنت بعض العشائر من الفوز بأكثر من مقعد لمرشحيها، وقد حدا الوضع ببعض المحللين ان يستنتجوا بان دور منظمات المجتمع المحلي قد قوض لصالح العشائر بسبب دورها السياسي حديث النشأة وحيث كان دور العشائر قد رسم تشكيلة مجلس النواب بالغ الأثر على ما يعتقد الأردنيون فيما يتعلق بثقتهم في مجلس النواب وكفاءته، حيث يرى ما يقرب عن ثلثي الأردنيين بان الدور المركزي للبرلمان في التشريع والمساءلة قد ضعف بسعي النواب للحصول على خدمات حكومية لأنفسهم وأقربائهم وأصدقائهم وبهذه الطريقة أطاح الاعتقاد بان النواب يعملون للحصول على خدمات لأفراد عشيرتهم بسمعة مجلس النواب بين الأردنيين؛ اذ ينظر إلى نظام توزيع الخدمات على انه نظام قصري لا شمولي، وسيحتل موضوع تحري أسباب هذه الاعتقادات ومدى صحتها جانباً رئيسيا في هذه الدراسة. (مركز الدراسات الإستراتيجية ،٢٠١٢: ١-٢)

بالإضافة إلى طبيعة المجتمع الأردني العشائري التي تساهم بشكل كبير في اعتماد المرشحين على القاعدة الاجتماعية والعشائرية للوصول إلى البرلمان فقد ساهم قانون الانتخابات الحالي باعتماد الصوت الواحد في تعزيز "الخيار العشائري" كأبرز الطرق التي يسلكها المرشحون للوصول إلى مقعد مجلس النواب.

وكان قانون الانتخابات السابق الذي يقوم على مبدأ تعدد الأصوات حيث خاضت خلاله القوى السياسية والمرشحون انتخابات عام ١٩٨٩ الذي يسمح للناخب بعدد أصوات مساوي لعدد مقاعد دائرته بحيث يستطيع الموازنة بين الاعتبارات السياسية والعشائرية ويعطي بذلك فرصة للقوى السياسية للتنافس بشكل أفضل مما يساعد على حضور عشائري في الانتخابات واعتماد قانون الصوت الواحد والتقسيم الانتخابي الذي اعتمد على تقسيم الجغرافي وليس على

الكثافة السكانية. أما مبدأ الصوت الواحد فيلزم الناخب بصوت واحد وفي المدن والمناطق التي يغلب عليها الطابع العشائري فإن الاعتبارات السياسية تتضاءل أمام اعتبار الاختيار والتنافس العشائري ليصبح التنافس بالدرجة الأساسية ميزان قوى بين العشائر الموجودة في الدائرة الانتخابية والمرشح الذي يمتلك فرص نجاح اكبر هو الذي يمتلك قاعدة عشائرية اكبر او يحظى بإجماع عشيرته او ينتمي الى تحالف عشائري ولا تختلف عملية فرز المرشحين في هذه المناطق كثيراً عما سبق حيث تغلب الاعتبارات الشخصية والداخلية في كل عشيرة على اختيار المرشح او التنافس بين المرشحين.(ابور رمان، ٢٠١٢: ٢-٣

وتغلب هذه المقاربة في الحضور العشائري بالانتخابات الحالية في المدن ذات الأغلبية الأردنية الساحقة التي ترتبط بشكل كبير بالانتماءات العشائرية والقبلية بحيث يتركز تصويت اغلب الناخبين وفقاً للاعتبارات العشائرية والقبلية وليس الاعتبارات السياسية أو الإيديولوجية أو الحزبية وابرز هذه المدن السلط والكرك والطفيلة ومعان والرمثا والمناطق والدوائر الانتخابية التي تتمركز فيها العشائر الأردنية في المدن الأخرى مثل العاصمة عمان واربد والزرقاء التي يقطنها مختلف شرائح المجتمع الأردني .(ابورمان ،٢٠١٢،ص:٣-٢)

المبحث الثالث

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن

هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن اعتمدت عليها منهجية الإصلاح والتحديث والتنمية السياسية والتي تساعد على تهيئة البيئة الملائمة للإصلاح السياسي ويعتبر الأردن من الدول التي تأثرت إلى حدا ما بالظروف الإقليمية والداخلية على المستوى المحلي والعربي والدولي وفي سياق هذا البحث سوف نحاول التركيز على دور وطبيعة ونقاط التنافر والترابط بينهما بهدف الوصول إلى حقيقة المسببات المعوقة لعملية الإصلاح السياسي الداخلية والخارجية، وسنتناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول:العوامل الداخلية .

المطلب الثاني :العوامل الخارجية .

المطلب الأول

العوامل الداخلية

يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على عملية الإصلاح السياسي داخل الأردن والتحديات التي تواجهه التي تعيق عملية الإصلاح السياسي ومنها ضعف الأحزاب، والتنشئة السياسية والحراكات التي شهدها الأردن، وفيما يلي أهم العوامل:

١) ضعف الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية بمحتواها الجماهيري المنظم ظاهرة حديثة تعود جذورها إلى أواخر القرن التاسع عشر، وهي تعد في بعض البلدان همزة وصل بين البيئة وصانع القرار وتعرف في علم السياسة على انها :"مجموعة من الناس هدفهم الوصول إلى السلطة أو التأثير على صاحب القرار أو الحفاظ على السلطة، ويشترك أعضاء الحزب بنفس الأفكار دون الاشتراك بنفس الوظائف، والحزب السياسي عادة يخلق نوعا من الإدراك والوعي من خلال الأفكار التي يتبناها". والأحزاب السياسية ضرورة مهمة لترسيخ الديمقراطية ومن أهم مقوماتها انها تكرس وترسخ التعددية السياسية في أي بلد، حيث تلعب دوراً مهماً في التنمية السياسية والنيابية وكسب ثقة الرأي العام بطرح برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(بطاينة ،٢٠٠٩ : ٧٧)

أن البحث في قانون الأحزاب يشكل مدخلا هاما لعملية الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن مع انه من غير الممكن الحديث عن أي تطوير للحياة السياسية بمعزل عن قانون عصري للأحزاب السياسية إلى جانب قوانين وتشريعات ديمقراطية وعصرية للانتخابات والصحافة والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني المختلف لا شك أن هناك أسبابا كثيرة منها (الذاتي، والموضوعي)، ولازمت الحياة الحزبية في الأردن وضعف تأثير الأحزاب في الموقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة حيث أن الشرط الأساسي لإزالة الأسباب الموضوعية الموقعة لتطور الحياة الحزبية مرتبط بموقف الدولة أساسا من عملية الإصلاح والديمقراطية، فإذا كان الخيار الديمقراطي شكليا فسوف يصبح من الصعب أن ندفع الأمور أكثر إلى الأمام أما إذا أصبح الخيار الديمقراطي جوهريا في الحياة السياسية الأردنية فمن الطبيعي والضروري أن تلاقى الأطراف كافة على مشروع واقعي عقلاني ملموس لتطور الحياة السياسية ديمقراطيا

وتصبح عندئذ كثيرا من الاعتراضات على بعض البنود القانونية هنا وهناك مجرد اعتراضات شكلية ويسهل التعامل معها وتجاوزها.(الشناق، ٢٠٠٦ :٧١) .

أن الإصلاح السياسي يتطلب وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية بجانب ضروري، تكيف الأنظمة السياسية مع المتغيرات الحاصلة رغم المحاولات المتكررة، واللقاءات العديدة والمؤتمرات حول إيجاد وتشجيع الحراك السياسي للأحزاب السياسية الأردنية فيما بينهما، ومع السلطة التنفيذية في سبل تطورها لكي تستطيع ان تقوم بالدور المرتقب منها في المساهمة في التنمية الشاملة كمؤسسات المجتمع المدني على الساحة السياسية، إلا أنها لا تزال ضعيفة ومتشرذمة ويعود سبب الضعف إلى عدة عوامل هي كما يلي: (المقداد، ٢٠٠٦: ١٣٥-١٣٧)

أ. ترتب على العودة الديمقراطية عام ١٩٨٩ وترخيص الأحزاب فتشكلت منها أطياف عديدة وهي أما أحزاب عقائدية عرقية عادت مع انشقاقات المتعددة وإما تنظيمات فدائية عادت للعمل الحزبي وإما أحزاب وسطية جديدة على الساحة الأردنية فتختلف مع ما أسفر في ضمير النخبة من مفهوم ضيق للحزبية وهي تعاني منه الأحزاب العرقية من شخصانية وفئوية أو جهوية فهذه النوعية من الأحزاب السياسية بهذه الألوان السياسية المختلفة لا تستطيع إيجاد حراك سياسي فيما بينهما فكيف تدير حراك سياسي مع الحكومة .

ب. ان غياب المفاهيم الأساسية للديمقراطية هو قاسم مشترك لجميع الأحزاب العقائدية سواء كانت شيوعية أو قومية أو إسلامية ولهذا يجب الإطلاع على الأسس التنظيمية والفكرية التي اعتمدها هذه الأحزاب في حياتها الداخلية(المقداد،٢٠٠٦)

ج. ان الأبرز للعمل الحزبي في الأردن لايكمن بالشرذمة فحسب بل وفي غياب كتل وتيارات رئيسة يمكنها ان تنهي ظاهرة تفرد تيار بعينه لمؤسسات المجتمع المدني ويمكنها ان تؤسس لحياة نيابية نشطة ومؤثرة تنتهي الى تداول السلطة بين أحزاب كبرى في البلاد.

د. ان تمويل الأحزاب السياسية يطرح قضايا حساسة خاصة وان ثمة شكوك في ان هذا الحزب او ذلك يتلقى دعما خارجيا او تمويلا أجنبيا، كما أن ثمة تخوفا في حالة وصول احد الأحزاب الى الحكم ان يحتكر الموارد العامة ويمنع ذلك عن الأحزاب الأقلية او الأحزاب المعارضة كما هو حاصل في بعض الدول العربية، وهذا يستدعي من الدولة

ان تقوم بتدبير الأمور المالية للأحزاب بحيث يتم مساعدتها لتأدية مهامها وتنفيذ أنشطتها.(مصالحة،٢٠٠٦: ٧٢).

وان هناك أسباب تقف وراء عزوف الناس عن الأحزاب السياسية والانخراط بها وفيما يلي بعض هذه الأسباب: (بطاينة،٢٠٠٩: ٩٥)

أ. عدم قدرة الأحزاب القديمة على تلبية آمال وطموحات المواطنين وترجمتها إلى برامج عملية، بالإضافة إلى الخوف الكامن في نفوس المواطنين بسبب تجربة الأحزاب السابقة.

ب. الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الأردن والتي كان لها تأثير مباشر على زيادة شريحة الفقر والبطالة وسوء الأوضاع الاجتماعية.

ج. قلة الوعي والثقافة عند بعض المواطنين لأهمية وضرورة العمل الحزبي المؤسسي لبناء دولة عصرية مؤسسية تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص.

د. كثرة عدد الأحزاب وتشابه أفكارها وبرامجها بسبب فشل كل محاولات الاندماج بينهما بالإضافة إلى كثرة الانشقاقات والاستقالات من الأحزاب لأسباب مختلفة مما جعلها في حالة تشرذم وتفكك وضعف.

ه. لم تضرب الأحزاب المثل الأفضل للعمل الديمقراطي في علاقاتها الداخلية والخارجية الأمر الذي تمثل بتكريس القيادات الحزبية مدة طويلة من الزمن دون تغييرها بوسائل ديمقراطية.

و. معظم الأحزاب كرست وجودها وعملها في العاصمة عمان وبعض مراكز المدن الرئيسية ولم تنتقل إلى القرى والتجمعات السكانية المحيطة بالمدن.

ولذالك فعلى الحكومة ان تتعامل مع الأحزاب باعتبارها مؤسسات وطنية تعبر عن التعددية السياسية في المجتمع الأردني وضرورة أساسية لتنمية الحياة السياسية وتعزيز الديمقراطية وترسيخها لدى المواطنين، وان تعمل على تحسين صورتها وبيان أهميتها ودورها في تحقيق التنمية السياسية في وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية لتحفيز المواطنين على الإقبال والانخراط بها.(بطاينة،٢٠٠٩ ص:٩٤)

٢) الحراكات الشعبية

انطلقت بداية الحراك المطالب بالإصلاح من لواء ذيبان، وهي منطقة محسوبة تاريخياً على جيوب الفقر، وكانت الدوافع اقتصادية كالفقر والبطالة والهجرة إلى المدن وسحب مياه سد الوالة التي كان يعتمد عليها الأهالي في الزراعة وتراجع الاهتمام بالمجال الزراعي وعدم وجود أي منشأة صناعية أدى إلى الهجرة إلى المدن، ودوافع اجتماعية كغياب العدالة وانعدام تكافؤ الفرص، والمساواة الأمر الذي دفع المواطنين إلى المطالبة بحقوقهم بالإضافة إلى تزوير إرادة المواطنين خلال العقد الأخير في الانتخابات البلدية والنيابية لصالح الأطراف المحسوبة على النظام إضافة إلى الربيع العربي الذي يعد حافزاً معنوياً للبدء بالحراك ناهيك عن عامل الفساد ونهب ثروات الوطن .(الشناق،٢٠١٤،ص :١٥).

بدأ الحراك بقوى شبابية بعيداً عن الأحزاب والقوى السياسية المختلفة في ذيبان وفي أول مسيرة في عمان رفضت قوى حزبية ونقابية المشاركة فيها واقتصر الحراك في البداية على الأطراف والمدن الصغيرة واخذ الطابع العشائري مع أحزاب المعارضة وانتقل متأخرا إلى المدن الكبيرة وعلى نطاق محدود وتميز الحراك بالسلمية المطلقة من قيل المعارضة وقوبل بسياسة الاحتواء من قبل السلطة التنفيذية وشاركت رموز كانت محسوبة تاريخياً على المعارضة في حكومة معروف البخيت الثانية ٢٠١٢/٢٠١١ كما شاركت رموز من المعارضة ومارست السلطات السياسية سياسة الأمن الناعم باستثناء حالات معينة حالات معينة كأحداث دوار الداخلية باعتباره رمزا مثل (ميدان التحرير في مصر)، كذالك في سلحوب والمفرق باعتبارها مناطق عشائرية وساحت النخيل التي كان الشباب ينون المبيت فيها، كما ارتفع سقف الشعارات والمطالب السياسية في مطلع ٢٠١٢ نتيجة المعالجة السياسية الفاشلة للحراك التي تمثلت بالرد عن مخرجات لجنة الحوار الوطني وإدارة الظهر والتسويف واستغلال الوقت كما زاد من حدة الحراك آليات تعاطي الجهات الرسمية مع ملفات الفساد وإغلاقها بصورة مهينة تسيء لعقل المواطن الأردني واستخدام الأدوات والآليات نفسها واختيار الأشخاص والبرامج نفسها التي كانت حاضرة قيل الربيع العربي .(الشناق،٢٠١٤: ١٦)

وقد شكل الدافع الاقتصادي المحرك الأكبر لحركة الشارع والعامل الأبرز في رفع سقف الشعارات كما أججت قرارات رفع الدعم عن المحروقات ورفع الأسعار حركة الشارع حقق الحراك بعض المكتسبات كالتعديلات الدستورية التي كانت قبل الربيع العربي خطأً احمر وتأسيس نقابة المعلمين التي كانت المحكمة الدستورية قد افتت بعدم جوازها مرتين كما اسهم الحراك في الحد من التعدي على المال العام .(الشناق،٢٠١٤ :١٦-١٧)

غير ان الحراك السياسي الأردني سبق ذالك عبر الشروع بالعمل السياسي الشعبي منذ منتصف عام ٢٠١٠ عن طريق المسارات الجديدة غير المسبوقة كحراك المتقاعدين العسكريين السياسي، وحراك المعلمين، وحراك العمال في العقبة، ووزارة الزراعة والتي ركزت على مطالب وحقوق عمالية واقتصادية، وتحولا إلى حراك سياسي وحالة انفلات امني المرتبط بالنشاط السياسي، وعلى وجه الخصوص في بعض الجامعات الأردنية بعد ان ترافقت معه بعض التحديات نتيجة عوامل خارجية ومنها : تأثير النشاط السياسي على فرص الاستثمار وتكرار تفجير الغاز المصري وسقوط سوريا في دوامة من العنف والتحولات العميقة والمقلقة في تركيبة الدولة العراقية الأمر الذي زاد من الجهود البشرية والمالية والإدارية للأمن العام في متابعة وحماية المسيرات والتجمعات الشعبية في وسط العاصمة عمان وبعض المحافظات الأخرى، بما يسمح لدوام حالة الأمن الوطني الاجتماعي وهذا ما يسجل للنظام السياسي ممثلاً بالحكومة التي حافظت على دورها في ضمان امن المواطنين.(الخلايلة،٢٠١٢،ص :٥٤)

التنشئة السياسية والاجتماعية في الأردن

تعد التنشئة السياسية جزءاً هاماً من التنشئة المجتمعية كون الفرد يكتسب القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع والتي بمجملها تؤثر على درجة ثقافته وتفاعله مع غيره من الأفراد والجماعات التنظيمية المختلفة. وبما ان التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من اجل تفعيل دوره في المجتمع لذا ينبغي ان تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتحمل المسئولية كغيرها من وسائل التنشئة الاجتماعية من خلال التنشئة السياسية وذلك بكافة الوسائل والأدوات التي تملكها داخل إطار المجتمع على اعتبار انها حلقة وصل أساسية بين الفرد والدولة.(الحسيني،٢٠٠٦: ١-٢).

لقد ساهمت وسائل التنشئة السياسية في الأردن، في تعلم الأفراد القيم السياسية اللأزمة ذات العلاقة المباشرة في متابعة مسيرة البناء الديمقراطي، حيث ساعدت في ربط العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي، وجسدت إدراك الفرد بأن الحراك السياسي حدوده أمن الدولة، واستقراره، والثقة بالقيادة. (الحسيني،٢٠٠٦: ١-٢).

والتنشئة السياسية في الأردن ارتبطت كغيرها مع عملية التنشئة في كثير من الدول العربية، آخذة بعين الاعتبار التأثيرات الدولية والإقليمية، إضافة إلى خصوصية المجتمع بما يحويه من متغيرات لها علاقة بالقيم المادية وغير المادية، وتتمثل القيم المادية بطبيعة نشاط الدولة، وبديمغرافية السكان ونوعهم، إضافة للقيم غير المادية المتمثلة بالقيم الدينية والتراثية،

والعادات والتقاليد، والتماسك الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تساعد مناهج التعليم، سواء في المدرسة أو الجامعة، في خلق مناخ التنشئة في التحول الديمقراطي لكونها أدخلت مساقات متخصصة في تعليم الطلبة الحقوق المدنية والسياسية للفرد، وباتت تركز على أهمية الإصلاح والتحديث التي تتطلع إليها الدولة، كما تسهم وسائل الإعلام الأردني في تكوين ثقافة سياسية عن الأفراد لكونها باتت تسلط الضوء على مناقشة القضايا التي تعزز مسيرة التحول الديمقراطي، مثل: إبراز أهمية التعددية السياسية في الدولة، وإتاحة فرص التعبير عن الرأي للمواطنين، خاصة المتخصصين في مناقشة القضايا ذات العلاقة بمفردات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وخلال استئناف الحياة الديمقراطية، نلاحظ أن كافة المؤسسات الإعلامية الأردنية باتت تعطي حيزاً واضحاً في طرح وجهات النظر، وعقد ندوات الحوار الأكثر جراءة، مقارنة عما كانت عليه قبل عام ١٩٨٩م. مثل: البرامج الإذاعية والتلفزيونية التالية: برنامج بصراحة، والبث المباشر، ونقطة حوار، وبرلمان الشباب، وغيرها، وتخصيص مواقع إلكترونية يحاور، من خلالها، المواطن جهات صنع القرار المختلفة ومراكزه. (المقداد، ٢٠٠٦، ص: ١٣٦-١٣٧)

ضعف القاعدة الجماهيرية وتشمل: (الشناق وآخرون ، ٢٠٠٦: ٧٢)

أ- عزوف المواطنين عن الانتساب للاحزاب السياسية .

ب- الغوص والتعثر وضعف الالتزام التنظيمي والفكري بالحياة السياسية والعامة.

ج- تركز القواعد الحزبية والقيادات في العاصمة والمدن الرئيسية .

قصور الثقافة السياسية الذي هو ناتج عن عدم تفعيل وسائل التنشئة السياسة المختلفة.

المطلب الثاني

العوامل الخارجية

وفي سياق هذا المطلب سوف نركز على دور هذه العوامل وطبيعتها وابرز التغيرات التي شهدها العالم في العقديين الماضيين، والتي أثرت على الديمقراطية والإصلاح السياسي في الأردن مايلي:

١) ثورات الربيع العربي

ان الربيع العربي وصل إلى الأردن كغيره من الدول العربية وقد انطلقت أولى الاحتجاجات في مطلع ٢٠١١، ويصنف الأردن من ضمن دول التغيير الجزئي حيث كان الدافع لهذا الاحتجاجات تحقيق إصلاحات شاملة وخاصة على المستويين السياسي والاقتصادي وجاءت بسبب الإحباط الناجم عن تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة، وضعف النمو الاقتصادي.(المشاقبة،٢٠١٤ :٨١)

لقد شهد الأردن حالة لم يسبق لها مثيل من المسيرات الواسعة التي تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي، والتي مثلت بفئات فكرية مختلفة بالإضافة إلى اختلاف بالمطالب الأمر الذي يتطلب وعي واستجابة لحالة نهج جديد تحدد العلاقة بين السلطة والفرد مبنية على الشراكة الحقيقية، حيث جاءت هذه الحركات في ظل ظروف إقليمية استطاعت بها الجماهير عند عدد من الدول العربية ان ترفض ذاتها أمام هيبة النظام السياسي الذي ظهر واوجد ذاته منذ سنوات طويلة الا ان الحال في الأردن يختلف بالتزكية والتوافق على رأس النظام الأردني وباعتباره انه مثابة قاسم مشترك يمثل هيبة الشعب والدولة وانه مرجعية الجميع ولاجدال في شرعيته وشخصه؛ لذا فإن دعوات الإصلاح جاءت بدعوة ترهل دور السلطة التنفيذية في أداء أدوارها التي تنسجم مع واقع وتتطلعات أفراد الدولة ومؤسساتها مما يعني ان نهجها تخطى حدود قدرة الحكومة في القيام بمسؤوليتها المكلفة من قبل الملك وبالتالي الزام المجتمع في بالمسائل المتعلقة بمستلزمات الإصلاح والتحديث إلا أن المعوقات والتي تسيطر على مؤسسات صنع القرار لم ولن تعمل التفعيل الحقيقي للقوانين الاشتراكية بين المواطن والمسؤول، ومن نتائج هذه الفئة إخراج مجلس نواب بما يتماشى مع مصالحهم وابعاده عن واجبه السياسي وهو المراقبة على

أفعـــال الـــسلطة التنفيذيـــة والرقابـــة والتـــشريع وعلـــى كـــل مـــا يمـــس مـــصلحة الـــوطن والمواطن.(المقداد،٢٠١١: ١٣٧-١٣٨)

٢) انهيار الاتحاد السوفيتي

وفي بداية تسعينيات القرن الماضـي ، انهـار الاتحـاد الـسوفياتي وبانهيـار وتلاشته جميع المؤسسات المرتبطـة بـه كـالكومنفورم، والكوميكون، وحلـف وارسو وانفراد الولايـات المتحـدة الأمريكية بزعامـة الساحة الدولية انهـار التـوازن الـدولي وظهـر العـالم لأول مرة منذ مـا يقـارب القـرنين مـن الـزمن بأنـه يفتقـد إلـى نظـام تـوازن دوليكمـا يقـول المـؤرخ البريطـاني هوبسياوم.(حياصات ،٢٠١٣،ص:٤٩)

٣) أحداث ١١ايلول في أميركا

شـكل تـاريخ ١١ سـبتمبر٢٠٠١ منعطفـا جديـدا فـي الـسياسات الأمريكيـة تجـاه العـرب والمسلمين وعمل على تحولات على مستويات الثقافية والحضارية والاجتماعيـة فألقت الأحـداث بظلالها علـى ملايين المسلمين فـي الولايـات المتحـدة ونـتج عنهـا مفاهيم جديـدة أبرزهـا حركـات تطرف دينيـة وسياسية وثقافيـة فـي التعامـل مـع الجاليـات العربيـة والإسلامية. وشكلت الأحـداث نقطـة تحول فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصـرة؛ حيث قـال مؤرخـون فـي تعقيبهم علـى أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١ "ان القرن الحادي عشر قد بدأ اليوم".

أصـبح العـالم العربـي مهيـآ ليكـون فـي موقـع انتقـام وكـره واسـتهدف، لـذلك نـتج عنـه مـا شهدناه من غزو للعراق وأفغانستان بصفتهما الـدولتين اللتين كانتـا علـى علاقـة بمـا يـسمى آنـذاك دعـم الإرهـاب، وكـذالك لـوحظ عقـب تلـك الأحـداث مباشـرة وبـسبب سيطرة (الايبـاك) ومكاتـب الضغط الإسرائيلي في الولايات المتحـدة الأمريكيـة وجـد استهداف واتهـام لـبعض الـدول العربيـة المعتدلة بخاصـة السعودية عبر أشخاص فـي وزارة الـدفاع الأمريكيـة، كمـا ان الاتهامـات وجهـت لـبعض الـدول الأخـرى وتـأثرت سـلبا بمفهـوم الإرهـاب مثـل الأردن فكـان هنـاك مجموعـة مـن السياسيين بقيادة الرئيس الأمريكي آنذاك بوش الابن و أخذت أحداث ١١سـبتمبر ذريعـة لمهاجمـة العالم العربي. وقد نجحت بعض الجهود لمواقف بعض الدول العربيـة ومساعيها السياسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بخاصـة الأردن فـي تعديل الموقف الأمريكـي ونجحت فـي الوصـول الـى الأصـوات المعتدلـة فـي الإدارة الأمريكيـة وقـدم الأردن مبـادرات عـدة فـي سـبيل تحـسين

الصورة التي شابها التشويه عن الإسلام والمسلمين مثل رسالة عمان والدعوات لحوار الأديان والضغط والسعي من اجل السلام في الشرق الأوسط وإعلان مواقف واضحة من الإرهاب ومحاربته والدفاع عن الإسلام بتقديمه على انه ليس دينا متطرفا وان مايخرج من فئات شاذة لا يمثل المسلمين. (العكايلة،٢٠١١: ١-٢)

٤) الفوضى الخلاقة

وهو مصطلح سياسي عقدي يقصد به حالة سياسية أو إنسانية مريحة بعد فوضى متعمدة، وهذا المصطلح موجود في الماسونية القديمة، وقد صاغ الأمريكي مايكل ليدين مفهوم "الفوضى الخلاقة" او "التدمير البناء" في معناه السياسي الحالي عام ٢٠٠٣م تحت مسمى مشروعا للتغيير الكامل في الشرق الأوسط، وارتكز المشروع على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة وفقاً لإستراتيجية جديدة تقوم على أساس الهدم ثم إعادة البناء (المشاقبة،٢٠١٤ :٦٣)

وفكرة الفوضى الخلاقة هي نتيجة لفلسفة سيادية مخربة، ونتاج لعقل يرى النهوض في صناعة التخلف وإدامته لدى الخصوم، وفكرة الفوضى الخلاقة هي وصفة لتدمير مساحات كبيرة من العالم وإعاقة فرص التنمية في معظم زوايا الأرض، والحيلولة دون وصول العرب الى امتلاك أوراق القوة، وربما يكون المستفيد الأول والشريك الأكثر أهمية في هذا كله الكيان الصهيوني الذي يرى مستقبله قائما على أنقاض الأمة العربية، التي ينبغي ان تبقى ترزح تحت ظل التخلف والعجز والفوضى. (الغرايبة،٢٠١٤: ١-٢)

وان ما جرى في المنطقة العربية من احتجاجات هو استخدام مطور للاحتجاجات الجماهيرية السلمية من اجل تغيير البنية السياسية العربية وإعادة إنتاجها، وهذه الاحتجاجات تحتاج للوصول إلى هدف التغيير المنشود إلى توفير متغيرين ضابطين هما :الوعي بالأهداف، واستحضار المخاطر، وان نجاح الاحتجاج في تحقيق التغيير مرتبط الى حد كبير بحضور هذين المتغيرين وشيوعهما بين المحتجين بينما لا يمكن الحديث في ظل غيابهما عن آلية للتغيير إنما عن فوضى غير خلاقة قد تتسبب في تحول الحراك الجماهيري من إمكانية للتغيير إلى إمكانية للتخريب.(المشاقبة ،٢٠١٤ :٦٤)

٥) تحول الأنظمة التسلطية إلى نظام ديمقراطي

لقد بدأت عملية التحول الديمقراطي في جنوب غرب أوروبا بانتهاء حكم (فرانكو)في البرتغال عام ١٩٧٥، ثم انتقلت إلى أميركا اللاتينية التي أصبح مايقارب (٩٥%) من سكانها يعيشون تحت حكم أنظمة ديمقراطية في عام ١٩٧٥، وكذالك في قارة أسيا بانتهاء حكم (ماركوس) في الفلبين كذالك قيام حكومات ديمقراطية في الهند وكوريا الجنوبية واليابان وغيرها من الدول التي كان لديها أنظمة مستقرة كما شهد العديد من الدول الإفريقية تحولات في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ولاسيما في جنوب إفريقيا، وذالك بزوال التمييز العنصري.((Giddens 1994:143

وأما بخصوص العوامل الخارجية التي أسهمت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في دفع عمليات الانتقال الديمقراطي خلال الموجة الثالثة فإن أهمها: (الجزيرة ،٢٠١٣: ١-٢)

بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في نشر وتعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة في العالم وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوروبا بالنسبة للاتحاد الأوروبي وفي أميركا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة فضلا عن قيام الاتحاد الإفريقي بدور مافي دعم الانتقال الديمقراطي على مستوى القارة الإفريقية.

الفصل الثاني

التنمية السياسية المفهوم والتطوير والاهمية

التنمية السياسية بما تنطوي عليه من بناء للديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية تعتبر متطلبا أساسيا لتمكين حقوق الإنسان وهي التي تعتبر بدورها شرطا أساسيا لتحقيق التنمية السياسية، الحقيقة، فإن التنمية السياسية العملية الديمقراطية ترتبطان ارتباطا وثيقا بما تتضمنه من كفالة الحقوق والحريات العامة وتقوية وتشييد المؤسسات الديمقراطية التي تتيح إلى المواطنين اعلى درجات المشاركة في الحياة السياسية وذلك يتطلب التركيز على مجموعة عوامل مهمة وأساسية في أداء عملية التنمية السياسية وأهمها توفير الإرادة السياسية لدى النظام السياسي الحاكم لتجاه تعزيز حقق الإنسان الأساسية واحترامها.

اذا فالتنمية السياسية تمثل دور الدولة في العمل على توسيع المشاركة السياسية؛ ذلك لانها المرجعية العليا لصناعة القرار وتتبنى مختلف السياسات وعلى قاعدة التساوي بين افراد المواطنين في حقوقهم وواجباتهم في ظل حماية القانون.

وعلي فاننا سنتناول في هذه الفصل ثلاث مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول : مفهوم التنمية السياسية ونظرياتها

المبحث الثاني: التنمية السياسية أهدافها وأزماتها ومعوقاتها

المبحث الثالث : المشاركة السياسية وأهميتها

المبحث الأول

مفهوم التنمية السياسية ونظرياتها

إن حق التنمية السياسية حق واسع وقد اختلف علماء السياسة في تحديد مفهوم التنمية السياسية، فقد استخدم هذا المصطلح وناقشه العديد من المفكرين وكان لكل منهم رأيه الخاص، أهم تعريفات التنمية السياسية، إنها السلوك أو الفعل أو العملية التي ترمي إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية السياسية والقيادة الفاعلة، ويساوي البعض بين التنمية السياسية وبين نمو وتتطور. المؤسسات والممارسات الديمقراطية، وينظر إليها البعض على أنها تطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد البشرية من اجل تحقيق أهدافه. (ريتشارد هيجوت، ٢٠٠١ : ٧).

إن عملية التنمية السياسية في تبدو جلية وواضحة إذا عملت على إستراتيجية وطنية لتحقيق مجتمع مدني منفتح سياسيا تسوده المساواة والعدالة وسيادة القانون، وإبراز الهوية، الوطنية وتعزيز قيم الانتماء والولاء ولا بد من تعريف التنمية السياسية في مفهومها الشامل لدى العديد من العلماء والتعرف على نظرياتها وذلك من خلال هذا البحث .

لمزيد من التفاصيل، سيتم تناول المبحث الأول من خلال مطلبين هما :

المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية.

المطلب الثاني : نظريات التنمية السياسية.

المطلب الأول

ماهية التنمية السياسية.

على الرغم من حداثة مفهوم التنمية السياسية، وقلة البحث والباحثين فيه، إلا انه من خلال البحوث المتوفرة يمكن لنا أن نحيط بتعريف التنمية السياسية من خلال هذا المطلب.

التنمية السياسية : تعد التنمية السياسية من أهم الأسس لإعداد وتأهيل المواطن للمساهمة في صياغة القرار الوطني، من خلال وسائل متعددة تراعي وتناسب خصوصية كل مجتمع وثقافته العامة.

ورغم تشعب تعريفاتها واتجاهاتها، إلا انه اتفق حول ركائزها بأنها عملية لتدعيم النظم السياسية وربطها بالتحديث والسير نحو ماسسه المجتمع، وإسهامها في بناء هياكل اجتماعية وسياسية وثقافية، وتدعيم النشاطات السياسية، ومعالجة وحل المشكلات واستيعاب المتغيرات والعمل على انجاز الخطط وتحقيق الأهداف . ويرى (الفردبيموت): "أنها سلوك أو هي العملية التي ترتقي بالنظام السياسي إلى حكم مستتر تتوافر فيه الشرعية السياسية والقيادة الفاعلة، من خلال قدرته على الاستفادة من خلق نماذج وأشكال حديثة من السياسات تستوعب المطالب والحاجات بفعل نجاعة المخرجات (السياسات والقرارات) التي تحقق رغبة الأغلبية من المواطنين عند رصد التغذية العكسية (الراجعة)"، ومن هنا تتجلى مظاهرها حسب(هنتغون) وأهميتها خاصة عند إعطاء السلطة جانبا عقلانيا رشيدا وزيادة درجة المشاركة، وسيادة القانون، والتمتع بالحقوق واستقلال القضاء، والتهيئة لمجتمع مدني، والإسهام في توفير سياسة حديثة تقوم على أسس التسامح والحوار وشفافية صنع القرار وتطوير التشريعات والتمثيل، أي إيجاد نظام سياسي قادر على التكيف من خلال تطوير بنائه وهياكله ومؤسساته لاستيعاب المستجدات وقادر على استخراج الموارد وتوزيعها بالشكل الأمثل ومعالجة مشاكل وازمات المجتمع والدولة كأزمة الهوية والاندماج والتغلغل والتوزيع واستقرار النظام السياسي، وتوزيع السلطة. (المقداد، وآخرون، ٢٠١٣، ص٩٠).

والتنمية السياسية هي: عملية سياسية تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتفق

مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية، التي تتمايز عن بعضها بنائيا، وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا ونمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير. (الخلايلة، ٢٠١٢: ٢٤-٢٥)

وفي قدم لوسيان بأي(Lucian Bay) بكتابة" وجوانب التنمية السياسية" العديد من التعريفات للتنمية السياسية حيث قال : التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقق التغير الحكومي المنتظم، وهي بناء الدولة القومية، وهي التحديث ، وهي تحقيق المشاركة، وهي تدعيم قدرات النظام السياسي، وهي احد جوانب عمليات التغير الاجتماعي الشامل، وبناء الديمقراطية، وتحديث الثقافة السياسية للمجتمع (Lucian pay , 1966, 139-144) .

وعلى الرغم من حداثة حقل التنمية السياسية الذي ارتبط بالتطورات الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، والتغيير في ميزان القوى الدولي، وظهور فاعلين دوليين جدد خصوصا من دول الجنوب، خضعت لتأثيرات الحرب الباردة، وحالة الاستقطاب السياسية والعسكرية بين القطبين الذين لم ينظرا إلى المنطقة إلا كساحة للتنافس تدفع باتجاهات عديدة اوصلتها لحالة التوتر الدائم جراء نشوب الحروب المستمرة بدءا من إعلان قيام دولة إسرائيل عام(١٩٤٨) ومرورا بحرب السويس (١٩٥٦) وحرب يونيو (١٩٦٧) ووصولا إلى حرب أكتوبر (١٩٧٣)، كما أن اتساع الأحداث بفعل التغيرات العديدة جراء الحرب الباردة لم تدفع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها اللاعب الأبرز في شؤون المنطقة للسعي في بناء الديمقراطية التي تتطلب إصلاحات جذرية في النظم السياسية القائمة في المنطقة من اجل حماية حقوق الإنسان في تلك الدول، فركزت أولوياتها على ضمان الحصول على النفط وحماية أمن إسرائيل ثم الحيلولة دون سقوط المنطقة تحت السيطرة الشيوعية، كما أن هذه الأولويات لم تشر من قريب أو بعيد بعد انتهاء الحرب الباردة لأي إعلان عن بناء الديمقراطية في المنطقة أو إجراء أي تنمية سياسية لتشمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والثقافية التي كانت الأنظمة بحاجة ماسة لها في ظل موجة عالمية من التصنيع والتطور والنظم الديمقراطية.(الخلايلة، ٢٠١٢: ٢٥-٢٦)

ومثل غيره من المفاهيم في علم السياسة، فإن مفهوم التنمية السياسية يعاني من عدم الوضوح، إذ ليس هناك اتفاق حول تعريف دقيق للمفهوم الذي حمل دلالة قيمية وأيديولوجية؛

حيث استخدم لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في بلدان العالم الثالث، ومثلما عرف المفهوم من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية، إلا انه عانى من الغموض وعدم التحديد، حتى أضحى تعريفه يمثل إحدى الإشكاليات المنهجية الكبرى التي تعترض الباحثين في هذا الحقل، حيث يمكن إحصاء عدد كبير من التعريفات المتمايزة للمفهوم، فعلى سبيل المثال، أورد لوسيان بأي عام ١٩٩٦م عشرة معان تعريفات لمفهوم التنمية السياسية، وحاول تقديم تعريف خاص به، ومنها : " أنها تمثل مطلبا سياسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتبني سياسة المجتمعات الصناعية، والتحديث السياسي، وفعالية الدولة القومية والتنمية الإدارية والقانونية، والمشاركة والتعبئة الجماهيرية، وبناء الديمقراطية وغيرها، فيما أضاف صاموئيل هنتنجنون (samule Huntingon) غموضا آخر للمفهوم عندما قال : ماذا تعني التنمية السياسية : (أنها تعني كل شيء وأي شيء، الأمر الذي دفع الباحثين إلى التشكيك في قيمة المفهوم جملة وتفصيلا) .(هيجوت، ٢٠٠١: ٧).

وتعتبر التنمية السياسية معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا على فاعليته، فهي تتجه نحو تحقيق الديمقراطية، وتعد المظهر الأساسي لها من خلال تشجيعها على تعزيز دور المواطنين، وضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار، كما أنها تشير إلى المشاركة المتزايدة أو الانخراط من جانب المواطنين في أنشطة الدولة من اجل التأثير المباشر وغير المباشر على التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، وتعمل على تنمية قدرات الجماهير على ادارك مشكلاتهم وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة المشكلات بشكل علمي وواقعي(الخلايلة ، ٢٠١٢: ٢٦-٢٧).

واستنادا لكل ما سبق فالتنمية السياسية بشكل عام تعني التطور باتجاه ايجابي للإنسان والموارد والانجازات. أما التنمية السياسية بشكل خاص، فهي التي تهتم بدراسة الأنظمة السياسية في الدول والحياة السياسية للمجتمعات باعتبار أن التنمية السياسية هي المرجعية العليا لصناعة القرار، وتبني السياسات العامة بما فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أوجه التنمية الشاملة. (اللوزي، ٢٠١٢: ٤٨).

إن الشروع بإجراء التنمية السياسية التي هي عملية معنية ببناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، إلى جانب تنمية قدرات الجماهير على ادارك مشكلاتهم، بوضوح، وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة التحديات والمشاكل بأسلوب علمي،

يكمن في أهمية ربط المواطن بالدولة من خلال قنوات تواصل تلبي احتياجات المواطن القانوني والمرتبط بالانتماء للدولة والولاء للنظام، وأن الإخفاق في ذلك هو من الاختيارات الإستراتيجية والسياسية للنظام السياسي في الدولة، وان اتهام الآخرين في هذا الإخفاق يخفي حقيقة الخوف من الاعتراف بالمسؤولية تجاهه وبالخصوص من قبل النخب السياسية السائدة، إذ يرتبط ذلك باختيارات النخب وممارساتهم، الأمر الذي يوجب العمل على عدم تكرار الإخفاقات واستمرارها، عبر مساءلة الواقع وفحص الخيارات على ضوء المكاسب والنتائج، وتطوير الأداء السياسي بما ينسجم وتطلعات المجتمع ومطامح الأمة، بغية تقويم الخلل في الواقع الذي أنتج كثيرا من الأزمات والاختناقات والمعوقات. (الخلايلة، ٢٠١٢: ٢٧).

ويمكن القول بان مفهوم التنمية السياسية يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم المواطنة، وما تقتضيه من أعمال حق المشاركة، هذا الحق الذي يعبر عن حقيقة العلاقة بين السلطة والمجتمع، بل وتعتبر أرقى صور هذه العلاقة، وبهذا المعنى يقول المفكر العربي الأستاذ عبد الكريم غلاب : أن المواطن جذره من الوطن ليس أرضا ولا ماء وشجرا ورملا وحجرا، ولكن الوطن في أوسع معانيه، الذي يمنح المنتمي إليه القامة، والحماية، والانتماء والعمل، والاستقرار ، والتنقل، والتعليم ، والاستشفاء، وحق الحكم والتوجيه، تلك الحقوق يتيحها الوطن للمواطن ويقتضي منه في مقابل ذلك التجنيد لخدمة الوطن وحمايته والدفاع عنه، وتنميته ورفع مكانته والغيرة عليه والتضحية في سبيله بالمال والوقت والذات إلى حد الاستشهاد، ويضيف الأستاذ غلاب قائلا : بأن المواطن هو الذي يصنع القانون، الذي يضبط مسيرة الوطن إلى طريق المكان الأرفع، وان القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة(الخلايلة، ٢٠١٢: ٢٧-٢٨).

ومن هنا يمكن النظر إلى مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بسيادة القانون، حيث تعني التنمية السياسية في هذا الإطار، تأكيد حق المشاركة وتوسيع قاعدتها، أي مشاركة المواطنين في شؤون الحكم والإدارة، وتفعيل هذه المشاركة وما يرافقها من تحديث وتطوير للنظم والإجراءات والوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف. كما تعني من جهة أخرى، زيادة المعرفة بين أفراد المجتمع رجالا ونساء دون تمييز وتوعيتهم بأبجديات العمل السياسي، وبحقوقهم وواجباتهم التي كفلها الدستور ونظمتها التشريعات ذات العلاقة، وتنمية قدراتهم للخروج من دائرة العمل الفردي إلى دائرة العمل الجماعي المنظم. وإذا كانت التنمية السياسية في بعدها العملي، تقوم على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون حياتهم، ومراقبة تنفيذ تلك القرارات مباشرة أو من خلال ممثليهم، فإن سيادة القانون تعتبر الضمانة الأولى لممارسة هذا الحق وغيره من حقوق المواطنين دون عوائق، وهي بهذا المعنى تشكل احد أهم

مرتكزات التنمية السياسية بمفهومها الواسع، إذ أن مبدأ سيادة القانون يستند على فكرة أساسية، تقوم على تنظيم السلطات العامة في الدولة بما يكفل تحقيق الحرية والكرامة الإنسانية.(البطانية، ٢٠٠٩، ص٢٩٠).

ان الجذور الأساسية لمفهوم التنمية السياسية التي يفترض أن يسعى إليها المجتمع، إنما تتمثل في ثلاثة مفاهيم أساسية، وهي : المساواة والتمايز، والقدرة، والمساواة بمعنى أن تسود في المجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية، وتطبق على جميع الأفراد فيه بغض النظر عن اختلافاتهم في الدين أو الطبقة أو الأصل العرقي، وان يكون تولي المناصب العامة في هذا المجتمع قائما على الكفاية والتفوق والقدرة على الانجاز وليس على اعتبارات ضيقة أخرى مثل القرابة والنسب والعلاقات الشخصية، كما يعني أيضا تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية في وضع السياسات العامة في اختيار الأشخاص لتولي المناصب العامة. والتمايز : Differentiation بمنى التخصص والفصل بين الأدوار، وكذلك بين المؤسسات والاتحادات في المجتمع الأخذ في التحديث، فكلما تقدم النظام السياسي في طريق التنمية السياسية كلما زاد تعقد الأبنية فيه، وكلما تزايد عدد الوحدات السياسية والإدارية. اما القدرة فإنها تعني ضرورة توافر قدرات معينة للنظام السياسي، مثل قدرته ، ليس فقط على إزالة الانقسامات ومعالجة التوترات في المجتمع، وإنما أيضا الاستجابة للمطالب الشعبية بالمشاركة والعدالة التوزيعية المرتبطة بالمساواة، وكذلك قدرته على الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع(حرب، ١٩٨٧: ٣٠).

المطلب الثاني

نظريات التنمية السياسية

لقد ظهر في حقل التنمية السياسية ونظرياتها، تعرض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعد مراجعتها ومن هذه النظريات في ستينيات وسبعينيات في القرن الماضي التي سيتم عرضها في هذا المطلب، وهذه النظريات هي :

١) نظرية التحديث.
٢) نظرية التنمية الاقتصادية.
٣) نظرية التبعية.
٤) نظرية الثقافة السياسية.

نظرية التحديث : الإطار الفكري العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات " تقليدية" هي المجتمعات المتخلفة و " ومجتمعات حديثة" وهي البلدان المتطورة، والإيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى الاشتراكية. (مهنا ، ٢٠٠٥ :١٣٤-١٣٥)

إلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز نظرية التحديث بسمتين هما العمومية والشمول، لان التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركة واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده، والسمة الأخرى أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها على قول أصحابها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة، وتحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك. (مهنا ، ٢٠٠٥ :١٣٤-١٣٦)

وفي عرض هذه النظرية شدد أشهر القائلين وهو دافيد ابتر، D. Apter على التفريق بين التنمية والتحديث. فالتنمية تقتضي أن عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية، بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل متتالية تختلف فيما بينها من حيث مبادئ التدرج الاجتماعي في توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية السائدة في كل منها إلى أن تبلغ الطور

الأخير، طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث، يكون فيه بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي وانتماء الأفراد غير معتمد فقط على العلاقة بوسائل الإنتاج، بل تحدده أيضا الإقامة وأساليب الترفيه والتسلية والقيم المادية الاستهلاكية والمعنوية الأخلاقية، وبصفة عامة سلسلة من " مصالح مرتبطة بالمراكز الاجتماعية" تؤدي إلى تشكيل " مجموعات مصلحية متخصصة". (نصر ، ٢٠٠٥ :١٣٥-١٣٦)

وبعد ذلك يتجه الوعي الطبقي نحو الزوال ويسود " نظام وظيفي" أو " مهني" تكون فيه النخب مجتمعة بمركز وظيفي متخصص، تحدده الكفاءات والتعليم والتربية ونوعية التكوين والقيم المرتبطة بكل هذا، وهي كلها من خصائص الحداثة. (عارف،١٩٩٢: ٦٤-٦٥)

أما التحديث السياسي فهو عند أنصار المذهب التنموي " نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية ... والمؤسسات كالمدارس والمستشفيات والشركات مثلا إلى مجتمعات غير صناعية". ومقتضى التحديث في هذه النظرية انه " تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر ادوار اجتماعية في مجتمع غير صناعي" ، هذه الأدوار أنتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في طريق التحديث. وفي هذه الأخيرة تقوم الأدوار والمؤسسات المستوردة بدور تجديدي ريادي استراتيجي، وتكمن أهميتها الإستراتيجية في أنها آتية من عالم خارجي متطور ولان المجتمع غير المتطور بحاجة إليها لتحقيق تنميته. (يوسف،٢٠٠٩: ٢٧-٢٨)

وفي عملية التنمية هناك انتقال تدرجي، وادوار المجتمع الحديث ومؤسساته تأتي بعد سلسلة من الأطوار أما في عملية التحديث فهناك " حرق المراحل" حيث تصير هذه الأدوار مهيمنة ومتقدمة على تطور قوى الإنتاج وعلى التنمية المادية للمجتمع، ومع ذلك فهي بنظر القائلين بها مفيدة وضرورية لأنها حاملة للتجديد والانتقال إلى الحداثة .(Almond, 1996, 195-199) .

اما عن مفهوم التحديث السياسي وجهة نظر المفكرين الغربيين فقد ارتبط مفهوم التحديث بشكل وثيق بعملية التنظير لمفهوم التنمية السياسية، وقد نظر معظم كتاب التنمية السياسية الأوائل إلى التحديث بكونه مرادفا للتغريب (Westernization) وحداثة المجتمعات مرتبط بالدرجة التي يتمكن من خلالها السيطرة على الطبيعية ويكون قادرا على تبني مؤسسات متطورة، وقد اتفق كثير من الكتاب على أن الحداثة (Modernity) هي المحصلة النهائية لعملية التحديث، وهي حركة نحو الأخذ بالتكنولوجيا والتكنوقراطية في السياسة الغربية، وهذا يمكن الوقوف عند وصف التحديث لدى عدد من هؤلاء الكتاب وكما يلي :

أ- يصف دانيال ليرنر(Denial Learner) التحديث بأنه عملية منظمة تشمل تغيرات متكاملة في قطاعات المجتمع السكانية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ويعني التحديث حرفيا " حلول شيء ما مكان آخر كان مقبولا في الماضي كطريقة لعمل الأشياء" وان النقطة الأساسية في مفهوم التحديث، هو عملية التحريك باتجاه العلاقات المثالية الحديثة، والى أنماط مثالية من الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية السياسية، المرغوب فيها التي تحققت في الدول المتقدمة.

ب- يقول ديامنت (Diamante) ليس من الضروري تحديد المقصود، بالتحديث بدقة إلا انه نوع من التحول الذي نراه في أوروبا وأمريكا وأجزاء أخرى من العالم، وأم كان بأشكال اقل اكتمالا.

ج- شلز (Shalaz) ، فيقول ان دول أوروبا الغربية وأمريكا لا تحتاج إلى التحديث لأنها قد حققته، والتحديث جزء من طبيعتها، وهو الواقع المعاش فيها وهو الأسس والمعايير والنماذج التي تقرر في ضوئها قادة دول العالم الثالث إعادة قولبة بلادهم على أساسه.

د- رجز(Raggs) فقد اقترح عام (١٩٥٧) في مقالة بعنوان : المجتمعات الصناعية والزراعية نحو نظام تصنيفي للإدارة المقارنة)، تطوير نماذج افتراضية مثالية للإدارة في المجتمعات الزراعية والصناعية لتكون أساسا للتحليل التجريبي للأنظمة الإدارية، لكنه أصبح عنوانا يصف المجتمع الصناعي الأمريكي، بينما يصف المجتمع الزراعي للإمبراطورية الصينية فعملية التحديث تسير طبقا لخط واجد، أي ببعد واحد من المرحلة الزراعية إلى الصناعية بتأثير نوع من القوى الحتمية التاريخية المحركة للمجتمعات من نموذج لآخر.

وعلى الرغم من أهمية التحديث وصلته بالتحولات الاجتماعية التاريخية في العقود الأخيرة، الا ان الكتاب اظهروا انزعاجهم كون هذه النظرية ذات الطبيعة العرقية، الغربية تفسر الحداثة بما هو كائن معاصر في الدول الغربية، الأمر الذي دفعهم والبحث عن نماذج للتحديث اقل ارتباطا بأمثلة معينة في أوروبا وأمريكا، فما كان العديد من الكتاب تجنب (ما هو كائن) من خلال الاتجاه نحو مصطلح التطوير (Development) ولكنه هو الآخر آثار خلافات، فقد

استخدمه الاقتصاديون أولا في التطوير الاقتصادي المتضمن تحويل موارد الأمة المحدودة وقواها الإنتاجية بشكل يزيد إنتاجها القومي من السلع والخدمات وزيادة نصيب الفرد، ثم استخدام ذلك مرادفا للتحديث السياسي.

نظرية التنمية الاقتصادية :

هذه النظرية تطبيق لمقولات المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسية عامة والعلاقات بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة.

يرى القائلون بنظرية التنمية السياسية أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمرين ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالنتيجة فيما يخص التركيبة الطبقية للمجتمع وتدرج شرائحه ويركزون على نمو الطبقة الوسطى وتعاظم دورها في المجتمع ذاهبين إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتمرين وتزايد الدخل الفردي وتغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية تؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحا مدنية عالية مهمته سبر الشأن السياسي وأحواله، راغبة في أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستوى المسؤوليات المسندة إليهم ومطالبة باختيار الملائمين المنتخبين منهم والمعنيين فالطبقة الوسطى تنسب إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة والمطالبة وأي ثقافة ديمقراطية لا يستطيع النظام تجاهلها. (البدارين، ٢٠١٠: ٤٢)

اتفق أصحاب هذه النظرية على عدة أمور : أولها دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديمقراطي، واختلفوا في أمور أخرى منها أهمية هذا الدور وقوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، وكان أقوى المدافعين عن هذه النظرية هو " سيمور مارتن ليبست" الذي قال أن هناك علاقة ايجابية صريحة ومباشرة بين التنمية السياسية الاقتصادية مؤكدا أن العامل الاقتصادي هو سبب استقرار الديمقراطيات الغربية وبينما ذهب آخرون في مقدمتهم صاموئيل هنتنجتون على عدم إنكار دور الطبقة الوسطى في قيام الديمقراطية الممكنة والزعامة السياسية التي تجعلها حقيقية أو فعلية (محمد، ٢٠٠٤: ١٢٦).

هنتنجتون وكانت نتائج الدراسات الخاصة بالبلدان المعنية بمسالة الديمقراطية كان فيها ما يتفق مع نظرية التنمية الاقتصادية وما يناقضها، فهناك بلدان منها الهند وسريلانكا حققت

قدرا من الديمقراطية لفترات طويلة وهي بلدان زراعية أكثر منها صناعية، وهنا نستطيع أن نقول أن التنمية الاقتصادية ليست شرطا لا غنى عنه للممارسة الديمقراطية هناك أيضا بلدان عديدة أخرى مثل نيجيريا والمكسيك وتايلاند وكوريا الجنوبية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية متفقة مع مقولات هذه النظرية في البلدان العربية الأمر الذي سجل تناقض بين مستويات التنمية وبوادر التحول الديمقراطي.(محمد، ٢٠٠٤: ١٢٦-١٢٧)

أن أكثر من نصف السكان بمناطق مدنية غالبية الرجال فيها متعلمون ونسبة الطلبة مقارنة بإجمالي السكان العديد من البلدان العربية ليست اقل من نسب الدول الأوروبية من جهة الدخل، وحجم الطبقة الجديدة تضخمت بشكل ملحوظ ومع ذلك لم تستجيب هذه المراكز الاقتصادية والاجتماعية الجديدة والحديثة لتوقعات نظرية التنمية الاقتصادية، ولا حداثة في المجتمعات ولا أي شيء مما ممكن تسميته توجها ديمقراطيا في أنظمتها في البلدان العربية، وهناك إخفاق لنظرية التنمية الاقتصادية، هذه النظرية كما تقدم التي تشدد على دور التمدين وزيادة حجم الطبقة الوسطى باعتبارها حاملة للتجديد والتحديث في المجال الاجتماعي، وفي الثقافة السياسية، وفي الموقف من الشأن السياسي وما ينجم عن ذلك من ضغط باتجاه الحداثة على مستوى النظام السياسي فإن الجهود التنموية المبذولة في البلدان العربية طول عقود من الزمن لم تنتج أي شيء من هذا(البدارين، ٢٠١٠: ٤٢-٤٣).

نظرية الديمقراطية أولا :

هذه النظرية نقيض النظرية السابقة انطلاقا من دراسات عن بلدان عديدة فقيرة متقاربة المستوى من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكنها مختلفة في أنظمتها السياسية بعضها اخذ بقدر معين من الديمقراطية والبعض الآخر ظل خاضعا لأنظمة سلطوية وقد لاحظ عدد من علماء السياسة، وفي مقدمتهم سيغل وفاينز شتاين وهالبرين أن الديمقراطيات الفقيرة حققت نموا لا يقل سرعة وحجما عما حققته الاتوقراطيات الفقيرة، وقد تفوقت الأولى على الثانية في الأداء وحسن التسيير، كما أنها لم تقع فيما وقعت فيها الاستبداديات الفقيرة من إفلاس؛ فالكوارث كالجماعات والأوبئة الفتاكة وانتشار الفساد وتفاقم البطالة كانت من نصيب الحكومات العسكرية في أمريكا الجنوبية وإفريقيا والدول الشيوعية في أوروبا الشرقية وفي إفريقيا واسيا، ويلاحظ أن البلدان التي خاضت تجربة ديمقراطية لفترة مثل الهند كانت أفضل حالا من اتوقراطيات انغولا والكنغو وزيمبابوي سواء في معجلات نمو الاقتصاد الوطني ونمو الدخل الفردي أو

مقـاييس الرفاهيـة الاجتماعيـة وأحـوال المعيـشة والـصحة والتعلـيم ونوعيـة الإدارة والخـدمات. (البدارين، ٢٠١٠: ٤٣).

كانـت نتـائج هـذه الدراسـات حملـت أصـحابها علـى التـصدي بنقد شـديد لنظريـة التنميـة الاقتصادية ومعاكستها بتقرير أسبقية الديمقراطيـة علـى التنميـة الاقتصادية وكـان الـسبب الأكبـر لـدى الـذين قدموه ضـد التنميـة الاقتـصادية أنهـا وطـدت الاستبداد وأطالـت عمـره وأجلـت قـضية ممارسـات أنظمـة سـلطوية رفعـت شـعار التنميـة الاقتـصادية واعتلـت بـه لاسـتبعاد المطالـب الديمقراطية داعية إلى حشد القوى وتعبئة الجهود الوطنية وكافة من حول النظام لتحقيق التنميـة. (شلبي، ٢٠١٢: ٥٠-٥١).

أمـا أسـباب تفـوق الـديمقراطيات علـى غيرهـا فـي الأداء والتنميـة فيـرى أصـحاب هـذه النظريـة فـي عوامـل منهـا أن بنيـة النظـام الـديمقراطي ومؤسـساته تفسح المجـال لمحاسـبة شـعبية مستمرة وفعالـة فـي الأسـفل مـن ناحيـة، ولتـوازن ورقابـة متبادلـة بـين المؤسـسات والـسلطات فـي الأعلى من ناحية أخرى، فالضغط الشعبي عن طريق الانتخابـات الحـرة الدوريـة المغيـرة للحكـام وعـن طريـق النقد والتحـرك مـن خـلال منظمـات المجتمـع المـدني يجعـل الحكـام يقدمون الكفـاءة والجدارة على المحسوبية ويحمل النخب السياسية علـى تحسين البـرامج الاقتـصادية والـسعي مـن اجـل الأداء والفعاليـة فـي مـا يخـص مؤسـسات الدولـة وسـلطاتها ويـذكر أصـحاب النظريـة أن الديمقراطية عدو التركيز في السلطات واحتكارها، وأنها تقوم على توزيـع الـسلطة والتـوازن بـين المؤسـسات والتـأثير المتبـادل فيمـا بينهـا خاصـة منهـا الـسلطات الثلاثـة التـشريعية والتنفيذيـة والقضائية فيصبح التصحيح والتعديل والتحسين ممكنا وضرورة دائمة لتسيير الـشؤون العامـة ثـم أن الديمقراطيات في نظر القائلين بأسبقيتها تعمل بمبدأ الشفافية. (البدارين،٢٠١٠: ٤٣-٤٤)

وفـي العقـدين الأخـريين منـذ نهايـة الثنائيـة القطبيـة قـل الحـديث عـن التنميـة الـسياسية وأصـبحت مفـاهيم الديمقراطيـة والتحـول الديمقراطيـة والانفتـاح الأكثـر رواجـا وتـرددا فـي اللغـة السياسية المتحدثة عن بلـدان العـالم الثالـث، واتجهـت أبحـاث جـزء كبيـر مـن علمـاء الـسياسة إلـى وضـع نظريـات التحـول لنمو الديمقراطية وتوطيدها، وخصص للبلدان العربية قدر لا بـاس بـه مـن هذه الدراسات غير أن مصير نظريـات الانتقـال لـن يكـون مصيرها أفضل مـن مصير نظريـات التنمية السياسية. (البدراين، ٢٠١٠: ٤٣-٤٤).

نظرية التبعية :

ظهرت نظرية التبعية بداية في أمريكا اللاتينية في ستينيات القرن العشرين نتيجة عدم نجاح نموذج نظرية التحديث في تقديم تفسير حقيقي ومقنع لظاهرة التخلف في العالم الثالث، وكذلك نتيجة فشل خطط وعمليات التنمية في تلك البلدان في فترة الخمسينيات والستينيات.

وحسب هيجوت Higgott فإن منظري نظرية التبعية رأوا أن دراسات التنمية الغربية حاولت البرهنة على أن التخلف هو حالة متأصلة، ناتجة من طبيعة البنى الاجتماعية لبلدان العالم الثالث، ولم تنتج عن الاستعمار، بل هي موجودة قبله، وتعد نظرية التبعية ردا على أسس وأطروحات نظرية التحديث، وتنطلق من فرضية أن حالة التخلف وما ينتج عنها من مشاكل وأزمات هي ناتج من نواتج الحقبة الاستعمارية، وتفسر حالة التخلف الاقتصادي والسياسي من منطلق الظروف التاريخية التي مرت بها بلدان العالم الثالث، ووقوعها تحت السيطرة الاستعمارية للنظام الرأسمالي العالمي، كما أنها تعتبر أن هناك علاقة جدلية بين التنمية والتخلف، وبين الحداثة والتقليدية، وبين مختلف الظواهر بشكل عام، وبمعنى آخر اعتبرت أن التنمية التي حدثت في العالم الرأسمالي المتقدم كانت على حساب الدول المستعمرة، وان الوجه الآخر لتلك التنمية هي تخلف دول العالم الثالث، ووقوعها في براثن التبعية والسيطرة الرأسمالية. وعملت الدراسات التي قدمها منظورا التبعية مثل اندريه جندر فرانك" Ander frank Gunder وسمير أمين وغيرهما، على تحليل واثبات أن السيطرة الرأسمالية هي المسؤولة عن تخلف بلدان العالم الثالث، إذ حللت الجوانب التاريخية للتخلف المرتبط بالاستعمار. وكان هذا التركيز على الجوانب التاريخية، إلى جانب الأسلوب الثوري لنظرية التبعية، من أسباب تسميتها بالنظرية الماركسية، أو الماركسية الجديدة، عند البعض على الرغم من أن رواد هذه المدرسة هم من علماء الاقتصاد الراديكاليين من اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية (أكلا)(هيوجت، ٢٠٠١: ٩١-٩٥)

وذكرت نظرية التبعية على أن التنمية التي تجري في العالم الثالث هي تنمية تابعة أو تنمية تخلف، وهي نتاج توسع الدول الاستعمارية، وربط الاقتصاد المستعمر بحاجاتها، ويصف "فرنك" العلاقة بعلاقة التابع والمتبوع، أو العلاقة بين المركز والأطراف (الهوامش)؛ إذ يحافظ المركز على علاقة التبعية بينه وبين الهامش، وتلك العلاقة تؤدي إلى استنزاف الفائض من الهوامش إلى المركز، وانتقد فرانك أشكال التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وعليه صاغ ما سمي " تنمية التخلف" إذا اعتبر أن أمريكا اللاتينية كانت متخلفة قبل الاختراق الرأسمالي، لكنها أصبحت أكثر تخلفا بعد هذا الاختراق. وأصبح الارتباط بين التنمية والتخلف ارتباطا سببيا، لان التنمية التي حدثت في الغرب

الصناعي كانت على حساب تخلف بلدان العالم الثالث، وهذا شكل ردا على القول بعدم وجود علاقة بين التنمية (في الغرب) والتخلف(في العالم الثالث) (هيوجت، ٢٠٠١: ٥٩-٩٦).

ان المسالة الأساسية التي تطرحها نظرية التبعية هي تحليل الكلي لعملية تطور المجتمع، وتطرح رؤية نظرية تاريخية تظهر خصوصية المجتمعات التابعة وخصوصية تطورها، وهي بذلك تتبنى فكرة النسق العالمي بوصفه منطلقا تكشف من خلاله موقع الدول المتخلفة داخله، إضافة إلى اهتمامها بالبناء الاجتماعي لهذه الدول، كبناء تابع متخلف ومحكوم بنمط من تقسيم العمل الدولي، كما حللت نتائج التنمية الرأسمالية والتوسع الامبريالي، وآثارها الاجتماعية والطرق التي من خلالها تتشكل الأبنية الاستغلالية الجديدة التي تعيق نمو الدول المتخلفة، ويعتبر الإسهام الأساسي لنظرية التبعية في إظهار أن تخلف دول العالم الثالث مرتبط بعملية التوسع الاستعماري والهيمنة الرأسمالية المعاصرة، وان التخلف ليس حالة متأصلة في طبيعة المجتمعات النامية، وهذا يشير إلى أن العامل الحاسم في إنتاج التخلف هو العامل الخارجي، وهذا يمثل نظرة أحادية الاتجاه، اعتمدت على القناعة بان التخلف هو نتيجة منطقية لتطور الرأسمالية الغربية، مع الإشارة إلى أن هناك بعض منظري التبعية الذين قالوا بوجود دور مهم للقوى المحلية في إنتاج التخلف(علي وآخرون، ٢٠٠٣: ١٣٧-١٣٨).

نظرية الثقافة السياسية :

أشهر الباحثين وواضعي مقومات هذه المدرسة غابرييل الموند المنتمي في الوقت نفسه إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية يعتقد الموند أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاثة جوانب جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي وجانب شعوري يخص التعلق الشخصي بالقادة والمؤسسات، وجانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقنية عن الظواهر السياسية، ومنه يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها عند هذا المنظر مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر ايجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمه بشأن الظواهر والعمليات السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء، يعود تاريخ هذه المدرسة إلى نهاية الخمسينيات من

القرن الماضـي لمـا قـام الموند وفيربـا فـي فتـرة ١٩٥٨-١٩٦٣ بتحقيـق شـمل خمسة بلـدان هـي أمريكا وايطاليا وألمانيا وايطاليا والمكسيك وسئل فيه ٥٠٠ شخص، كان موضوع دراسة البحث فـي الثقافـة " المدنيـة" تحديدا ولـيس السياسية ويعنـي دراسـة الثقافـة السياسية تساعد علـى تنميـة الديمقراطيـة أو تعرقلهـا. وقد حلـل الموند الثقافـة السياسية فميز بين ثلاثـة أصـناف منهـا(ثقافـة محلية) و(ثقافة التبعيـة) و(ثقافـة المشاركة)، الثقافـة المحليـة تكون متجهـة نحـو الأنظمـة الفرعيـة المحليـة مثـل القريــة والعـشيرة والقوميــة والمنطـق مـن دون النظـام الـسياسي وثقافـة التبعيـة. (Almond, 1963: 67-69)

وثقافة الخضوع تجعل النـاس يعلمـون بوجـود النظـام السياسي لكنهم يأخذون منـه موقفا سلبيا ينتظرون منافعه ويخشون تجاوزاتـه، ولا يـرون أنفسهم قـادرين علـى التـأثير فيـه أمـا ثقافـة المشاركة فهي علـى النقيض من ذلك منها يعتقد المواطنـون انـه باستطاعتهم أن يـؤثروا فـي سير النظام وفي العملية السياسية بطرق ووسـائل شتى كالانتخابـات والمظـاهرات والعرائض وتنظيم الجماعات الضاغطة. وفي نظر الموند فإن كل صنف مـن الثقافـة السياسية يقابلـه نـوع مـن البنيـة الـسياسية أي نظـام حكـم خـاص بـه فالثقافـة المحليـة تكـون فـي نظـام غيـر ممركـز تمامـا فيـه لا مركزية واسعة وظاهرة وثقافة الخضوع فـي نظـام ممركـز سلطوي وثقافـة المشاركة فـي نظـام ديمقراطي، التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي وضـروري عنده لاستقرار النظـام وعمله بشكل جيد والتعاون بينهما يسيء إلى النظام ويهدد استقراره.

وقـد أوضـح الموند أن مـا حدده مـن أصـناف الثقافـة السياسية هـو نمـاذج مثاليـة لا توجـد بـصورة خـالصة فـي أي نظـام مـن الأنظمـة الملموسـة فـي هـذه نجـد مزيجـا مـن الثقافـات الثلاثـة. (Almond, 1963: 67-69)

وجهت انتقادات عديدة لنظرية الثقافة السياسية كما قدمها أصحابها كل منهما شمل وجهـا من وجوهها مما عيب عليهـا خلفيـة واضـعيها وتفضيلهم لنمـاذج بلدانهم وترددهـا بشان الأسبقية في ثنائية الديمقراطية والمجتمع المدني؛ غيـر أن هذه العلاقـة بينهمـا كانـت مـن غيـر فـائدة لأنهـا فتحت حقـل البحـوث فـي الثقافـة السياسية، لـرص العلاقـة بينهـا وبـين الديمقراطيـة فـي مـا يخـص البلدان العربية بحكم الارتباط القوي بين الثقافة السياسية والثقافة بوجـه عـام. ومـن جهـة فقد لجـأ البعض من دعاة هذه المدرسة لتاريخ تفسير طبيعـة الثقافـة السياسية الـسائدة ضـمن مجتمـع معين في زمن معين، وعندما تبين أن البلدان العربية تبدي مقاومة شديدة للديمقراطية في عـالم تزايـدت فيه تجارب التحول الديمقراطي واتسع نطاقها وكثـرت الدراسـات السياسية والاجتماعيـة حولهـا،

كان من الطبيعي أن يقبل العديد من الباحثين من العرب وغير العرب على النظر في الثقافة العربية الإسلامية خاصة من جهة اتفاقها أو تناقضها مع الديمقراطية، وانقسموا في ذلك نظرا لضرورة انتشار القيم الديمقراطية ومفاهيمها من أمثال (المواطنة والمساواة والتعددية وقيمة الفرد وحريته في المجتمع وحقوق الإنسان وحريات الفكر والتفكير) وما شابه ذلك لقيام الديمقراطية وتوطيدها والتي هي ليست موضوع نقاش عند الديمقراطيين.

في ما يخص البلدان العربية، بحكم الارتباط القوي بين الثقافة السياسية والثقافة بوجه عام من جهة، ولجوء البعض من دعاة هذه المدرسة إلى التاريخ لتفسير طبيعة الثقافة السياسية السائدة ضمن مجتمع معين في زمن معين، وعندها تبين أن البلدان العربية تبدي مقاومة شديدة للديمقراطية في عالم تزايدت فيه تجارب التحول الديمقراطي واتسع نطاقها، وكثرت الدراسات السياسية والاجتماعية حولها، وكان من الطبيعي أن يقبل العديد من الباحثين من العرب وغير العرب ، وانقسموا الى النظر في الثقافة العربية الإسلامية، خاصة من جهة اتفاقها أو تناقضها مع الديمقراطية في ذلك فرقا؛ فقال بعضهم إن الثقافة العربية لا يمكن أن تتعايش مع الديمقراطية، وأنها من أهم معوقات قيامها في هذه البلدان، وقال آخرون العكس جاعلين الموانع والعقبات أمام الديمقراطية بهذه البلدان على مستوى الحكام والأنظمة.(حرفوش،٢٠١٤: ٤٠-٤١)

المبحث الثاني

التنمية السياسية (الأهداف ، والأزمات، والمعوقات)

السياسة كما يراها أرسطو هي كل من شانه أن يحقق الحياة الفاضلة الخيرة في مجتمع له خصائص متميزة أهمها الاستقرار والتنظيم الكفؤ والاكتفاء الذاتي، من خلال الفرد الذي يجد ذاته المنسجمة والمؤتلفة بتكامل ومواطنة قادرة على التعامل مع المجتمع الذي ينتمي إليه، إن هذه المقدمة البسيطة تفرض ذاتها في تحديد مفهوم التنمية السياسية كحالة من الحالات التي يسعى المجتمع المدني إلى إيجادها بحثا عن الحياة التي تضمن العلاقة المتوازنة في المصالح الخاصة والعامة بين الفرد والمجتمع، وهذا بحد ذاته هدف تسعى إليه المجتمعات القديمة والحديثة، لا بل الدولة بأشكالها المتعددة إلى خلقه وإيجاده كمنظم ثابت للشؤون التي ينشغل بها المهتمون من السياسيين والاجتماعيين وغيرهم من الباحثين في قضايا مجتمعاتهم. (قشوع، ٢٠٠٧: ٥-١٥)

لذا فإن أزمة التنمية السياسية التنمية تنشأ نتيجة عدم تطور النظام ونيته وعدم قدرتها على تلبية الخطاب واستيعاب المدخلات ومعالجتها، وقد صنفت الأزمات إلى أزمة الهوية، وأزمة الشرعية ، وأزمة التغلغل، وأزمة التوزيع، وأزمة المشاركة، لذا سيتم تناول بعض أهداف وأزمات التنمية السياسية من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول أهداف التنمية السياسية

المطلب الثاني: أزمات ومعوقات التنمية السياسية

المطلب الأول

أهداف التنمية السياسية

إن من أهم الأهداف التي تسعى إليها التنمية السياسية في بلدنا العزيز هي تعزيز الحياة الديمقراطية بأشكالها المختلفة، ليمارس الفرد في حياته الحرية في التعبير والرأي والقول والاعتقاد، ويشارك غيره في شؤون الحياة العامة التي تهمه ويحافظ على وجوده وكيانه الإنساني في مجتمع تحقق ذاته، ويؤمن بقبول الآخر، ويحترم الرأي والرأي الآخر ويقبل بالتعددية ، ويحافظ على حقوق الإنسان. (قشوع، ٢٠٠٧: ١-٢).

فالتنمية السياسية عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب تهدف إلى إيجاد نظم التعددية التي تحقق النمو الاقتصادي، والمنافسة السياسية والمشاركة الانتخابية على قاعدة ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة، ضمن معايير أولها تحديد هوية المجتمع بحيث يكون مجتمعا سياسيا متماسكا تحكمه هوية مشتركة وانتماء لنظام سياسي وثقافة سياسية تستوعب كل الأطياف في إطار وطني، وثانيها تحقيق الشرعية بحيث يكون المجتمع منسجما مع النظام السياسي ويحقق له هذا النظام العدالة في توزيع الأدوار والمكاسب، وثالثها المشاركة السياسية بحيث يحقق النظام السياسي المشاركة من خلال القنوات المناسبة وان تكون المشاركة في الحياة السياسية مستمرة وفعالة وحرة ويشعر المواطن بانه جزء أساسي في البناء السياسي للبلد، ورابعها التوزيع العادل للمزايا والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والمؤشرات بدءا ببناء مؤسسات الدولة الحديثة ونظام الفصل بين السلطات والمشاركة في مختلف مستويات التنظيم الاجتماعي والسياسي " المشاركة في صنع القرار والذي يعتبر أهم المؤشرات للتنمية السياسية، كذلك خلق جهاز قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية وممارسة الحق في التصويت والترشيح للمناصب العامة وسيادة القانون وحرية الأحزاب وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، فالمطلوب ونحن مجتمع ديمقراطي أن نتمثل التنمية السياسية فهما وممارسة، فالمجتمعات التي تعيش مظاهر التنمية السياسة هي مجتمعات ديمقراطية(شموط،٢٠٠٨: ١-٢)

هذا وتختلف أهداف التنمية السياسة من مجتمع إلى آخر، وذلك لتأثرها بظروف البيئة المحيطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والظروف التاريخية التي تمر بها الدولة، بالإضافة

إلى الثقافة السائدة، إلا أنه وبشكل عام بكمن أدارج الأهداف الرئيسة التالية للتنمية السياسية، والتي تتمثل في: (القطاطشة،٢٠٠٤: ٦٢-٦٥)

١. الاستقرار السياسي : إذ أن التنمية السياسية التي تقوم على الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع، تقوم بتخليص ذلك المجتمع من أسباب التصادم، مما يفضي إلى تحقيق استقرار المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية، بطرق سلمية، وتجنب ظهور العنف.
٢. فعالية السلطة السياسية : إذ أن السلطة السياسية تعتبر باعث وموجه رئيس للتنمية السياسية، فهي العاملة على رعاية مطالب الأمة وتنفيذها،ومن هنا، تعد فعالية هذه السلطة وكفاءتها من أهم أهداف التنمية السياسية، فبدون سلطة فاعلة وعملية رشيدة في صنع القرارات، فإن عملية تحقيق أهدافا للتنمية ستكون صعبة للغاية.
٣. الوحدة الوطنية وتعزيز روح المواطنة : فهذا الهدف يمثل ابرز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدول، خاصة الدول النامية، نظرا لان نشأة هذه الدول وعدم مراعاة العوامل الاجتماعية والثقافية في تعزيز حدود هذه الدول ومدى سيادتها، مما خلف مشكلة اندماج ووحدة الفئات المكونة لهذه المجتمعات، ومن هنا يأتي دور التنمية السياسية.
٤. العدالة الاجتماعية : هذا الهدف من الأهداف الرئيسة التي تنادي بها الدول من خلال ضمان حقوق متساوية للمواطنين، والعمل على عدم استئثار فئات معينة بالسلطة وخدماتها، والحد من ظهور الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع، ومن هنا تأتي التنمية السياسية لتحقيق ذلك من خلال زيادة الوعي لدى المواطنين وزيادة مستوى مشاركتهم في رسم السياسة العامة للدولة وتوزيع قيمها ومقدراتها، بما يفضي إلى ترشيد سياسات التهميش والاستقصاء والاستبعاد.
٥. إضفاء الشرعية على النظام السياسي : وذلك من خلال استنادها إلى دستور وقانون مسبق ينظم العلاقة فيما بينها وممارستها وتداولها، وبالتالي يؤدي إلى رضا المحكومين عنها.
٦. الحرية والديمقراطية : لما كانت الديمقراطية تعني في ابسط تعريفاتها حكم، الشعب لمصلحة الشعب، باختيار الأمة لحاكمها، وخضوع السلطة لإدارة الشعب، فإن التنمية السياسية الفاعلة تعمل على تكريس النهج الديمقراطي في البلاد.

وتهدف أيضا التنمية السياسية إلى تحقيق ما يلي (وهبان، ٢٠٠٠: ١٠٥-١٠٦) :

١. تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن اختلاف الأصول أو الانتماءات، أو الثقافة.

٢. مشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال نظام مجلس الأمة والمؤسسات الدستورية والقانونية.

٣. عدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة الفصل بين السلطات ووجود حق الاعتراض، والنقد الموضوعي وحق المواطنين في متابعة ومراقبة أجهزة السلطة من خلال المؤسسات الشرعية.

٤. قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة بحيث يكون تقلد المناصب القيادية مكفولا للجميع استنادا إلى معايير موضوعية وتكون ممارسة السلطة وفقا لقواعد وأسس قانونية وفي إطار حدود يحددها الدستور.

٥. نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملا رشيدا.

٦. تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية، ووجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم السياسية مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية.

المطلب الثاني

أزمات التنمية السياسية ومعوقاتها

وفي سياق عملية التنمية السياسية يواجه المجتمع ما اصطلح منظرو التنمية السياسية على تسميته "أزمات" التنمية السياسية. أي تلك الأزمات التي يستلزم تحقيق التنمية السياسية حلها، وهي أزمات، الهوية –والشرعية، والمشاركة، والتغلغل، والتوزيع.(المجمعي،٢٠٠٩: ١٣٢-١٤٥).

- **أزمة الهوية :** تحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه.

- **أزمة الشرعية:** تتعلق بعدم تقبل المواطنين المحكومين لنظام سياسي، أو نخبة حاكمة غير شرعي أو لا يتمتع بالشرعية، أي لا يتمتع بسند أو أساس يخوله الحكم واتخاذ القرارات وقد يستند هذا السند أو الأساس إلى الطابع " الكاريزمي" أو التاريخي للزعيم أو إلى الدين، أو الأعراف أو التقاليد أو القانون.

- **أزمة المشاركة :** أي الأزمة الناتجة عن عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة لبلادهم، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين، وتحدث هذه الأزمة عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية معينة يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.

- **أزمة التغلغل :** أي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه، وكذلك التغلغل إلى كافة الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

- **أما أزمة التوزيع :** فتتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع الاجتماعية وغير المادية في المجتمع، وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية، وفي تلك الأزمة يلتقي علم السياسة مع علم الاقتصاد وتثور مشكلة المعايير التي ينبغي الاعتماد عليها في تحقيق هذا التوزيع(حرب،١٩٨٧: ٣٠-٣١).

وسنتناول في هذا المطلب القسمين التاليتين :

أولا : أزمات التنمية السياسية

ثانيا : معوقات التنمية السياسية

أولا : أزمات التنمية السياسية

١) أزمة الهوية :

تمثل هذه الأزمة دونما لا شك واحدة من ابرز سمات التخلف السياسي؛ إذ أن من شانها تغييب فكرة الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع الواحد، وإشاعة الفرقة في صفوفهم على نحو يحول دون نجاح سائر الجهود التنموية المبذولة داخل المجتمع . (المجمعي،٢٠٠٩: ١٤٥)

وتشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية، وليس ولاؤه للحكومة المركزية، وهو المشكل لتوجهه السياسي، والمهيمن على سلوكه الاجتماعي، وإنها إذا ظاهرة افتقاد فكرة الشعب الواحد، والأمة الواحدة، والدولة الواحدة، والحكومة الواحدة، والوطن الواحد، والمصير الواحد، والولاء الواحد، والهوية الواحدة، والهدف الواحد، والرؤية الواحدة(وهبان، ٢٠٠٠: ٢٥).

وتتعلق أزمة الهوية بتكوين الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزين عن غيرهم من أبناء المجتمعات الأخرى، أي انها تمثل الشعور بالانتماء الوطني، وتعد هذه الأزمة ذات ثقل في التنمية السياسية في الجزء المرتبط ببناء الدولة، وتتعلق بالتسامي على جميع الهويات الاخرى الضيقة كالاثنية والطائفية والقومية والعشائرية وتغليب الهوية الوطنية الأوسع(المجمعي ، ٢٠٠٩: ١٤٥).

ووجود أزمة الهوية يصيب أي عملية تنمية سياسية بالشلل في مسيرتها لتحقيق اهدافها، ويبقيها حبيسة التجاذبات الفرعية التي تنطلق من الانتماءات الضيقة لفئات المجتمع بما يشتت الجهد العام للدولة في سعيها لانجاح هذه العملية.(المجمعي ، ٢٠٠٩: ١٤٥).

وعلى صعيد آخر فقد عرف العالم المعاصر ولا سيما في ظل العولمة صور أخرى لأزمة الهوية تتمثل في اتجاه الكثيرين داخل بلدان العالم الثالث إلى التملص من مقومات هوياتهم(كاللغة والدين، وغير ذلك)، والتمسك بأهداب هويات أخرى لأمم أخرى تفوق أمتهم تقدما ورفاهية وقوة. (وهبان ، ٢٠٠٠: ٢٦).

٢) أزمة الشرعية :

تمثل أزمة الشرعية شانها في ذلك شان أزمة الهوية إحدى السمات البارزة لظاهرة التخلف السياسي، ويبقى التساؤل : ماذا نعني بالشرعية هنا؟ ثم ما هو كنه أزمة الشرعية؟ ولكي نجيب على ما تقدم نشير بداية إلى أن السلطة السياسية من حيث طبيعتها إنما ترتكز على عنصرين أساسيين هما: (بدوي،١٩٨٦: ٤٧-٤٨).

أ. **السيطرة** : ويتمثل في قوة الإكراه المادي التي يحتكر أدواتها القائمون على السلطة، والتي لا تستخدم إلا عند الاقتضاء

ب. **الفاعلية** : ويتمثل هذا العنصر في ما يتوافر لقرارات السلطة داخل المجتمع من صفة النفاذ بصرف النظر عما ترتكز إليه من إكراه مادي، وذلكم هو ما يقطع باعتماد السلطة في الدولة على رضا المحكومين أكثر من اعتمادها على ما يحتكره الحاكمون من أدوات للقوة، إن الرضا بالسلطة من جانب المحكومين هو الذي يخلع عليها الشرعية، ذلك بان القوة المادية لا تمثل منفردة السلطة، وإنما لا بد من رضا المحكومين الذي يتراكم على عنصر القوة المادية حتى يجعل منه سلطة سياسية بحق. جملة القول، أن صلب شرعية السلطة إنما يكمن في رضا المحكومين بهذه السلطة.

الدستور : وتعرف السلطة التي تستند في شرعيتها إلى دستور مسبق بالسلطة المنظمة، وهنا تنسلخ السلطة عن شخص الحاكم وتسند إلى الدولة، ويصبح الحاكم مجرد عامل على السلطة يمارسها لحساب صاحبها الأصيل (الدولة)، ويتمتع الحاكم بالشرعية في هذا المقام طالما اعتلى السلطة استنادا إلى الدستور، ولن يخرج في ممارسته لمظاهرها عن ذلك الدستور، وتتعدد في عصرنا الأمثلة فيما يتصل بالحكام الذين يستمدون شرعيتهم من الدساتير وذلك حال القائمين على السلطة في الولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، وايطاليا، وألمانيا وغيرها من الديمقراطيات الحقة. (بدوي،٢٠٠٤ : ٢٨-٢٩).

وعلى صعيد آخر، فإن أزمة الشرعية قد تلحق بالمؤسسات السياسية عندما تكون هذه المؤسسات (أي النظام السياسي ذاته) غير مقبولة من جانب المحكومين، كما قد تلحق هذه الأزمة بألاشخاص القائمين على أمر هذه المؤسسات كما قد تتصل الأزمة ببعض السياسات التي ينتهجها القائمون على السلطة.(البديع، ١٩٨٢: ٥٩).

٣) أزمة المشاركة :

يرى البعض أن التحديث السياسي لا بد وان يتمخض عن ظهور الرغبة في المشاركة السياسية لدى قطاعات أوسع من المواطنين داخل المجتمع الوالج لتوه إلى عالم الحداثة، سواء تمثل مظهر الحداثة في التحول بنظام الدولة من الملكية إلى الجمهورية ، أو التخلص من نير الاستعمار والانتقال إلى مرحلة جديدة قوامها الاستقلال، أو تحول النظام السياسي عنها الديكتاتورية إلى الديمقراطية، أو الانتقال بالحياة السياسية من حالة عدم وجود أحزاب إلى مرحلة جديدة يظهر فيها نظام حزبي، أو حتى الانتقال بالمجتمع عموما من مرحلة الانغلاق إلى مرحلة الانفتاح، إن أي شكل من أشكال التحديث المتقدمة لا بد من أن يتمخض عن علاقة جديدة بين الفرد والسلطة، كما لا بد وان يكون من شانه ظهور أنماط جديدة للمشاركة السياسية، فضلا عن تنامي أعداد المتطلعين إلى المشاركة في الحياة السياسية، ومنها تطل أزمة المشاركة برأسها عندما تقوم الصفوة الحاكمة بوضع العراقيل أمام الراغبين في المشاركة السياسية، وتضييق الخناق على نحو يؤدي إلى تضاؤل أعداد المشاركين في الحياة السياسية(وهبان، ٢٠٠٠ : ٥٦).

وتمثل هذه الأزمة تحديا مباشرا تتحمل النخبة السياسية بشكل كبير نتائجه؛ اذ انها ترتبط بقابلية النخبة على التجدد واستيعاب القوى السياسية المختلفة، والاراء والاتجاهات السائدة في المجتمع، إذا يؤدي تزمتها إلى تبني رؤى سياسية متصلبة مما يؤدي إلى نتائج سلبية، تتمثل في غلق فرص الحراك، وغلق أبواب المشاركة السياسية امام إعداد كبيرة من أبناء المجتمع، مما يؤدي إلى عملية تدوير بطيئة داخل النخبة، وجعل التغيير في النمط السياسي فيها رهنا بحدوث انقلاب عسكري أو موت زعيم كبير أو ثورة شعبية أو انتصار حرب أهلية، وعلى العكس من ذلك في حالة وجود نخبة منفتحة وغير منغلقة على نفسها، مما يجعلها تسمح بعملية الحراك والتجدد، وهو ما يزيد من إمكانية تجاوز النظام السياسي لهذه الأزمة المتعلقة بالمشاركة، وفتح قنوات التواصل والتجدد مع الآراء السياسية والقوى الصاعدة.(المجمعي ، ٢٠٠٩: ١٤٨).

٤) أزمة التغلغل :

وتسمى (أزمة الإدارة)، وتدور حول مدى كفاءة الجهاز الاداري للدولة للتغلغل في أجزاء المجتمع وبناه المختلفة، بقصد تحريكه وتنفيذ سياسات الدولة فيه، وما يعني ذلك من تأكيد لسطوة الدولة وسلطتها وحضورها الدائم، وشعور المواطن بقدرتها وجدية جهازها المؤسسي في ممارسة مهماته، ويرتبط ذلك بقدرة النظام السياسي ذاته على النجاح في اداء وظائفه

المختلفة، والمتمثلة بعمليات استخلاص المصادر والتوزيع للادوار العوائد بين فئات المجتمع، وممارسة النظام والرقابة والضبط لسلوك الافراد والجماعات. (وهبان،٢٠٠٠: ٨٢)

ويمثل اخفاق الدولة ممثلة بنظامها السياسي ومؤسساتها المختلفة في اداء هذا الدور كأزمة تؤثر في تعطيل مسيرة التنمية السياسية، وهذا الامر تحمل النخبة الجزء الاكبر منه كونها المكون الاساس للقيادة في هذا النظام، وهنا تكون كفاءة النخبة واحتوائها على العناصر المؤهلة في العمل التنفيذي، وهو ما يطلق عليه اصطلاحا(التكنوقراط)، هو الفيصل في تحديد إمكانية نجاح النخبة في تجاوز هذه الأزمة من عدمها، وهو الأمر الذي يعتمد على تركيبة النخبة، وايمانها بالعلم التطور والتغيير، أو محافظتها على الوضع القائم، وعدم تجاوز حالة الجمود وشلل الحركة، الذي يعد عاملا معطلا لعجلة التنمية السياسية.(المجمعي ، ٢٠٠٩: ١٤٧).

وباختصار فإن التغلغل من وجهة نظر الصفوة الحاكمة يعني قدرتها على الوصول إلى كافة ما تريده من المواطنين الخاضعين لحكمها، والذين تمارس سلطتها في مواجهتهم، وذلك يتحقق عندما تكون كافة قوانين وسياسات الحكومة المركزية نافذة في سائر إرجاء إقليم دولتها، سواء أكانت هذه القوانين تتعلق بالضرائب أو التجنيد أو تحقيق الانضباط أو غير ذلك، وسواء أكانت السياسات الحكومية تنصب على الرفاهية الاجتماعية وكذا السياسات التي تتصل بالزراعة والإنتاج الحيواني، وكذا السياسات التي تتصل بالسكان، ونظيراتها ذات الصلة بأنماط وقنوات المشاركة السياسية، وغريها، من جانب آخر فإن ثمة بعدين متكاملين للقدرة على التغلغل ويتمثل أول هذين البعدين في مقدرة الحكومة المركزية بما أوتيت من قوة مادية على تحقيق التغلغل داخل إقليم دولتها وبين سائر رعاياها بغض النظر عن ميول أو جهات نظر هؤلاء الرعايا بغض النظر عن ميول أو جهات نظر هؤلاء الرعايا المستهدفين بالسياسية العامة، وإذن فهذا البعد يعتمد على تركز إليه الحكومة المركزية من احتكار الأدوات الإكراه المادي (أي على القوة المادية) بغض النظر عن رضا المحكومين(وهبان،٢٠٠٠: ٨٢).

أما البعد الثاني : للقدرة على التغلغل فيتمثل في مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات وميول المحكومين بحيث تشري قوانينها وسياساتها عليهم استنادا إلى رضاهم، ودونما حاجة إلى استخدام القوة المادية. وهكذا يتضح من خلال كل ما تقدم مدى اعتماد الحكومة في تغلغلها على ما تتمتع به من قدرات ، وعلى رأسها القدرة التنظيمية. (وهبان،٢٠٠٠: ٨٢-٨٣).

٥) أزمة التوزيع :

ترتبط هذه الأزمة بالقدرة التوزيعية للنظم السياسية؛ أي بدور الحكومات فيما يتصل بتوزيع المنافع والموارد بين سائر الفئات والطبقات والجماعات المشكلة لمجتمعاتها، سواء تمثلت هذه المنافع وتلك الموارد، في الثورة، أو الدخل، أو الأمن، أو التعليم، أو الثقافة، أو الخدمات الصحية، أو غيرها(البديع، ١٩٨٢: ٦١).

وتشير ملاحظة واقع بلدان العالم الثالث إلى أن اغلب هذه البلدان يرزح تحت نير الندرة الاقتصادية والتي كثيرا ما تصل إلى درجة القحط، كما يلاحظ أن سوء توزيع الموارد يمثل إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الندرة الشديدة المفضية إلى القحط؛ إذ أنه حين تنفرد القلة بجل الموارد المتاحة يقع عبء الحرمان على الكثرة الغالبة داخل هذه المجتمعات(بدوي،١٩٨٦: ١٧٦).

ويعد ماركس اظهر المفكرين الذين يرجعون الصراع السياسي إلى أسباب اقتصادية، وعلى سبيل المثال نجد أنه هو وزميله فريدريك انجلز قد استهلا إعلانهما الشيوعي (١٨٤٧) بالعبارات التالية : إن تاريخ المجتمعات الإنسانية حتى حاضرها هو تاريخ الصراع بين الطبقات بين الحر والعبد، والشريف ورجل العامة، والبارزون والتابع، وبصفة عامة المضطهدون في نضال مستمر فيما بينهم، في صراع عنيف ينتهي في كل مرة إما بقلب نظام المجتمع بأسره، وإما بتحطيم الطبقات المتصارعة جميعا انه الصراع من اجل ملكية أدوات الإنتاج(الخزاعلة والخالدي،٢٠١٥: ٢٧٨).

أزمة التوزيع وظاهرة الفساد السياسي :

يبقى أن نشير إلى أن ثمة ظاهرة يشهدها اغلب بلدان العالم الثالث في عصرنا، وكان من شانها أن تفاقمت أزمة التوزيع، وتزايد الشعور بوطأتها في صفوف المحرومين، وتتمثل هذه الظاهرة في الفساد السياسي، والتي قوامها استخدام السلطة من اجل تحقيق أهداف ذاتية، والتعامل مع الممتلكات العامة وكأنها ممتلكات شخصية، إنها الظاهرة التي باتت تمثل إحدى السمات البارزة التي يتسم بها سلوك الصفوات الحاكمة لأغلب بلدان العالم الثالث، حيث تجد داخل تلك البلدان عشرات الأمثلة لبعض الحكام تضخمت ثرواتهم، وأضحوا في عداد أثرياء العالم، في الوقت الذي لا تزال غالبية رعاياهم تئن تحت وطأة الفقر، وتعاني مرارة القحط(وهبان،٢٠١٠: ٩٣).

ثانيا : معوقات التنمية السياسية :

يعد عدم توفر الإرادة السياسية من أهم القيود والمعوقات لعملية التنمية ومن الأسباب الرئيسة لفشل كثير من خطط التنمية؛ اذ تلعب الإرادة السياسية في دول العالم الثالث دورا في تدهور الأوضاع وتقهقرها في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية إلى حد بعيد، وبالأخص تجاه قيم الحرية والمساواة، والإرادة السياسية انما هي جهود محددة يقوم بها الأشخاص في السلطة السياسية (الدرمكي ،٢٠١٢: ٣٨) .

ومن أهم معوقات التنمية السياسية ::(ابو عرقوب وآخرون، ٢٠١١: ٤٦-٤٧) .

١. النمو السكاني بمعدلات مرتفعة.
٢. المديونية الداخلية والخارجية .
٣. الفساد الإداري والمالي والمحسوبية والعشائرية.
٤. إحجام القطاع الخاص عن المشاركة الفاعلة في مشاريع التنمية ، وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.
٥. غياب المؤسسية في الإدارة وتغيير سريع للتشريعات القانونية المتعلقة بالإدارة والاستثمار أو تعديلها على نحو سريع.
٦. التغير والتبدل السريع للقيادات الإدارية والفنية والسياسية .
٧. ضعف المتابعة وغياب الرقابة والمساءلة القانونية للمسؤولين عن فشل المشاريع.
٨. العولمة ونظام التجارة الدولية، والسيطرة على الشركات متعددة الجنسيات.
٩. وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: التصحيح الاقتصادي، خاصة في مجالات العمل الاجتماعي.
١٠. ضعف المعلومات والبيانات والإحصاءات، وعدم توفر الدراسات والأبحاث العلمية حول أولويات التنمية.

أما عن التحديات والمشكلات التي تواجه التنمية السياسية(داودية، ٢٠٠٤) :

- نظرة سلبية للأحزاب وموروث سياسي طويل بهذا الخصوص..

- ثقافة ترفض الرأي الآخر والمشاركة.
- التقاعس عن مواجهة ومجابهة الإرهاب الفكري والسياسي والتخوين والتكفير وادعاء احتكار الحقيقة.
- انعدام التوازن في الحياة الحزبية الأردنية وانعدام التنافس.
- استمرار حالة الفراغ السياسي والتشرذم.
- ضعف جماعات الضغط وغيابها الكلي أحيانا .
- عدم الأخذ بقاعدة فصل السياسة بما فيها من مناورات ومصالح وفكر ودهاء عن الدين بطهره ونقائه.
- هامشية العلاقة بين الحكومات والمعارضة السياسية، وخلو هذه العلاقة من : توزيع الأدوار، الوحدة والصراع، الائتلاف والاختلاف.
- تمركز العمل السياسي في أوساط النخبة السياسية والاقتصادية.
- تمييز تشريعي بحق المرأة.
- عدم إشراك الشباب في الحياة السياسية وضحالة اطر المشاركة.

المبحث الثالث

المشاركة السياسية وأهميتها

إن المشاركة السياسية تعد من أساسيات الديمقراطية وذلك لا يمكن التحدث عن الديمقراطية دون التطرق إلى المشاركة السياسية فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي وتعد من أرقى أنواع الديمقراطية فالمشاركة السياسية إذن في أوسع معانيها هي المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية بكل الوسائل المشروعة، ومفهوم المشاركة يعد من المفاهيم التي أثارت الجدل والتساؤل عن ماهيتها .

وبناء على ذلك فقد قسمت دراسة هذا البحث إلى مطلبين

المطلب الأول : مفهوم المشاركة السياسية.

المطلب الثاني : أهمية المشاركة السياسية.

المطلب الأول

مفهوم المشاركة السياسية

يقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيدا لطرح مفهوم المشاركة السياسية. فالمشاركة السياسية قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن ، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي. وهناك من يعرفها على أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا أو رقابيا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة. وهي قد تعني لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي . كما تعني المشاركة إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء جهودهم الذاتية أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية(عليوة،٢٠٠٨: ١).

تعد المشاركة السياسية تعبيرا عن مدى التزام النظام السياسي بتحقيق معاني الحرية، وإشراك الأفراد في إدارة شؤونهم، وأصبحت معظم الدول الآن تتمسك بضمان هذه المشاركة وتضمن ذلك في دساتيرها وقوانينها لأنها تساهم في بناء وعي جديد للمجتمعات وتساهم في الولوج إلى عملية التحديث، وبروز أفكار وقوى جماهيرية جديدة، تخفف الإشكالات وتقلل من حجم الاحتقانات، وتعمم سلمية التغير والحراك الاجتماعي والسياسي، وحسب (بيرلسون) يجب مراعاة خصائصها الايجابية التي توفر الاهتمام بالأمور السياسية، والمعرفة والإلمام بالمصلحة العامة، والرشادة والعقلانية.(عليوة، ٢٠٠٨: ١-٢)

كما ويرى (فيليب برو) وهو ابرز المفكرين ممن تناولوا تحديد مفهوم المشاركة السياسية بان لها الدور الأكبر في حفز المحكومين(المواطنين) وزيادة قابليتهم في التأثير على السياسة العامة بمستوياتها المختلفة، لربط الفرد بقضايا السياسة وبالتالي بدولته ومجتمعه(القداد، واخرون، ٢٠١٣: ٨٩).

في النظرية السياسية الكلاسيكية : يرى جان جاك روسو أن المشاركة السياسة هي القدرة على مزاولة السيادة أو ممارستها، وهذه المقاربة تقصي من المشاركة السياسية أولئك الأفراد الذين لا يملكون القدرة على مزاولة السيادة وهذا المفهوم يسعى لتطبيق التقليد الذي عرفته الدولة اليونانية والمتمثل في ضرورة إشراك فاعل في الشؤون العامة؛ بما يعني أن المشاركة السياسية محاطة بشروط لا تتوفر عند جميع أفراد المجتمع. كما تعرف المشاركة السياسية على أنها سلوك سياسي يتضمن تصرفات الأشخاص أو جماعات من الأفراد، وردود أفعالهم، فيما يتعلق بشؤون الحكم، ويتضمن هذا السلوك السياسي الفردي أو الجماعي كافة الأنشطة بما فيها الانتخاب، كما اعتبر أنها تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا مع موقف الجماعة بطريقة تشجعه على ذلك، وتكون المشاركة رسمية وغير رسمية، كأن يقال المشاركة في الإدارة ، أي إشراك مندوبي صاحب العمل ومندوبي العمال في إدارة المشروع. (ماشطي، ٢٠١٠: ١٥٠).

تعد المشاركة السياسية من المؤشرات الدالة على نضج المجتمع سياسيا وثقافيا، فارتفاع نسبة المشاركة في مجتمع ما يدل على تقدمه ووعيه بحقوقه السياسية، كما يدل على مستوى عال من الثقافة السياسية والمشاركة السياسية مما تعني انخراط الفرد سواء رجل أو امرأة في نشاطات الحياة العامة، وفي جميع مجالاتها وممارسة حقوقه المدنية المكفولة بالدستور والقوانين الناظمة للعمل السياسي، وهي تأتي بصورة طوعية من قبل الفرد والتي تعزز قيم المشاركة الشعبية السياسية، وتحديدا القيم الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي(العايد٢٠١١).

وتعتبر المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع، حيث الرجال مثل النساء من خلال أيضا المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسر اللقاءات والتجمعات السياسية، والتواجد الحزبي أو التنظيمي، وحق وضع الملصقات، والقيام بالاتصالات وغير ذلك ويساهم تشجيع المشاركة في تطبيق الشرعية السياسية مما يجعل الإنسان كائنا سياسيا(صالح،٢٠٠٥: ١٧).

إن المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متصلا أو منقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أم غير فعال، فالمشاركة السياسية بهذا المفهوم ، ينظر إليها كمطلب لإفراد المجتمع بمختلف فئاته وتنظيماته، ومن ثم لا بد من خلق قنوات مناسبة للمشاركة والتعبير السياسي والتطلعات بما يخلق قناعات لدى

المواطنين، يشعرون من خلالها بأنهم أعضاء في النظام السياسي ويساهمون في صناعة القرار بالتساوي، هذا القرار سيطبق عليهم في النهاية أو يتأثرون بعواقبه بشكل أو بآخر، وايجابية المشاركة كما دلت ممارساتها في الأنظمة الديمقراطية هي خيار استراتيجي لأي نموذج تنموي، لأنه يعزز شرعية النظام السياسي ويبني المؤسسات الديمقراطية وهو يجعل الأفراد يشعرون بحق المواطنة الكاملة، ومن ثم يساهمون في تماسك البلاد والشعور بواجب المشاركة السياسية في عملية التنمية والدفاع عنها(المشاقبة، ٢٠١١: ١-٣).

المطلب الثاني

أهمية المشاركة السياسية

تتبلور المشاركة السياسية في كافة الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها، وان كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحا وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الديمقراطية التي تتيح مساحات اكبر من الحرية للأفراد والاحترام لمنظومة حقوق الإنسان، وانتخابات دورية حرة وتنافسية، وبالتالي تتيح قدرا كبيرا لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهم المدافعين عن مشاركة اكبر؛ لذا فإن الانخراط في عملية صنع القرار سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلا من جانبه من حيث كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك . (العامري، ٢٠١٣: ٢٢)

وتمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها، وتتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه، ويصبح معه الفرد مستعدا لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا. فالمشاركة السياسية الواسعة تعمل على تعزيز شرعية النظام، إلا أنها في المقابل قد تؤدي إلى إدخال تعقيدات في عملية صنع القرار، وشأنها في ذلك أن تقلل من كفاءة وأهمية القرار وبالتالي تقلل من شرعيته، وقد تخلق المشاركة السياسية ظروفا تعكس الرضا أو النزاع وهو ما لا يظهر جليا وواضحا في الأشكال الأخرى للمشاركة، وإذا كان موجودا ولا تتوفر الوسائل التي تسهل تشكليه والتعبير عنه، ولذلك يذهب البعض إلى القول أن المشاركة السياسية تكون ذات أهمية بالقدر الذي تؤثر فيه على الحكومات فعلا وليس فقط بالذهاب إلى صندوق الاقتراع ومن ناحية أخرى فإن الأقلية من الناس النشطين تستطيع أن تتواصل في أفكارها بشكل منتظم مع ممثليها عبر الرسائل وفي أحيان كثيرة فإن مثل هذه النشاطات تحدث في نطاق ما يسمى بجماعات مصالح الضغط المنظمة أو التنظيمات الخاصة بالأحزاب السياسية.(العامري،٢٠١٣: ٢٢-٢٣).

وهي بذلك تتيح أمام الأفراد فرصة المساهمة في صناعة القرار، وبالتالي تجعل الأفراد يساهموا في تحمل مسؤولية صنع القرار، وهذا يسهل كثيرا في عملية تنفيذ الخطط والبرامج،

ويجعل المواطنين يتقلبوا أي مشروعات قائمة أو جديدة نظرا لأنهم ساهموا في صنع القرار، ولمعرفتهم وإدراكهم لفوائد هذه المشروعات وأهميتها، وبالتالي يساعد هذا في إتمام المشروعات وتحقيق كل أهداف المجتمع بشكل يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد، بصورة تتناسب مع احتياجات ورغبات وقدرات الجماهير، فهذه المشاركة تعزز لدى الأفراد قيمة الولاء والتأثير والمسؤولية والأداء، وتجعل الأفراد في المجتمع أكثر إدراكا لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانات المتاحة لها، وبالتالي فإنها تفتح بابا للتعاون بين الأفراد والمؤسسات الحكومية، فهي تعمل على تعود المواطنين الحرص على المال العام وتجعلهم يدركوا أن هذا المال العام هو في حقيقة الأمر نابع من أموالهم الخاصة .

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن المشاركة السياسية تعد من المهمات الضرورية في الحياة، لأنها تزيد من الوعي الاجتماعي والسياسي لدى المواطنين، مما يضطر القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشاريع، وهذا يفرض جمع المال، ويحفز بقية المواطنين على المساهمة في ذلك، إضافة إلى ذلك فهي تقوم بدورا أساسيا ومهما لتدعيم دور الحكومة في تحقيق الخطة التي تضعها، وتساعد الحكومة أيضا على اكتشاف نقاط الضعف، والتقليل من الوقوع في الأخطاء، لان هذه المشاركة تقوم بدور الرقابة والضبط من خلال الهيئات والمجالس المحلية، فهي بذلك صمام أمان من الوقوع في أي انحرافات أو أخطاء(الحورش،٢٠١٢: ٦١-٦٢).

لذا تعد دراسة المشاركة السياسية ذات أهمية كبيرة سواء أكانت على صعيد الفرد أو المجتمع أو السلطة أو على صعيد السياسية العامة، فهي :

١. ضرورية على صعيد الفرد لأنها العملية التي تؤدي من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة في المشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وإيجاد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، وهذا يعني أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة السياسية التي تشارك فيها الأفراد من اجل اختيار حكامهم سواء أكانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أما على صعيد السياسة العامة فهي مهمة لأنها تدفع بالحكام إلى تبني سياسية عامة تستجيب لمطالب المواطنين وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة. (اليوسف، ٢٠٠٣: ١٢٥)
٢. ضرورية لكل دولة، لأنها تحقق الوحدة الوطنية والاندماج بين أبنائها بل هي شرط أساسي وذلك من خلال المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الشعب الواحد.(اليوسف، ٢٠٠٣ : ١٢٥).

٣. تحقق الوحدة الوطنية عن طريق إدماج المواطنين وبشكل متزايد في الحياة العامة، فهي تدفع باتجاه المساواة بين الجميع بغض النظر عن انتماءات الأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع دائرة المواطنة وتعزيزها من خلال تيسير فرص الالتحام الوطني وكسر الشرانق الطائفية والاجتماعية بين أبناء المجتمع.

فمن المعروف انه في كل مجتمع من المجتمعات لا بد أن توجد عدة فئات ولا بد من تطبيق مبدأ المساواة، وعدم التمييز بسبب الجنس أو اللون أو القومية أو اللغة أو الدين، كما ويجب ترسيخ الحقوق السياسية، بهذه الفئات على قدم المساواة بما يضمن المشاركة السياسية وتفاعل الجميع معها.

٤. تجنب النظام السياسي من وجود معارضة سرية تهدده، وهي حق الشعب في المساهمة في صياغة السياسات العامة للبلاد وتحديد موقفه بخصوص القضايا التي تهمه والتي تعد أساسية في تحديد مصيره ومستقبله.(الخلايلة، ٢٠٠٣: ٧٦-٧٧).

الفصل الثالث

دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي

ان لمؤسسات المجتمع المدني الدور الأساس والحيوي في تفعيل الاصلاح السياسي والتنمية، والمشاركة السياسية، وان هذه المؤسسات تعتبر من الركائز العامة في تقبل الديمقراطية والحياة السياسية، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الأردني هي الاختبار الحقيقي لمدى رسوخ القيم الديمقراطية، وان هذه المؤسسات قامت بدور كبير في بناء الحياة الديمقراطية وترسيخها وارساء السلوك والحوار الديمقراطي ان الإصلاح السياسي دفع عجلة دور هذه المؤسسات في المشاركة والتنمية السياسية ولا بد من الإشارة إلى ان مؤسسات المجتمع المدني تعد أهم قوى المشاركة السياسية ولهذا فقد برزت أهمية عمل هذه المؤسسات واتساع مهام عملها ووظائفها وتناميها بشكل سريع في الأردن .

وستتناول في هذا الفصل دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي والمشاركة والتنمية السياسية وسنناقش أيضا عن ماهية هذه المؤسسات ووظائفها وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية مؤسسات المجتمع المدني ووظائفها ودورها في عملية الإصلاح السياسية في الأردن.

المبحث الثاني : دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

المبحث الثالث : دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والمشاركة السياسية في الأردن.

المبحث الأول

ماهية مؤسسات المجتمع المدني ووظائفها ودورها في الإصلاح السياسي في الأردن.

إن مؤسسات المجتمع المدني في الأردن تسعى نحو تفعيل أدوارها لخدمة المجتمع الأردني، وتقوم مؤسسات المجتمع المدني لتأكيد دورها مع كل من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بأسلوب يتكامل مع ادوار هذه السلطات؛ حيث تعتبر هذه المؤسسات احد أركان الديمقراطية المهمة، ومن مقوماتها الرئيسية. ولها دور في عملية الإصلاح السياسي ومساهمتها في الوصول إلى الثقافة الديمقراطية والى وجود دور ايجابي لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن أن تلعب دورا رقابيا وتشاركيا في تطوير المجتمع وتلبية احتياجاته حتى أصبحت تمثل السلطة الرابعة لما لها ادوار صفوف الصحافة والإعلام.

إن الإصلاح السياسي يحتاج إلى مؤسسات مجتمع مدني، لما له من دور هام وفاعل في تعزيز الديمقراطية وتعزيز الحريات العامة والمساهمة في تقديم الخدمات العامة والتطوعية والإنسانية والاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان.

ومن هنا سيتناول هذا المبحث دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي في الأردن وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : ماهية مؤسسات المجتمع المدني ومفهومها ووظائفها

المطلب الثاني : وظائف المجتمع المدني.

المطلب الأول

ماهية مؤسسات المجتمع المدني ومفهومها ووظائفها

سنبدأ في هذا المطلب بتعريف مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال احد التعريفات المهمة ويفيد هذا المطلب في إعطاء هذه المفاهيم درجة عالية من الدقة وتحليل مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، وسيقوم الباحث بتوضيح مؤسسات المجتمع المدني من خلال هذا المطلب .

إن مؤسسات المجتمع المدني هي مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف وتشتمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية التعاونية أي كل ما هو غير عائلي أو ارثي.(إبراهيم، ٢٠٠٠، ص: ١٣).

إن المجتمع المدني المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل انه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة : البرلمان، والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات" (الصبيحي ، ٢٠٠٠ : ٣٠).

وقد عرفت مؤسسات المجتمع المدني أيضا أنها من مملكة توسطية تقع بين الدولة والأسرة ويقطنها منظمات منفصلة عن الدولة، وتتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها وتتشكل طوعا من أفراد يهدفون إلى حماية مصالح أو قيم معينة .(قطيشات، ٢٠٠٣: ١-٢).

ومع بداية تاريخ المجتمع المدني كمفهوم بدا المجتمع لأول مرة كأنه منفصل عن الدولة كتجريد رغم كونه متطابقا فيها ولكن هذا التطابق ليس طبيعيا كما انه ليس شفافا مثلما هو الحال عند أرسطو إذ أصبح من الضروري لتبرير هذا التطابق والتغيير الكلاسيكي للعلاقة بين المجتمع وحالته الطبيعية المتخيلة دون الدولة. ومن ناحيته الأخرى تغيير بالعقد الاجتماعي من ناحية وبين الدولة، من ناحيته الأخرى تغيير بالعقد الاجتماعي الذي يتنازل فيه جميع الأفراد عن كافة حقوقهم إذا فالمجتمع الوحيد الممثل كمجتمع مدني هو الدولة.(بشارة، ١٩٩٨: ٤٥).

إن مؤسسات المجتمع المدني تتشكل وسيطا اجتماعيا بين الفرد والدولة، الديمقراطية وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الداعمة لتطوير الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة، حيث أن وجود هذه المؤسسات بتعددها وتنوعها ليس توسيع الفضاء السياسي وإرساء ونشر وتعميم لثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية والمواطنة.(الحمد وآخرون، ٢٠٠٧ : ٤٤).

تعد مؤسسات المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من التنظيمات الطوعية الحرة التي تشتغل المجال العام ما بين المجتمع والدولة وهي تتشكل بإدارة حرة من مؤسسات المجتمع المدني، وتكون اختيارية الهوية، ولا تهدف إلى الربح وتتسم أعمال منظمات المجتمع المدني بالطابع السلمي، لعلاقات وتعمل على تعزيز قيم التسامح واحترام الرأي والرأي الآخر.(البطانية، ٢٠٠٩، ١٢٥).

وان كل جمعية مستقلة ورابطة تتأسس بمبادرة من أعضائها، وبمحض إراداتهم وبفضل جهودهم رغبة في تحقيق مصالح مجتمعية تعد جزءا من المجتمع المدني وصورة له، يبدأ هذا التنظيم يطلب من الفرد الخضوع لقواعد سلوك محدودة والالتزام بها في نشاطاته داخل المجتمع، ومما لا شك فيه أن الاعتراف بالآخر المغاير وبحقه في الوجود واحترام آرائه والتسامح معه بشكل البند الأساسي لتلك القواعد والراهن الذي يضمن قيام مجتمع ديمقراطي حق(الحسن بن طلال، ٢٠١١ : ١١٠-١١٢) .

ولقد ظهر مفهوم المجتمع المدني من الحركة الديمقراطية التي اجتاحت العالم وشاع استخدامه في دراسات النظام السياسي المعاصر في إطار الاهتمام بفعالية مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الدولة تحفز التحول الديمقراطي، وان المجتمع المدني الذي يجتهدون في إشاعة وترسيخ قيم المشاركة وثقافة الحقوق والمحاسبة والحالة والشفافية يسهم بدور كبير في تطوير الوعي الثقافي والسياسي وإنضاجه وخلق مرتكزات مؤسسية وذهنية كركيزة أساسية وقاعدة تحتية لإقامة نظام ديمقراطي ومستقر وفاعل. (المشاقبة، ٢٠١٤: ٧١).

ان الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني وكانت من خلال آراء وفكر المحللين القدماء للمجتمع المدني وكيف أن كل واحد منهم تناول وأطلق مفهوما له معنى على المجتمع المدني حسب رأيه والبيئة التي نشا بها ومن هنا سنتناول كل مفكر ورأيه بالمجتمع المدني على حدة كالأتي :

١- توماس هوبز (١٥٨٨-١٩٦٧) وضح توماس هوبز بان المجتمع المدني هو الغاية المتنافسة ومجتمع السوق والتنافس الأعمى على الربح وتحقيق المصلحة وأسس هوبز نظريته بين الدولة والمجتمع المدني على أساس النظرة التجريبية التشاؤمية.

٢- جون لوك : وقال بان المجتمع المدني هو مجتمع الملكية الخاصة ولكن ليس على أساس المفاهيم الغابوية والمصلحة بل على أساس الأخلاقيات الليبرالية الطيبة المستمدة من نظرية الحق الطبيعي.

٣- دنيس ديدرو (١٧١٣-١٧٨٤) وهو يرى المجتمع ينشأ تلبية لرغبة البشر من خلال اعتبارات مصلحية حتى يحلو الحياة أكثر سعادة وهو يميز بين نوعين من العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وشكل العلاقة بينهما استبدادي يقوم على العنف والقوة وشكل تعاقدي يقوم على الرضا والموافقة .

٤- جان جاك رسوو ربط وسوى بين المجتمع المدني والملكية وقال أننا نصل إلى المجتمع المدني من الحالة الطبيعية أو من المساواة إلى الملكية وبهذا فإن تكون المجتمع المدني يرتبط بتكون الملكية الخاصة ونشوئها وتحديدا بتكون الملكية العقارية.

٥- هيغل : رأى أن المجتمع المدني هو مجتمع السوق واليات المصلحة الفردية الأنانية العمياء والتي تنتج تعارضات وانقسامات مميتة .(العكش، ٢٠٠٦ ، ص: ١٨-١٩).

ومن هنا يرى الباحث أن مؤسسات المجتمع المدني هي الهيئات الاجتماعية والسياسية والشفافية من اتحاد ونقابات وأندية ومنتديات ومنظمات غير حكومية تقوم في الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته وتسعى إلى تحقيق المشاركة السياسية والتنمية والإصلاح السياسي.

ومن هنا نكون تناولنا مفهوم مؤسسات المجتمع المدني قديما وحديثا .

المطلب الثاني

وظائف المجتمع المدني

هنالك جانب لا يجوز لنا إغفاله عندما نتعرض لمفهوم مؤسسات المجتمع المدني وذلك هو وظائف المجتمع المدني وان هناك العديد من الوظائف التي نوردها حول مؤسسات المجتمع المدني، من أهم تلك الوظائف :

١- إن تنظيمات المجتمع المدني تتميز بقدر كبير من المرونة وبهامش اكبر من حرية دخول أو خروج الأفراد ومنها، وهذه الميزة التي تعتمد أسلوب الإقناع والترغيب تشكل قوتها في التأثير على سلوك أعضائها وبالتالي قدرتها على غرس قيم وسلوك متوائمة مع متطلبات التنمية الشاملة ومن هنا فإن لهذه الشؤون العامة للمجتمع وفي زيادة فرص مستوى المشاركة السياسية في الشؤون العامة للمجتمع وفي زيادة فرص الحراك الاجتماعي وإحساس الأعضاء بمدى أهميتهم وتأثيرهم في بيئتهم الاجتماعية وقدرتهم على مواجهة وحد التجاوزات بفضل الالتحام فيما بينهم وما أنتجته في نفوسهم من أمان جماعي . (إبراهيم، ٢٠٠٠، ص٧٧-٧٨).

٢- تؤدي تنظيمات المجتمع المدني وجمعياته إلى تزويد الأعضاء بالمهارات التنظيمية والسياسية نتيجة للاجتماعات والنقاشات والتنافس لبلوغ مراكز القيادة بالطرق الديمقراطية في ظل الشفافية والمراقبة والمحاسبة والتداول السلمي على المسؤولية.(إبراهيم، ٢٠٠٠، ٧٧-٧٨).

٣- ممارسة الديمقراطية وتجسيدها واقعا ملموسا سواء في نطاق والأعضاء أو المواطنين ويتشربون مبادئها.

٤- توسيع المشاركة المفروضة مركزيا دون مراعاة حاجات المواطنين ومشاكلهم المختلفة وتثمينهم في الاطلاع على كل المعلومات .

٥- مواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي كل الجانب الاجتماعي كالبطالة والفقر والآفاق والاجتماعية الخطيرة .(قنديل، ٢٠٠٠ : ١٠٨).

٦- تحقيق الديمقراطية يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة لمبادرة الفردية المعبرة عن الإدارة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطوع وليس التعبئة الإجبارية التي تفرضها

الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي. (قنديل، ٢٠٠٠ : ١٠٨)

٧- التنشئة الاجتماعية والسياسية وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو اعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعيات ومنظمات على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن الاستعداد لتحمل المسؤولية والمبادرة بالعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الطبقية .(الحويني، ٢٠١٢ : ص ٤٢).

٨- وظيفة تجميع المصالح بحيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه إعفاءها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشكلاتهم وكيفية الحفاظ على مصالحهم وصياغة مطالبهم وأهمية التضامن من بينهم.

٩- إفراز القيادات الجديدة حتى يواصل المجتمع تقدمه فهو في حاجة دائمة إلى أعداد قيادات جديدة من الأجيال وتكون القيادات الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات والأحزاب والمنظمات من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم هذه المؤسسات وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في دفع التطور الديمقراطي في المجتمع وإنضاجه من خلال ممارساتها لوظيفة إفراز القيادات (إبراهيم،٢٠٠٠: ٧٨-٧٩)

١٠- إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية حيث أن إشاعة مثل هذه الثقافة التي تمكن قيم احترام العمل التطوعي والعمل الجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الالتزام بالممارسة العامة والشفافية وتأكيد قيم المبادرة الذاتية وشفافية بنا المؤسسات هي خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع (شكر، ٢٠٠٣، ص : ٦٢-٦٩).

ويرى الباحث أن وظيفة ودور مؤسسات المجتمع المدني يتمثل في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تعزيز مصائرهم ومحاربة السياسات التي تؤثر معيشتهم ونشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية والمساهمة الفعالة، والعمل على اشراك اكبر عدد ممكن من الشعب في القرار السياسي، والنقد البناء.

المطلب الثالث

دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي

في هذا المطلب سوف نعرض دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي وسنقوم بشرحها وبيان دورها بشكل واضح. فهناك علاقة قوية ما بين الإصلاح السياسي ومؤسسات المجتمع المدني حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني احد أدوات الإصلاح بما يساهم في توسع قاعدة المشاركة السياسية إذ أنها تمثل قنوات المشاركة السياسية في صناعة قرارات السياسة العامة وهذا ما جعلها عصبا رئيسيا للديمقراطية. ففي عام ١٩٨٩ وبعد استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن تزايد إنشاء مؤسسات المجتمع المدني تسارع بسبب مرحلة التحول الديمقراطي حيث لعبت دورا فاعلا ومؤثرا في تطوير الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية ونموها بتدرج وساهمت هذه المؤسسات في تطوير وتنمية قدرات أفراد المجتمع ثقافيا واجتماعيا وتعزيز الحريات العامة الديمقراطية بالإضافة إلى تقديم الخدمات العامة التطوعية والإنسانية والاجتماعية وغيرها من الخدمات.(البطانية، ٢٠٠٩ : ص١٢١).

إن فعاليات منظمات المجتمع المدني لتجسد من خلال لتمتعها بالاستقلالية وتعدد مصادر بتوفير نظام اجتماعي ديمقراطي تباح فيه درجات التنظيم والنشاط والحماية القانونية لعملها فعلى الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني الأردني قد نشا وترعرع في إطار نظام عشائري إلا أن الدستور الأردني أكد على أن للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية بحيث ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب ومراقبة مواردها أكد الميثاق الوطني على حق جميع الفئات في تنظيم نفسها ليؤكدوا في الدستور الأردني من تأسيس الأحزاب والتنظيمات (الحمد وآخرون، ٢٠٠٧ : ص ٥-٥١) .

وقد صدرت عدة قوانين لتنظيم المجتمع المدني الأردني منها ما نص عليه قانون العمل والتنظيم النشاط النقابي ومنها قوانين النقابات المهنية وقانون التعاون ونظام الجمعيات التعاونية وقانون الأحزاب والجمعيات السياسية وأخيرا قانون الشركات الجديد لسنة ١٩٩٧ الذي يتضمن نصوصا تتعلق بالشركات المدنية والشركات التي لا تسعى إلى تحقيق الربح المادي إضافة إلى أحكام القانون المدني المتعلق بالشركات (خضر، : ٢٠٠٧: ١-٢).

وفي نهاية عام ٢٠٠٠ وصل عدد الأحزاب السياسية إلى(٣٠)حزبا ووصل عدد النقابات والجمعيات المهنية إلى(١٤)، فيما ارتفع عدد الجمعيات الخيرية إلى (٧٥٦)، والهيئات

الثقافية إلى(٢٥٦) ومع حلول القرن الحادي والعشرين تم إصدار وثيقة الأردن أولا عام ٢٠٠٢، والتي نصت على دعوة منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات مهنية ومنظمات أهلية لإعادة هيكلة أولوياتها والتي تسعى من خلال مضامينها إلى ترجمة هذا المشروع لبناء الأردن على قاعدة حديثة تقوم دعائمها على تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخلق الفرص الإنتاجية ومحاربة الفقر، والبطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين كما أنها دعوة لجميع المؤسسات لتبني التوجه الوطني وقضايا الوطن كافة.(النوايسة، ٢٠١٠ : ٢) .

وعلينا أن نلاحظ أن تقدم الأحزاب وتعددها يوفر بيئة حية لنمو مؤسسات المجتمع المدني فكلما كان المجتمع متقدما من الناحية السياسية كان عمل منظمات المجتمع المدني أكثر وضوحا وفاعلية كما أن وجود مؤسسات المجتمع المدني حتى وان كان ضعيفا فإنه يشكل حافزا لتنشيط الحياة السياسية وبالتالي فإن الدور متبادل والعلاقات تكاملية بينهما والأقل لا تكون منظمات المجتمع المدني مسيبة ولكن ارثها سياسي اجتماعي تراثي، وبهذا يمكن أن تؤدي دورها في الحياة السياسية بكل فعال واقتدار.(الحمد، ٢٠٠٥ : ٤٤).

وان الإصلاح السياسي يركز على الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية وبناء الإنسان الصالح والمشاركة في تحمل المسؤولية ويسعى إلى توزيع المسؤوليات داخل السلطة على قاعدة المشاركة في الرأي وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بأحسن صورة متمثلة إضافة إلى التوصيات فيما يتعلق بالإصلاح السياسي بما في ذلك قانون الانتخابات والأحزاب والقوانين المتعلقة بالحريات العامة وتطوير وضع مجلس النواب دستوريا فيما يتعلق بفترة الانعقاد والحل والحصانة (اللوزي، ٢٠١٤، : ٧٢) .

وفي هذا الخصوص قال الملك عبد الله الثاني أن أساس عملية الإصلاح الشامل هو توسيع المشاركة في صنع القرار معتبر ذلك جوهر الإصلاح. إن جميع الأحزاب بما فيها حزب جبهة العمل الإسلامية هو جزء من مكونات المجتمع الأردني وهم أبناؤنا وإخواننا ونحن نحترم رأيهم وحقهم في المشاركة السياسية وصناعة القرار وقد طلبت بعض الأحزاب والقوى السياسية تعديل بعض مواد الدستور فعدلنا ثلث مواد الدستور يعني أكثر من الذي طلبوه وقد طلبوا محكمة دستورية، وهيئة مستقلة للانتخابات وقانون أحزاب وقانون انتخاب جديد وقد تم كل ذلك بالتحاور والحرص على التوازن بين مختلف الأحزاب والتيارات السياسية ومؤسسات مجتمع المدني حول القوانين الإصلاحية وأود أن أكد هنا أننا نقف على مسافة واحدة من الجميع

فنحن للجميع ومن هنا ندعو كل أطياف المجتمع للمشاركة في هذه المسيرة الإصلاحية.(مقابلة مع الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ٢٠١٢) .

طالب الملك عبد الله خلال الورقة النقاشية مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بدوره وإنتاج أفكار وأبحاث مبادرات تقدم حلولا للتحديات وقد وجودت مؤسسات المجتمع المدني لتكون رديفا فاعلا للمؤسسات العامة للمساهمة في المحافظة على امن واستقرار الوطن وصون منجزاته .(الخوالدة، ٢٠١٤: ١-٢).

ومع أهمية ما ذكر فإن من الناحية الأردنية المتعلقة بمحدد الإصلاح والتحديث المبني على دراسات الحاكمية الرشيدة وأسس الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني بالرجوع إلى واقع حال مؤسسات المجتمع المدني في معظم الدول العربية منذ قيام الدولة نجد أن هذه المؤسسات بقيت تواجه إشكاليه ثقة السلطة الحاكمة حيث يسيطر على السلطة التنفيذية فكر كامن مفاده بان قوة المنظمات اللاحكومية يتكون حساب قواها ومصالح أدواتها مما أبقى المنظمات ضعيفة وان ازداد عددها كم تأخذ المؤسسات الحقيقية الذي يجب أن تكون عليه أنها بهذه الحالة بحاجة ماسة إلى تعزيز الثقة المتبادلة للرقي عن طريق تعاون مؤسسات الدولة معها حتى تتمكن من أداء مهامها الأساسية سواء في تحديث البنى القانونية المتعقلة بالعمل الجماعي المنظم بعدم القدرة على بلورة دور مؤسسات المجتمع المدني بشكل يحدد مجال الاستقلالية عن رؤى السلطة الحاكمة.(warren, 1999: 1-2) .

يرى الباحث في هذا الخصوص أن هناك اثر للانفتاح السياسي على منظمات المجتمع المدني من خلال السير قدما في علمية الاصلاح السياسي اذ ان الاصلاح السياسي اصبح ضرورة هامة في المجتمع الاردني وخاصة بعد الاحتجاجات الشعبية العربية والاردنية التي تطالب بضرورة الاصلاح السياسي والاقتصادي، ومحاربة كافة اشكال الفساد وخاصة الفساد السياسي والاقتصادي والاداري والارتقاء بالمجتمع من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الاردني؛ وان يكون لدى مؤسسات المجتمع المدني دورها الهام في عملية الإصلاح وان هناك علاقة ما بين المجتمع المدني والإصلاح السياسي علاقة تكاملية بحيث يتشاركان حيث النزاهة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون والعدالة والمساواة والإصلاح وتضافر السلطة ومؤسسات المجتمع المدني من اجل أردن ديمقراطي.

المبحث الثاني

دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية والمشاركة السياسية في الأردن

ان مؤسسات المجتمع المدني هي واحدة من أركان التنمية السياسية والتي تسهم في رفع سوية التنمية بأوجهها المختلفة وان دور مؤسسات المجتمع المدني لا تتوقف عن إرساء مبدأ المواطنة الفاعلة والدفاع عن الحقوق والحريات ومصالح الفئات الاجتماعية، فحسب بل دورها هو دور تنموي، وسياسي، واقتصادي، واجتماعي.

إن التنمية السياسية تمثل دور الدولة في توسيع المشاركة السياسية، ومن هنا فإن المشاركة السياسية تتطلب مؤسسات مجتمع مدني، والتي أصبحت مطلب وطني ضروري، وذلك كما لها دور في تعزيز الديمقراطية ومن هنا سنتناول في هذا المبحث المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التنمية السياسية

المطلب الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية

المطلب الأول

دور مؤسسات المجتمع في تعزيز التنمية السياسية

ان لمؤسسات المجتمع المدني دور فاعل ورئيس في تعزيز التنمية السياسية وقيمها، ضمن ناحية لا يمكننا دراسة المجتمع المدني بمعزل عن الدولة وخططها التنموية، وقوانين التنمية السياسية الممثلة بالدستور والقوانين واللوائح الناظمة للمجتمع بكافة مؤسساته وهذا يحتم معرفة طبيعية ودرجة الوضوح في العلاقة التي تربط بين الطرفين، وهذا ينعكس في بعض الاوقات في القوانين والانظمة التي تبنى أو لا تبنى بيئة داعمة لمؤسسات المجتمع المدني ودورها الريادي في التنمية السياسية.

في هذا المطلب سنتناول فيه دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التنمية السياسية وبيان دورها في التنمية:

مؤسسات المجتمع المدني هي التي تهدف في المدى البعيد إلى إيجاد مجتمع مدني خارج إطار المجتمع الرسمي الحكومي وتستخدم آليات ووسائل سلمية وديمقراطية غير تلك التي تستخدمها الدولة وتلعب هذه المؤسسات دورا متقدما في أحداث التنمية السياسية (الرفوع، : ٨)

فالتنمية السياسية تمثل دور الدولة في توسع المشاركة السياسية باعتبارها المرحلة الأعلى لصناعة القرار وتتبنى مختلف السياسات وعلى قاعدة تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات في ظل حماية القانون(بطاينة، ٢٠٠٩، : ٢٨٧).

وتعتبر الأحزاب السياسية في البرلمان وخارجه إحدى الركائز الأساسية للتنمية السياسية في المجتمع بالإضافة إلى الإعلام الذي يشكل مرآة الرأي العام ومرآة التفاعل الاجتماعي حيث يعتبر الإعلام أداة الكشف وأداة المراقبة والقياس في مجتمع يطمح للديمقراطية فالوعي السياسي والاجتماعي والمساواة في الحقوق والحريات هي النظام الحقيقي للحوار وتبادل الأفكار بين المجتمع وصاحب القرار فمسؤولية النهوض بالحياة السياسية في الأردن لا يقع على عاتق الحكومات لوحدها وعلى أهمية ما يمكن ان تقوم به بل على عاتق الجميع داخل الوطن.

ان قلة مؤسسات المجتمع المدني وتدني فاعلية الأحزاب السياسية بالإضافة إلى غياب حوار وطني داخلي شامل لاتفاق كل القواسم المشتركة بين كافة قطاعات المجتمع ربما يعيد

المجتمع إلى مكوناته الأولى إلى ما قبل الدولة الحديثة وان غياب مثل هذا الحوار الداخلي سيزيد من حالة الاحتقان السياسي وعلى الرغم من المخاطر والتحديات التي تواجه التنمية السياسية بشكل عام فإن المملكة الأردنية الهاشمية تحمل من المقومات ما يؤهلها لتجاوز المرحلة الراهنة نحو الديمقراطية اخذين بعين الاعتبار البيئة المحلية والإقليمية والدولية وتمثل هذه المقومات بالإرادة السياسية لرأس الدولة والقاعدة الدستورية المناسبة والمحفزة لتطوير الاعلام السياسي بالإضافة إلى المجتمع الأردني الذي إذا أتيحت له الفرصة سيكون قادر على ايجاد الآليات المناسبة ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على انجاز هذه المهمة ومساهمة الأحزاب السياسية ومجلس النواب لإنضاج التجربة الديمقراطية الأردنية التي تشكل تحديا للمجتمع الأردني بشقيه الرسمي والشعبي وتعتبر مصلحة وطنية لابد من انجازها تعزيزا للأمن الوطني الأردني وهذا يتطلب ايجاد حالة من التوازن بين المسيرة الديمقراطية من جهة والاستقرار السياسي والاجتماعي من جهة أخرى(المقداد،٢٠١٢: ٣-٧).

كما تنص وثيقة الأردن على دعوة مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات ومنظمات أهلية لإعادة ترتيب سلم أولوياتها كل حسب اختصاصه مستوحية روح هذا المفهوم ومضامينه ساعية في رفع إسهامها في هذا المشروع النهضوي لبناء الأردن الحديث بتركيز العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإيجاد الفرص الانتاجية ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المواطن كما انها دعوة لجميع المؤسسات من اجل التوجيه الوطني لكافة قضايا الوطن(وثيقة الأردن أولا).

ويرى الباحث ان مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق مستلزمات التنمية السياسية وتمكينها من تجذير الثقافة المجتمعية الايجابية من خلال ابراز القيمة البناءة وتجسيد الانتماء لهوية الوطن والاعتزاز به وترسيخ الاخذ بثقافة العمل التطوعي وان مؤسسات المجتمع المدني في الأردن يجب ان تكون ذات دور هام وحساس في التنمية السياسية.

المطلب الثاني

دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في الأردن

سنتناول في هذا المطلب : دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في الأردن :

يقوم مفهوم المشاركة السياسية على مبدأ دافع وهو العمل الطوعي الفردي والجماعي والإدارة الحرة وهذا المفهوم يتناقض تماما مع مفاهيم الاستبداد والديكتاتورية والشمولية وهذه المهام تقع على غالبيتها العظمى على كاهل منظمات المجتمع المدني التي يجب على السلطة السياسية أن توفر لها الدعم والمساندة القانونية والسياسية والمادية الكاملة للقيام بعدها في هذا المجال، وهذا ما يحول هذه المنظمات إلى عنصر فاعل ورئيسي في عملية المشاركة الحقيقة في بناء المجتمع المدني على أساس الديمقراطية والحاكم الصالح ولهذا فإن مهمة منظمات المجتمع المدني لا تتوقف عند دور المشاركة السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فحسب بل أن على هذه المنظمات أداء وتوجيه العديد من المهام في سبيل الوصول إلى غايتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع .(علي، ٢٠١٠ : ٥٧).

والديمقراطية تعتبر هي من الركائز الأساسية كذلك في دعم أركان المجتمع المدني وتفعيل دوره وتمكين عناصره الديمقراطية في قيادة القيم التي تتميز بها في المحيط الاجتماعي والسياسي والقانوني للمجتمع أن الديمقراطية قيم ومبادئ تتيح للمجتمع المدني فرص النجاح في تنظيم مختلف شرائح المجتمع وهذه القيم المشتركة بين المجتمع المدني والديمقراطية لهذا فالعلاقة بينهما هي التطابق في جوهر المعايير ونظريتها للإنسان، وعلاقتها بالآخرين في الاحترام والتسامح ونبذ العنف والمشاركة السياسية في صنع القرار وهي نفس القيم عندها والديمقراطيات أسلوب حياة يشمل كافة المجالات . (شكر ، ٢٠٠٣ : ٣٠).

من هنا فإن على هذه المنظمات أن تحدد أولا أشكال المشاركة السياسية التي ستعمل من اجل إيصال المواطن العادي إليها متجنبة المغالاة في الطموحات والتوقعات غير القائمة على أسس موضوعية.

وان إيصال مفهوم المشاركة السياسية معناه الحقيقي للجمهور الواسع يعني أن تتمكن هذه المنظمات من تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تتلاءم ومطالب الأفراد

والجماعات بمعنى أنها تقي حق المواطن في مراقبة قرارات النظام السياسي وان يقوم بتتويمها وضبطها . (علي، ٢٠١٠ : ٥٩).

وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني بوصفها من قنوات للمشاركة السياسة في عملية اتخاذ القرارات السياسية يجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للديمقراطية فإذا كانت السلطة تميل لان تستولي على دور مؤسسات المجتمع وشغل مكانها في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية مقترحا للهيمنة على المجتمع فإن غير المعقول قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها الفاعل ولا يتمكن لأركان العملية الديمقراطية أن تتكامل من دونها بالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تنمو وتتطور وان تحصل على دورها الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي وعلى هذا النحو ترسو صيغة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني مؤداها: أن ترسيخ أسس الديمقراطية يدعم مؤسسات المجتمع المدني بمعنى أن مؤسسات المجتمع المدني إحدى علامات الديمقراطية البارزة وهي إحدى الدعائم الأساسية لها فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع فاعل بل الديمقراطية تعزز بوجود مؤسسات المجتمع المني ففي سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها تكون الديمقراطية عاملا على ترسيخ مؤسسات المجتمع المدني .(سليم، ٢٠٠٦ : ١٩).

وقد برز أثر الإصلاح السياسي في مؤسسات المجتمع المدني الأردني بعد نجاح المؤسسات في العديد من النشاطات التي تصب في جانب المشاركة الشعبية السياسية، وذلك من خلال الآتي : (الخلايلة ، ٢٠١٢: ١٦٠-١٦١)

١- تقوية الاهتمام والجهود إلى رفع كفاءة النساء وإشراكهن في سوق العمل إلى جانب الرجال الأمر الذي يساهم في إنعاش الاقتصاد في الأردن.
٢- تمكين الاتحاد العام للجمعيات الخيرية التعاون مع الاتحادات الأخرى والجمعيات الخيرية بإشراك التنظيمات الأهلية في خططه وبرامج بهدف تحمل المسؤولية في المستقبل.
٣- تقوية العلاقة مع التنظيمات والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في الوطن العربي وبناء علاقات متميزة مع منظمات دولية ذات الاهتمام بالعمل التطوعي مثل اليونسف وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي. (UNDP) والمفوضية السامية وللامم المتحدة.

٤- تزايد دور مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها في مجالات عديدة لفهم افكار أفراد المجتمع مثل : رعاية الطفولة رعاية الأسرة رعاية الطلاب، رعاية الشباب، رعاية المسنين، ذوي الحاجات الخاصة رعاية جمعيات ومؤسسات الأعمال الخيرية الأنشطة الثقافية، تقيم الإغاثة والمساعدات ، تنمية المجتمعات المحلية، التدريب والتأهيل التوعية القانونية، حماية المستهلك ، والدفاع عن حقوق الإنسان.(الخلايلة، ٢٠١٢ : ١٦٠-١٦١).

وأكدت الأجندة الوطنية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٥ على المشاركة التنمية السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من حيث أن المشاركة الشعبية مهمة في صنع القرار مع المواطن في عملية التنمية ومن هنا فان أفراد المجتمع يقومون طواعية لحماية المنظمات العامة والمصالح، وفئات المجتمع خارج اطر علاقات القربى والهياكل التنظيمية والنشاطات التي لا تهدف إلى الربح.(بطانية، ٢٠٠٩ : ١٢٩).

ويرى الباحث ان الدراسة اثبتت صحة فرضيتها الرئيسية واجابت على مشكلة الدراسة المنطلقة من أن هناك اثر للانفتاح السياسي على منظمات المجتمع المدني، وان العلاقة والاثر ايجابي ما بين الانفتاح السياسي ومنظمات المجتمع المدني، فكلما كان هناك انفتاح سياسي كلما اثر ذلك ايجابيا على منظمات المجتمع المدني في الاردن وذلك فإنه يتوجب على مؤسسات المجتمع المدني تحقيق اكبر قدر ممكن من المشاركة السياسية، وذلك من خلال مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة كون المشاركة السياسية معيار هام من معايير شرعية النظام السياسي، ومن خلال واقع تقييم دور منظمات المجتمع المدني من حيث قدرتها على انجاز التنمية في المجتمع.

الخاتمة :

اجابت الدراسة عن السؤال المحوري والاسئلة الفرعية من خلال ان الانفتاح السياسي هي عملية وليست حالة إلا انه يجب أن تكون حالة مستمدة ومتصاعدة، تسهم فيها كل فئات المجتمع ومؤسساته، وهي عملية واعية محدودة الغايات ذات استراتيجيات طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج، كما أن الانفتاح عملية موجهة بموجب متطلبات المجتمع المدني ومؤسساته، تدرك بموجبها حاجة المجتمع إلى التنمية السياسية والاقتصادية والفكرية، والاستخدام الأمثل للموارد المادية والمعنوية،

وهدفت الدراسة الى أن الانفتاح السياسي الأردني يهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية سياسية واقتصادية، واجتماعية، والهدف من وراء ذلك كله رفع المستوى الاقتصادي والسياسي، والقضاء على ظواهر التخلف، وتحقيق العدالة في المصلحة الوطنية من خلال تغيير الأطر والجوانب الاقتصادية والسياسية وضمانات استمرارها والتأكيد على المشاركة الواسعة والعدالة.

وبينت الدراسة ان السياسة الاردنية كانت واعية في عملية التعاطي مع الانفتاح السياسي والاقتصادي اذ انها استندت على قاعدة صلبة من المنظومة القيمية الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية، واعتبرت ان عملية الانفتاح السياسي هي جوهر التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تنطلق من الفكر السياسي لكونه شرطا اوليا يستند على الخطط والبرامج والأفكار والأرقام لعملية التنمية والانفتاح السياسي، التي تهدف في نهاية الامر الى ترسيخ المفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة الأردنية ومؤسساته المدنية.

النتائج :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- هناك أثر واضح للانفتاح السياسي على منظمات المجتمع المدني في الاردن، من خلال تطور برامج الاحزاب السياسية، ودور النقابات، ومنظمات المرأة في المشاركة السياسية من خلال منظمات المجتمع المدني.

٢- هناك أثر واضح للانفتاح السياسي على منظمات المجتمع المدني من خلال الدعوات المتمثلة بزيادة الوعي والمطالبات الوطنية وزيادة في وعي ونشاط التنظيمات المجتمعية وخاصة النسائية.

٣- هناك اثر سلبي للثقافة السياسية والسائدة في المجتمع والتي كان لها دور سلبي امام مشاركة بعض القطاعات المجمعية في العملية السياسية،الامر الذي انعكس سلبا على عملية الانفتاح السياسي.

٤- ما زالت تجربة الانفتاح السياسي تعاني من قصور متمثلا ذلك من جانب مؤسسات المجتمع المدني المتمثل في البرلمان وانتخاباته السبعة من عام ١٩٨٩-٢٠١٤، والوزارات والأحزاب والفعاليات الشعبية التي لم تصل لغاية الآن ٢٠١٥ إلى مرحلة النضج السياسي.

٥- هناك إجماع وطني على ضرورة الإصلاح السياسي وخاصة في عهد الملك عبد الله الثاني ١٩٩٩-٢٠١٤، وبالأخص بعد ثورات الربيع العربي ٢٠١٠-٢٠١٤ وفي الوقت نفسه هناك اتفاق ضمني بين مؤسسات المجتمع المدني على ضرورة الانفتاح المتمثل في التحول الديمقراطي، ولئن تباينت زوايا التفكير والرؤى في تشخيص الوضع القائم، وتقديم التصورات عن أفضل السبل لعبور المستقبل ومواجهة التحديات، غير أن مؤسسات المجتمع المدني أجمعت على الانفتاح السياسي من خلال الحرية والإصلاح السياسي والتعددية والديمقراطية.

٦- أظهرت الدراسة أهمية الانتفاح السياسي لمؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي بوصفها من أهم معالم التحول الديمقراطي الناجح، وأكدت أهمية تناول التحولات الدولية والإقليمية في الإطار الثقافي والحضاري الناظم للمجتمع، لمنع الانغلاق السياسي والتقوقع على الذات .

٧- إن حركة الانفتاح السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن أدت إلى مراحل متقدمة من الحرية والديمقراطية والإصلاح السياسي المتوازن تقتضي الحراك

المتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني، والمكونات الأخرى للمجتمع الأردني، وان كانت أداة التغيير الأساسية تقوم على رؤية سياسية فكرية، وقاعدة جماهيرية وبرنامج عمل ينبثق من أحزاب قوية وفاعلة، غير أنه لا يمكن لها أن تحقق النجاح دون دعم قوي من منظمات المجتمع المدني الأردني والقوى الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

٨- تبين الدراسة أن الانفتاح السياسي له أثر واضح على مؤسسات المجتمع المدني من خلال الحياة الديمقراطية والحرية الحقيقية التي يحياها المجتمع الأردني وعلى أساس المواطنة تكون حرية اختيار الممثلين للشعب في البرلمان، والإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الدستور ، وان يتم توسيع دائرة الحريات ومحاربة الفساد، وإلغاء التشريعات التي تخول السلطة التنفيذية حق سحب حقوق الأفراد والجماعات والتدخل في حرياتهم، وبناء نظام قضائي يتمتع باستقلالية تامة، وسيادة قيم العدالة والمساواة.

التوصيات :

بناء على النتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي :

١- التأكيد على الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية وبناء الإنسان الحر كمدخل للانفتاح السياسي، وبث مفاهيم الانفتاح السياسي من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن تحض وتحث على تطوير المجتمع وتطوره.

٢- إدخال الانفتاح السياسي كمصطلح جديد في مناهج وزارة التربية، والقوانين وتعلميات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية من خلال بث ثقافة الحرية والمساواة والعدل والحق، والالتزام بالنظام والقانون والأخلاق العامة وقيم المجتمع وفكره وحضارته.

٣- السعي لتطبيق قيم الانفتاح السياسي على قاعدة التطلع الاسمى وبخطوات متدرجة لبناء مجتمع أردني عربي مسلم متحضر وحيوي، يتفاعل مع متغيرات الحضارة الإنسانية بما يقوي بنيانه ويحفظ مصالحه وحقوقه ودوره في العالم.

٤- يتطلب الانفتاح من وجهة النظر الأردنية المحافظة على بث ثقافة الحلال والحرام، والصواب والخطأ في الإعلام والتربية والسياسة الاقتصاد والمسار الثقافي في المجتمع كحماية الأجيال ومؤسسات المجتمع المدني من الآثار السلبية للانفتاح السياسي والاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

٥- يتطلب الانفتاح السياسي تقوية مؤسسات المجتمع المدني وخاصة البرلمان والأحزاب من خلال تقوية تلك المؤسسات دستوريا، وإصلاح القوانين الاهتمام به وتطويره ليعزز محليا ونيابيا فاعلا قادرا على التفاعل الحضاري والسياسي والاقتصادي مع الآخر تحت قاعدة الانفتاح السياسي.

٦- تشجيع بناء أحزاب سياسية حقيقية ومنتمية وفاعلة مشاركة في تحمل المسؤولية الوطنية وتطوير قانونها في ضوء الرؤية السياسية الانفتاحية.

٧- بناء نظام سياسي مدني يحفظ حقوق الناس وحرياتهم في التفكير والتعبير والتنظيم مدعوما بإعلام منفتح حر مستقل يمثل مؤسسات المجتمع المدني بطريقة ديمقراطية عادلة.

٨- العمل على بناء مجتمع يحترم القانون ويؤمن بالانفتاح والشفافية، ويحارب الفساد، ويؤمن بالآليات القانونية للتغيير والمشاركة وتحقيق الذات.

٩- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث والرسائل الجامعية حول هذا الموضـوع، نظرا للنقص الحاصل في هذا الجانب في المكتبات الوطنية الأردنية والعربية.

قائمة المراجع

أولا الكتب

- ابـن منظـور، جمـال الـدين أبـو الفـضل محمـد بـن زم(١٩٧٠)، لـسان العـرب، الـدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
- أبـو حـلاوة، كـريم (١٩٩٨) ، إشـكالية مفهـوم المجتمـع المـدني (النـشأة والتطـور ، التحديات)، الأهالي للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط١.
- أبو عرقوب، إبراهيم، وآخرون،(٢٠١١)، اتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، عمان، الأردن.
- احمـد ، يوسـف وآخـرون (٢٠٠٦)، متطلبـات الإصـلاح فـي العـالم العربـي، الطبعـة الأولى، دار الفارس، للنشر، والتوزيع، عمان، الأردن.
- آل طويورس، موسى محمد(٢٠١٢)، الوعي السياسي كعنصر أساس في بناء النظام السياسي الديمقراطي، الجامعة المستنصرية، بغداد العراق.
- بشارة، كرمي (١٩٩٨)، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- بطاينـة، رافـع شـفيق(٢٠٠٩)، الإصـلاح الـسياسي فـي الأردن رؤيـة للتنميـة الـسياسية ط١، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- التل، سعيد (٢٠٠٦)، هوية الإنسان في الوطن العربي مشروع قراءة جديدة، روائع المجد الأول، عمان، ط١.
- جور، جان سان(١٩٨٦)، ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب، ترجمة محمد بشير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١.
- جيـان، تـشنغ بـي(٢٠٠٨)، عمليـة الإصـلاح والانفتـاح فـي الـصين، اللجنـة المركزيـة للحزب الشيوعي الصيني ، بكين، الصين.
- حرب أسامة، الغزالي حرب(١٩٨٧) الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.
- الحسن بن طلال (٢٠١١)، أن تكون مسلما الإسلام وإسلام والديمقراطية وزارة الثقافة مطبعة السفير ، عمان، الأردن.

- الحمد ، جواد(٢٠١٤)، دراسة " الأردن في إقليم عاصف التحديات والسياسة والخلافة، مجلة دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، السنة١٨، العدد ٦٨. ٢٠١٤.
- الخرابشة، محمود عواد(٢٠٠٦)، دور البرلمانيين في الإصلاح السياسي ، مجلس النواب، الأردني.
- الخزاعلة، ياسر طالب وأنور عودة الخالدي(٢٠١٥)، تيارات معاصرة (فكرية سياسية، فلسفية) ، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن. ط١.
- الخزرجي، ثامر كامل محمد(٢٠٠٤)، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدولاي للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط١.
- الربيع، احمد ذيبان(١٩٩٥)، السلوك الديمقراطي في ظل التجربة الأردنية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ط١.
- الروابدة، عبد الرؤوف(١٩٩٢)، الديمقراطية بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن.
- زيد، حمزة ، وآخرون(٢٠٠٣٩، النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان.
- سعد الدين ، إبراهيم ، (٢٠٠٠)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، در قباء للطباعة وللنشر.
- سلامة ، محمد علي، (٢٠٠٢)، الانفتاح الاقتصادية آثارها الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- شبلي، سعد شاكر(٢٠١٢)، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد الرئيس أوباما، عمان الأردن.
- شكر ، عبد القادر، (٢٠٠٣)، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية ، دار الفكر المعاصر، ط١، دمشق.
- الشناق، احمد أبو بكر، جميل وأبو السكر، علي أو الغنم، فهد والقمحاوي لبيب وأبو حمور، محمد الخلايلة محمد الشرعة، محمد السقا، وائل (٢٠٠٦)، آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن ٢٠٠٥-٢٠١٠ مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الشناق، احمد، والفلاحات، ومحمد أبو حمور(٢٠١٤)، معوقات الإصلاح في الأردن ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- الصبحي ، احمد شكر(٢٠٠٠)، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيوت، ط١.
- الصمد، رياض(١٩٩٥)، مؤسسات الدولة الحديثة الاجتماعية والسياسية النموذج اللبناني على ضوء احدث التشريعات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ط١.
- عارف، نصر محمد(١٩٩٢)، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، فريجينا، الولايات المتحدة، ط١.
- العبادات، محمد خير(٢٠٦)، نحو تمكين المرأة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، الأردن، ط١.
- عبد الجبار، محمد وعبد الرازق محمد(١٩٩٩)، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، دار الفكر العربي، دمشق ، سوريا، ط١.
- عبد العظيم، حمدي(٢٠٠٧)، أعمال ندوة الإصلاح السياسي في الوطن العربي مركز البحوث الدراسات السياسية، القاهرة، مصر.
- عليوش، قربوع كمال(١٩٩٩)، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط١.
- عوض احمد محمد (٢٠١٥٩، تماسك الدولة باستقلالية مجتمعها المدني، مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عمان، الأردن، ١٢/آذار/مارس، ٢٠١٥م.
- غربي، علي وآخرون، (٢٠٠٣)، المجتمع من التحديث إلى العولمة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة .
- القطاطشة، محمد (العدوان، مصطفى (٢٠٠٤)، التنمية السياسية في الأردن، عمان الجمعية الأردنية للعلوم السياسية.
- قنديل، أماني (٢٠٠٠)، المجتمع المدني في مصر في مصطلح الألفية الجديدة مركز دراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر.
- الكسواني، سالم (١٩٨٣)، مبادئ القانون الدستوري دراسة تحليلية للنظام الدستوري الأردني، مطبعة الكسواني، عمان، الأردن، ط١.
- ماشطي، شريفة، (٢٠١٠)، المشاركة السياسية أساس العقل الديمقراطي، جامعة منتوري، قسطينة، الجزائر.
- محمد طه بدوي (١٩٨٦)، النظرية العامة للمعرفة السياسية النظرية السياسية المكتبة المصرية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٦.

- المحمد عثمان، عمر(٢٠١٠)، الانفتاح الفكرية ومدلولاته وموقف الشريعة منه، عمان، الأردن.
- المشاقبة، أمين(٢٠٠٥)، التربية الوطنية والنظام السياسي الأردني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عما، ط١.
- المشاقبة، أمين(٢٠١٢)، النظام السياسي الأردني، ط٢، عمان الجامعة الأردنية.
- مصطفى خالد إبراهيم، واحرون، (١٩٨٥)، المجتمع الوسيط، دار عمران للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- المنوفي، كمال (_١٩٨٧)، أصول النظم السياسية المقارن، شركة الربيعان للنشر، الكويت، ط١.
- مهنا، محمد نصر(٢٠٠٥)، في النظام الدستوري والسياسي دراسة تطبيقية ، المكتب الجامعي، الحديث، الإسكندرية، مصر، ط١.
- ناصيف، حقي يوسف(١٩٨٨)، النظرية في العلاقات الدولية دار الكتاب العربي، القاهرة، ط١.
- الهادي، علي(٢٠٠٣٩، قياس فعاليات البرلمان كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة.
- هيجوت ، ريتشارد ، ترجمة: حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد نظرية التنمية السياسية، ط١، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان، ٢٠١١.
- هيجوت، ريتشارد(٢٠٠١٩، نظرية التنمية السياسية ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد ، المركز العلمي للدراسات السياسية عمان.
- وهبان، احمد(٢٠٠٠)، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جريدة للواقع السياسي في العالم الثالث دار الجامعة للنشر، الإسكندرية.
- علي، ناصر الشيخ(٢٠١٠)، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات.

ثانيا : الرسائل الجامعية :

- احات السياسية في الوطن العربي الأردن حالة دراسة ٢٠١١-٢٠١٣، رسالة ماجستير جامعة آل البيت.
- البدراين ، غدير، (٢٠٠٩)، الاستقرار الحكومي وأثره على التنمية السياسية في الأردن، رسالة ماجستير جامعة آل البيت.

- حرفوش، حمزة،(٢٠١٤)، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية في الأردن(٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق الأردن.
- الحورش، محمد عبد الله محمد(٢٠١٢)، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمين ، دراسة ميدانية، حالة أمانة العاصمة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، ، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الحويني، خالد(٢٠١٢) الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في التنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط.
- حياصات، أيهم(٢٠١٢)، دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن (١٩٨٩-٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الخلايلة هاشم سلميان(٢٠١٢) أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية(٢٠١٢، ١٩٩٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الدرمكي، علي بن سلميان بن سعيد (٢٠١٢)، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- راديدة، رمزي محمود (٢٠٠٦)، أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- العامري، صالحة(٢٠١٣)، دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط.
- العكش، محمد(٢٠٠٦)، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن، (١٩٩٩-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- اللوزي، مالك(٢٠١٢) دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨٩-٢٠١١)، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الشرق الأوسط ، عمان، الأردن.
- محمد ، الحرفوش(٢٠١٢)، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط.

- المشاقبة، محمد رزق (٢٠١٤)، الاحتجاجات الشعبية العربية وأثرها على الإصلاح السياسي في الوطن العربي ، جامعة ال البيت ، المفرق، الأردن.
- المقبالي، مازن سعيد مصبح(٢٠١٣)، أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في دولة مجلس التعاون الخليجي رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بين الحكمة ، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- النوايشة، عايدة مسلم، (٢٠١٠)، دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الأردن.
- يوسف ، غسان وسعيد عيسى(٢٠٠٩)، أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفسلطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح ، نابلس، فلسطين

ثالثا : الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات :

- بأول، كولند (٢٠٠٣)، تصريح بعنوان(بأول يدعو المغرب العربي إلى الانفتاح السياسي، وزارة الخارجية الأمريكية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٣كانون أول/ديسمبر.
- الحمد، جواد وآخرون (٢٠٠٧)، مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان، الأردن حالة دراسة، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان، الأردن.
- الشرعة، محمد (٢٠١١)، تمكين المرأة اللاجئة بين الواقع والطموح، أوراق عمل الندوة الإقليمية لتمكين المارة اللاجئة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- عرجاوي، مصطفى محمد (١٩٩٧)، الاتهامات التي تثار ضد الحضارة الإسلامية في الوقت الحاضر وكيفية مواجهتها التخلف، العنصرية، الانغلاق، الإرهاب، (ندوة) التحديات المستقبلية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢-٢٢/كانون أول /ديسمبر/١٩٩٧م.
- الفلاحات ، عبد الهادي(٢٠١٤)، معوقات الإصلاح السياسي في ظل تراجع الحراك الشعبي في الأردن والتطورات في المنطقة، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- قطيشات، ياسر(٢٠٠٣)، المجتمع المدني والديمقراطي (رؤية من صلب النظرية في الواقع العربي)، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن.
- محمد ، رائد حكمت(٢٠١٤)، الانتخابات العراقية بين الإمكانيات والمعوقات، الملف السياسي، عدد ٦/مركز الدراسات الدولية،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، بغداد، العراق.
- المرشد، عباس ميرزا(٢٠١٣)، الانفتاح السياسي والديمقراطية الحزبية في البحرين دراسة ميدانية، (٢٠٠٠-٢٠١١)، مركز الخليج لسياسات التنمية ، مكتبة آفاق الكويت، الكويت، ط١.
- المصري، طاهر(٢٠٠٥)، شبكات المجتمع المدني عضو مراقب في الجامعة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الشرق الأوسط، السنة العاشرة، العدد ٣١، ربيع /٢٠٠٥.
- الوقائع والوثائق الأردنية(١٩٩٠)، الربع الأول، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الأردن.

رابعا: الدوريات (المجلات والصحف):

- احمد، عباس عبد المنعم استراتيجيات بناء الأمة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية العدد (٦٨) ابريل ١٩٨٢.
- الحسيني ، هيثم (٢٠٠٦)، دور واليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم ، مجلة النبأ، العدد (٨٤) لبنان، تشرين الثاني، ٢٠٠٦.
- الحمد ، وآخرون، (٢٠٠٧) مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان الأردن حالة دراسة مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ط١، ص٤٠.
- الحمد وآخرون(٢٠٠٥) طاهر المصري ؟؟ المجتمع المدني عضو مراقب في الجامعة العربية .
- حياصات أيهم (٢٠١٢) دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، ١٩٨٩-٢٠١٢، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط الأردن.
- الحيدري، منى(٢٠١٢)، عهد الانفتاح المسؤول تجاوزنا(معوقات الوعي) صحيفة الرياض، الرياض، السعودية، العدد(١٠٧٠)، ١/ايار٢٠١٢.

- داوديـــة، محمـــد (٢٠٠٤)، الإصـــلاح والتنميـــة الـــسياسية، مجلـــة رؤيـــة أردنيـــة ، ٢٠٠٤/٦/١٢.
- الروابدة
- الـشرعة ، محمـد كنـوش(٢٠٠٦)، مقومـات واليـات الإصـلاح الـسياسي فـي الأردن ٢٠٠١، ٢٠٦، جريدة الرأي الاردنية، العدد ١٣٢١٨.
- طبيـشات، واصـف (٢٠٠٥)، دور الإعـلام فـي الإصـلاح الـسياسي، جريـدة الـرأي الأردنية، العدد (١٢٥٥٨)، الاثنين بتاريخ ٧ شباط ٢٠٠٥.
- الطويـل، فـالح(٢٠٠٥)، الإصـلاح مـرة أخـرى، جريـدة الـرأي الاردنيـة، العـدد (١٢٦٣٣). السبت بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠٥.
- العكش، محمـد(٢٠٠٦)، مؤسـسات المجتمـع المـدني والتحـول الـديمقراطي فـي الأردن ١٩٩٩-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت.
- العنـاقرة، محمـد محمـود(٢٠١٠) محطـة تاريخيـة: الدسـتور الاردنـي، صـحيفة الدسـتور الاردنية، عدد ١٩/حزيران٢٠١٠.
- العواملـة، نائـل،(١٩٩٢)، التغييـر والتطـوير التنظيمـي فـي اجهـزة الدولـة العامـة فـي الأردن، مجلة ابحاث اليرموك، م٨، العدد٢، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
- قشوع، حـازم (٢٠٠٧)، التنميـة الـسياسية والحيـاة الديمقراطيـة جريـدة الـرأي، عمـان، الاردن.
- المجمعي ، محمـد عيـدان(٢٠٠٩)، النخبـة الـسياسية وأثرهـا فـي التنميـة الـسياسية، مجلـة جامعة تكريت للعوم القانونية السياسية، العدد(٤)، جامعة تكريت، العراق.
- المجمعـي، محمـد عيـدان (٢٠٠٩)، النخبـة الـسياسية وثرهـا فـي التنميـة الـسياسية مجلـة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية العدد (٤) جامعة تكريت، العراق.
- المصالحة محمد (٢٠٠٦)، دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن المجلة الثقافية، العدد ، (٦٦)، كانون الثاني.
- المقداد، احمد، وآخرون (٢٠١٣)، أثر البيئة الجامعية على الثقافة المدنية الطلبية جامعـة آل البيت والجامعة الأردنية دراسة ميدانية مقارنـة عمان البحث العلمي الجامعـة الأردنيـة دراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد ، ٤٠، العدد١، ٢٠١٣.
- المقداد، محمـد (٢٠١١)، دعـوات الإصـلاح فـي الأردن : المطالـب والتحـديات مركـز الـرأي للدراسـات جريـدة الـرأي العـدد (١٤٨٠٩) ، ٣٠ أيـار ٢٠١١، ص٣٦، عمـان، الأردن.

- المقداد، محمد احمد (٢٠٠٦)، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته الأردن حالة دراسة، مجلة المنارة ، جامعة آل البيت، المجلد (١٣) العدد ٧.

خامسا : مواقع الانترنت :

- المشاقبة ، أمين، الإصلاح السياسي" المعنى والمفهوم" جريدة الدستور ٢٠١١/٢/٦، httpp://www.addhstour.com/160022.html
- دور العشيرة السياسي في الأردن، ٢٠١٢، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، نقلا عن www.jess.org/sunDefauktar.aspx
- مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، الانتقال الديمقراطي في إطار نظري ٢٠١٣/٤/١٢ http/studies.aljazeera.net/files/20013/10/20133.
- محمد سلميان أبو رمان ، دور العامل العشائري في الانتخابات النيابية، الجزيرة نقلا عن : http://www.mahjoob.com/2012
- سالم أكرم، ٢٠٠٧، نظرية الحخداثة والتطور التنموي وحلقة التبعية الموقع الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/suow.art.aspzaid-1126:33
- عليوه، السيد ومنى محمود(٢٠٠٨)، المشاركة السياسية مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، الموقع الالكتروني، : http://www.alshbap.goveh.2009
- ناجي ، عزوز محمد عبد القادر (٢٠١٢)، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، شبكة الحوار المتمدن، انظر موقع : www.ahewar.org/debat/show.art.asp/2012
- فيسني، احمد (٢٠٠٣)، الانفتاح السياسي في الخليج العربي ، شبكة اون إسلام، الرياض، السعودية ، انظر المواقع : www.onislam.com/26/8/2003/11:15
- عودة، طه(٢٠٠٨)، الانفتاح التركي على إفريقيا، شبكة موقع المسلم ، انظر موقع : www.alsolim.netnode/30/4/14311/11:37
- العكايلة، حمزة نقطة تحول في التاريخ المعاصر، ٢٠١١/١١/١١ جريدة الدستور httpp://www.addhstour.com/16239

- الرواشدة، حسين، الهيئة المستقلة : دفاعا عن أمل بانتخاب نظيفة، ٢٠١٢/٩/١، نقلا عن http://www.rawafdnews.com

سادسا: المراجع الأجنبية :

- Almond, E. Biugham Powel , Comparative Politics, A Development Utapproach, Boston, Lsttle Browwh, 1966, P. 195.199 .
- Almond, G. S. verba,(1963). The chive culture political attitudes and Democracy in five Nations, Princeton university press, U.S.A.
- Al-shrah. M.K(1997), political liberalizim in Jordan . A study of Democratization process 1989-1993, unpublished doctoral Disertation, university of Dyrham, U.K.
- Clucian pey , Aspeet of political Development (1966) Boston.
- Easton ,David, (1987) Asytem Analysis of political life, Jhon willey and sosinc printing , New York . U.S.A
- Gates, Carolyn, (1998), The merchant Republics of Lebanon Rise of open Economy, The Center of Lebanese, studies, Lebanon , 1st. ed.
- Giddens, Ahthony " Beyond left and Right : The future of Redical politics polifxpdess, London hnivesity U. K. 1996
- Sirkin, H, leenan. P., Jackson, A .(2005) Thw hard side chanhe manayemeut, Harvard Business Review. October. Vo1 83, lessuel10 .
- Warren , maeke, (1999) (PPD) civil society an food Dc : center for the study of vountarvorgis at lous and service, feorgetow h university.http://www.heorgetown.edy/facult/wilcox/civilsociey.pd

The impact of political openness to civil society institutions in Jordan (1999-2014)

Student preparation: Eid kamel Eid al-Khaza'leh

The supervision of Dr : Ahed Muslim Abu Dhouib Almshakbh

This study aims to find out the extent of political openness and its impact on civil society institutions in Jordan in the period (1999-2014), The study was divided into three chapters: Chapter one deals with political openness in Jordan through research the idea of political reform and Stages and mechanisms and inhibitors of internal and external factors affecting it, while the second chapter dealing with the political development in Jordan and its theories, its objectives and its crises and constraints, political participation and their importance, and the final chapter has research institutions of civil society and its role in opening up through the development and political participation.

Among the objectives of this study to identify the nature of political openness in terms of the concept and development, and to identify the concept of civil society institutions in Jordan, and the impact of political openness to civil society institutions in Jordan, and obstacles of political openness.

This study has reached some important including the results: that there is a national consensus on the need for political openness through modernization and development, political reform, and the importance of political openness to civil society institutions through political and popular participation in political decision-making and focus on political openness such as freedom, democracy and political reform values balanced and good citizenship, and the fight against corruption, and expand freedoms circle.

The study recommended a set of recommendations was the most important introduction of the concept of political openness curriculum of Education and Ministry of Awqaf through sermons and religious lessons, and transmit the culture of freedom, equality, justice, truth and commitment to law and order and public morality, and transmit the culture of Permitted and forbidden, and right and wrong when embarking on a political opening process.